Global Initiative for
JUSTICE, TRUTH +
RECONCILIATION

بناء مجتمع متعلم:
دروسٌ نحو نهج شامل و مستدام للعدالة الانتقالية

International Coalition of
SITES of CONSCIENCE

حول التحالف الدولي لمواقع الضمير

يشكل التحالف الدولي لمواقع الضمير شبكة عالمية من المتاحف و المواقع التاريخية والمبادرات الشعبية المكرسة لبناء مستقبل أكثر عدلاً و سلمًا، و ذلك من خلال إشراك المجتمعات في تذكر النضال و الكفاح من أجل حقوق الإنسان و معالجة تداعياتها الحديثة. و يضم التحالف الذي تأسس في عام 1999 الآن أكثر من 230 موقعًا عضوًا للضمير في 55 دولة، و هو يدعم هؤلاء الأعضاء من خلال سبعة شبكات إقليمية تشجع على التعاون و التبادل الدولي للمعرفة و أفضل الممارسات.

لمعرفة المزيد: (www.sitesofconscience.org).

صورة الغلاف:
نساء في النيبال يتأملن لوحة جدارية، ساعدن بأنفسهن في رسمها، تكريماً لأحبائهن المفقودين.
(مصدر الصورة: الشبكة الوطنية لعائلات المختفين و المفقودين في نيبال).
تم التقاط جميع الصور من قبل التحالف الدولي لمواقع الضمير، ما لم تتم الإشارة إلى مصدر آخر.
تصميم: لوري ج. دوسن

حول هذا الكتيّب

يهدف هذا الكتيب الذي يحمل عنوان بناء مجتمع متعلم: دروسٌ نحو نهج شامل و مستدام للعدالة الانتقالية إلى مشاركة الدروس المستفادة من أوجه التعاون المختلفة بين أعضاء اتحاد المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة ("الاتحاد"). و يدرج كل فصل من الكتيب المؤلف الفردي أو المؤسسي، و الذي يعتبر أيضًا الشريك الرئيسي للمشروع، مع الاعتراف بمساهمات جميع الشركاء في المشروع. و قد قامت مستشارة تحرير خبيرة في مجال العدالة الانتقالية و التقييم بوضع إطار و منهجية للتقييم تخص كل فصل، قادت من خلالها المؤلفين الرئيسيين في تحديد الدروس المستفادة و التوصيات، و عملت على تبسيط الفصول لضمان سهولة الوصول إليها و اتساقها ضمن الكتيب.

حول اتحاد المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة (GIJTR)

هناك دعوة متزايدة حول العالم إلى العدالة و الحقيقة و المصالحة في البلدان التي تلقي فيها مخلفات انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة بظلالها على التحولات و المراحل الانتقالية. و تلبية لهذه الحاجة، أطلق التحالف الدولي لمواقع الضمير المبادرة العالمية الجديدة للعدالة و الحقيقة و المصالحة في آب/أغسطس 2014، حيث تهدف هذه المبادرة إلى التصدي للتحديات الجديدة في البلدان التي تمر بنزاعات أو بمراحل انتقالية، و التي تعاني من مخلفات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الماضي أو الحاضر.

يتألف اتحاد المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة من المنظمات الشريكة التسع التالية

- التحالف الدولي لمواقع الضمير (ICSC) في الولايات المتحدة (شريك رئيسي)؛
- مبادرة سيادة القانون لرابطة المحامين الأمريكيين (ABA ROLI) في الولايات المتحدة.
- آسيا للعدالة و الحقوق (AJAR) في إندونيسيا؛
- مركز دراسة العنف و المصالحة (CSVR) في جنوب أفريقيا؛
- مركز التوثيق في كمبوديا (DC-Cam) في كمبوديا؛
- مؤسسة الإجراءات القانونية الواجبة (DPLF) في الولايات المتحدة؛
- المؤسسة الغواتيمالية لأنثروبولوجيا الطب الشرعي (FAFG) في غواتيمالا؛
- مركز القانون الإنساني (HLC) في صربيا؛ و
- مجموعة السياسات و القانون الدولي العام (PILPG) في الولايات المتحدة.

و بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات المتنوعة و المختلفة لشركاء الاتحاد، يعتمد التحالف الدولي لمواقع الضمير على المعرفة و الروابط المجتمعية المتينة لما يزيد عن 250 عضوًا في 55 بلدًا من أجل تعزيز و توسيع نطاق عمل الإتحاد.

و يقوم شركاء الاتحاد إلى جانب أعضاء شبكة التحالف الدولي لمواقع الضمير بوضع و تنفيذ مجموعة من برامج الاستجابة السريعة و البرامج ذات الأثر الكبير، و ذلك من خلال استخدام كل من المقاربات التصالحية و الجزائية في مجال العدالة الجنائية و المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. كما يتبع الاتحاد نهجًا متعدد التخصصات إزاء العدالة و الحقيقة و المساءلة. و بصورة عامة، يتمتع شركاء الاتحاد بخبرة في المجالات التالية:

- تقصي الحقائق و تخليد الذكرى و غيرها من أشكال الذاكرة التاريخية و المصالحة؛
- توثيق انتهاكات حقوق الإنسان لأغراض العدالة الانتقالية؛

- تحليل الطب الشرعي و الجهود الأخرى المتعلقة بالأشخاص المفقودين أو المختفين؛
- المناصرة من أجل الضحايا و كذلك من أجل حقهم في الوصول إلى العدالة و حاجتهم إلى الدعم النفسي و الاجتماعي، و أنشطة تخفيف الصدمات النفسية؛
- تقديم المساعدة التقنية لنشطاء و منظمات المجتمع المدني و بناء قدراتهم و إشراكهم في عمليات العدالة الانتقالية؛
- مبادرات العدالة التعويضية؛ و
- ضمان و دمج العدالة بين الجنسين في هذه العمليات و جميع عمليات العدالة الانتقالية الأخرى.

و بالنظر إلى تنوع الخبرات و المعارف و المهارات داخل الاتحاد و أعضاء شبكة التحالف الدولي لمواقع الضمير، فإن برامج الاتحاد تقدم للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع و البلدان الخارجة من النظم القمعية فرصة فريدة لتلبية احتياجات العدالة الانتقالية خلال فترة زمنية مناسبة إضافة إلى تعزيز المشاركة المحلية و بناء قدرات الشركاء المجتمعيين.

تقوم المؤسسة الغواتيمالية لأنثروبولوجيا الطب الشرعي بتطبيق منهجيات متعددة التخصصات في تحقيقاتها في ظروف و مكان وهوية المفقودين و المختفين بغية تقديم الحقيقة للضحايا وعائلاتهم و المساعدة في البحث عن العدالة و التعويضات و تعزيز سيادة القانون.

مصدر الصورة: المؤسسة الغواتيمالية لأنثروبولوجيا الطب الشرعي

أطفال صغار يطالعون. قرية "فيل رين"، كمبوديا.

يعتبر توزيع الموارد أداة في الصراع ضد الفقر المدقع. ففي المناطق الريفية في كمبوديا ، لا يتم توزيع ما يكفي أبدًا من المواد المطبوعة ، مما يصعب من نشر المعرفة العامة الرئيسية. و حين يتم تزويد الناس بالمزيد من المعلومات و يتاح لهم تعليم أفضل، يصبح في مقدورهم انتشال أنفسهم من الفقر الشديد.

مصدر الصورة: مركز التوثيق في كمبوديا (Makara Ouch).

جدول المحتويات

مقدمة 8

المنهجية 15

الفصل الأول: 17
مبادرة توثيق حقوق الإنسان في جنوب السودان (HRDI)
تيفاني سومادوسي (Tiffany Sommadossi) و بريدجيت رثرفورد (Bridget Rutherford)
مجموعة السياسات و القانون الدولي العام (PILPG)

الفصل الثاني: 31
تقييم صندوق الناجين السوريين من انتهاكات حقوق الإنسان
صوفيا براي (Sufiya Bray)
مركز دراسة العنف و المصالحة (CSVR)

الفصل الثالث: 45
بناء القدرات المحلية من أجل الحقيقة و العدالة و المصالحة في سريلانكا
إريشني نايدو سيلفرمان (Ereshnee Naidu-Silverman)
التحالف الدولي لمواقع الضمير (ICSC)

مع نص مقتبس لمارتي ميهري تونهيم (Marte Myhre Tunheim)
مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا (FAFG)

الفصل الرابع: 63
أكاديمية العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا
سارة برادشو (Sara Bradshaw) و فتحي الزبار (Fathi Zabaar)
التحالف الدولي لمواقع الضمير (ICSC)

الفصل الخامس: 77
توثيق المجتمع المدني و المساءلة الجنائية
كريستوفر ديرينغ (Christopher Dearing) و يوك تشانغ (Youk Chhang)
مركز التوثيق في كمبوديا (DC-Cam)

دراسة حالة:
مركز توثيق توثيقات كمبوديا
كريستوفر ديرينغ (Christopher Dearing) و يوك تشانغ (Youk Chhang)
مركزالتوثيق في كمبوديا (DC-Cam)

دراسة حالة:
توثيقات مركز القانون الإنساني في يوغوسلافيا السابقة
ميليتشا كوستيتش (Milica Kostić)
مركز القانون الإنساني (HLC)

دراسة حالة:
مؤسسة الأنثروبولوجيا الجنائية لتوثيقات غواتيمالا
مارتي ميهري تونهيم (Marte Myhre Tunheim)، فريدي بيشيريلي (Fredy Peccerelli)
و جو ماري بيرت (Jo-Marie Burt)
مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا (FAFG)

الفصل السادس: 97
المفقودون و المختفون في كولومبيا: ملخص تقرير التقييم
داريو كولمناريس ميلان (Darío Colmenares Millán)
التحالف الدولي لمواقع الضمير (ICSC)

الدروس المستفادة من تقييم برامج الاتحاد 111

مـقـدمـة

العدالة الانتقالية هي مجموعة التدابير و العمليات التي تهدف إلى وضع حد للإفلات من العقاب، و معالجة ضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، و إعادة إرساء سيادة القانون. و على الرغم من الكم الهائل من الأدبيات و الممارسات الموجودة، و خاصة منذ التسعينات، إلا أن هناك نقص في البحوث التجريبية حول ما قد ينجح و ما قد يفشل في العدالة الانتقالية. غير أن جمع هذه الأدلة يعوقه فهم مختلف للمفاهيم الأساسية لل "العدالة" و "الحقيقة" و "المصالحة". و نظرًا للزيادة الأخيرة في الصراعات حول العالم، فإنه من المهم أن تكون تدابير التماس المساءلة ناجحة قدر الإمكان. و بمعنى آخر، ينبغي للعدالة الانتقالية أن تمكن الضحايا من تولي المسؤولية عن تغيير الظروف التي انتهكت فيها حقوقهم و كرامتهم، إضافة إلى خطوات أخرى. و بناء عليه، على العدالة الانتقالية أن تكون محاولة تصاعدية، تبدأ من القاعدة، و تكون محددة السياق، بحيث تركز على حياة السكان المتضررين و احتياجاتهم و وكالاتهم و مستقبلهم. و في ظل غياب حل موحد يناسب الجميع، فإن العدالة الانتقالية يجب أن تتخذ نهجًا كليًا يهاجم مسألة الإفلات من العقاب من زوايا متعددة – و ليس فقط من منظور العدالة الجنائية أو الحقيقة. و ينبغي أن ينطوي هذا النهج الكلي على تدابير و عمليات و استراتيجيات مختلفة لتحقيق أهداف متباينة تتعلق بالمساءلة الجنائية و الحقيقة و تخليد الذكرى و الإصلاح الهيكلي و المصالحة.

تحقيق العدالة الانتقالية الناجحة

إن العدالة الانتقالية، و للأسف، لا يمكن أن تنجح دون التغلب على تحديات متنوعة تواجه شرعيتها و فعاليتها. و من بين هذه التحديات و العقبات الرئيسية عدم التصدي للانتهاكات الهيكلية، و تدويل التدخلات، و انعدام الشمولية، و نشر أفضل الممارسات الإلزامية. و تزداد صعوبة التغلب على هذه العقبات مع الافتقار إلى أدلة تقييمية بشأن تدابير العدالة الانتقالية، مما يجعل تحسين البرامج بصورة منهجية شبه مستحيل. و قد تم تأسيس اتحاد المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة بقيادة التحالف الدولي لمواقع الضمير عام 2014 بغرض تصميم، و تقييم، الحلول لهذه التحديات السائدة.

يجب أن تعالج العدالة الانتقالية العنف الهيكلي.

من المستحيل وضع حد للإفلات من العقاب دون التطرق إلى إشكالية الهياكل التي تمكن الصراعات و تسببها. و في الحقيقة، فإن ما يعيق و يقيد المساءلة في مرحلة ما بعد الصراع هو عدم قدرة تدابير العدالة الانتقالية التقليدية على التصدي للعنف الهيكلي و النظامي و كذلك التمييز. و بدلاً من ذلك، فإن آليات العدالة الانتقالية النموذجية تعرض العنف البدني "الاستثنائي"، بل و تتجاهل الأوجه المتأصلة لعدم المساواة و الاستبعاد الاجتماعي. فتجاهل العنف الهيكلي "العادي" يهمل الأسباب الجذرية ورائه و كذلك أولويات المجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال، تولي تدابير العدالة الانتقالية فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية أهمية كبيرة للعنف الجنسي، ما من شأنه أن يهمل الديناميكيات الجنسانية التي غالبًا ما تشكل الأسباب الجذرية

للانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي، إضافة إلى الطرق الجنسانية و غير الجنسية الأخرى التي تعاني النساء فيها من النزاع.

و لكي تزيد جهود العدالة الانتقالية من إمكاناتها و أهميتها، ينبغي أن تنظر في الأسباب الجذرية و أن تسعى جاهدة إلى إنهاء جميع أشكال الإفلات من العقاب عن طريق فهم و معالجة إمكانية تعرض بعض المجموعات السكانية إلى انتهاكات حقوق الإنسان. و بهذه الطريقة، يمكن للعدالة الانتقالية أن تعالج ليس فقط أعراض، بل كذلك أسباب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. لذا فإن الإشراك الهادف للمدخلات المحلية و المشاركة في تدخلات العدالة الانتقالية يشكل طريقة هامة لتحديد أشكال التهميش المختلفة في المجتمع المتضرر من النزاع. إلا أن تدويل العديد من الجهود يحول دون المشاركة المحلية إلى حد كبير.

يجب أن تكون العدالة الانتقالية مملوكة محليًا و شاملة للجميع.

تطورت العدالة الانتقالية منذ الحرب العالمية الثانية، و لا سيما محاور الملاحقات الجنائية و لجان الحقيقة، تطورت بشكل كبير و أصبحت مع الوقت أكثر إنتشارًا على الصعيد الدولي. فتدويل مجال العدالة الانتقالية و وسمه بالمجال الخبير يحدد للفاعلين الدوليين أدوارًا ذات تأثير كبير، و خاصة عند الشروع في جهود العدالة الانتقالية. كما أن هيمنة النخبة من المهنيين الدوليين و الممولين على هذا المجال تطغى على مدخلات الفاعلين المحليين و الضحايا. و يؤدي هذا التدويل إلى إفساد الفرص و المساحات السياسية للسكان المحليين لتطوير و تنفيذ تدخلات العدالة الانتقالية خارج جدول أعمال المجتمع الدولي، حيث يأتي جلّ التمويل.

و خلافًا للعديد من المشاريع الدولية، فإن الجهود المملوكة محليًا تكون مطلعة بشكل وثيق من قبل الاحتياجات المحلية و تستجيب لها، بما في ذلك تلك المتعلقة بتجارب أكبر. و بالإضافة إلى ذلك، فإن العدالة الانتقالية المملوكة محليًا تكون قادرة على وضع مسألة الإفلات من العقاب في السياق المحلي و الوطني. و لذلك ينبغي أن تكون جهود العدالة الانتقالية شاملة للجميع لكي تزيد من فعاليتها و أثرها. فمجرد التشاور مع المجتمع المدني و إدارة التوقعات لا يكفي، بل يجب بدلا من ذلك إشراك الضحايا و المجتمعات المتضررة منذ البداية،

أعضاء الاتحاد يحضرون أحد مراسم المايا في تشرين الأول/اكتوبر 2016 في كومالابا، و هي منشأة عسكرية سابقة في غواتيمالا، حيث استعادت المؤسسة الغواتيمالية لأنثروبولوجيا الطب الشرعي رفات 220 ضحية.

بدءًا من مرحلة التصميم و حتى مراحل التنفيذ. و تحدد النهج التشاركية احتياجات واسعة النطاق، و التي تساعد بدورها على تحديد عمليات العدالة الانتقالية التي تلبي هذه الاحتياجات على أفضل وجه. و تكفل هذه المشاركة الشاملة سجلًا أكثر شمولية، و هو أمر ضروري خلال الفترة الانتقالية و بعدها، و لا سيما في السياقات التي كان فيها الاستبعاد سببًا جذريًا للصراع. و الواقع أن مستويات و فعالية مشاركة الضحايا هي مقياس لنجاح أي عملية للعدالة الانتقالية.

و الأهم من ذلك أن التاريخ أثبت أن المبادرات المحلية، و لا سيما تلك التي يدفع بها الضحايا، غالبًا ما تكون أكثر نجاحًا من الحلول المفروضة من الخارج. و يرجع ذلك بشكل جزئي إلى قدرة السكان المحليين على ابتكار حلول للتحديات التي تواجهها العدالة الانتقالية التقليدية، مثل المحاكمات الجنائية و لجان الحقيقة، و سد الفجوات فيما يتعلق بالمساءلة. و تتميز المساعي التي تحقق فوائد أكبر للبلد و المجتمعات المحلية بالملكية المحلية، و كذلك فالملكية المحلية تعتبر مهمة للغاية لاستدامة البرمجة.

يجب أن تكون العدالة الانتقالية محددة السياق.

إن التأطير حسب السياق أمر حيوي للعدالة الانتقالية، و عندما يقوم السكان المحليون بعملياتهم الخاصة، فإنهم يجلبون خبراتهم السياقية إلى الطاولة، مما يسهل تضمين برامج العدالة الانتقالية للسياق المحلي و الاحتياجات و فهم المساءلة. و من الجدير بالملاحظة أن الأفكار المتعلقة بالعدالة و الحقيقة و المصالحة هي محددة السياق، و يتطلب تحقيقها إدماج جهود العدالة الانتقالية للقواعد و المفاهيم المجتمعية للمساءلة مع التوسط لتسوية التفاهم المحلي و الدولي. و لذلك، ينبغي النظر في سياقات المجتمع المحلي إضافة إلى السياق الوطني، حيث غالبًا ما يكون هناك انفصال بين برامج العدالة الانتقالية الحكومية (حيثما وجدت) و احتياجات السكان المتضررين، كإنهاء الحصانة الهيكلية مثلًا. و هذا يتطلب الاعتراف بالتفاعل بين المساءلة و السياق على مستويات مختلفة من التوطين؛ إلا أن العدالة الانتقالية غالبًا ما تفصل هذين العنصرين. فعلى سبيل المثال، و بسبب القيود الجغرافية و الزمنية، تضطر المحاكمات الجنائية التقليدية و لجان الحقيقة

المشاركون خلال ورشة عمل حول منع العنف نظمها الاتحاد في غينيا في أيار/مايو 2017.

إلى استبعاد معلومات سياقية مهمة. و تشتمل التداعيات السلبية الناتجة عن النظر في العدالة الانتقالية بمعزل عن السياقات المناسبة على الفشل في التصدي للحصانة الهيكلية و الأسباب الجذرية للصراع.

و قد أدى تدويل مجال العدالة الانتقالية و إبطال سياقه إلى إذكاء محاولات التوحيد المعياري من خلال تطوير المواد التقنية و "أفضل الممارسات". و يتم وضع أفضل الممارسات من قبل خبراء دوليين على حساب الابتكارات و المدخلات المحلية. و بالإضافة إلى ذلك، و نظرًا للتأكيد الدولي على الملاحقات الجنائية و لجان الحقيقة رغم الأدلة الضعيفة على أثرها، فإن الاعتماد على توصيات "الخبراء" قد يلقي بظلاله على الجهود الأخرى الطويلة الأجل و الشاملة لمكافحة الإفلات من العقاب. هذا و إن المقارنات بين جهود العدالة الانتقالية في مختلف البلدان و السياقات هي إرشادات مفيدة إذا ما تم وضعها في السياقات المحددة و تطبيقها عليها. و علاوة على ذلك، ينبغي ألا يقوم الآخرون من الدول الأخرى بفرض أية توصيات، بل عليهم أن يثقفوا المجتمعات المحلية، و لا سيما الضحايا، حول الأدوات و الأوجه التقنية التي ينطوي عليها تصميم و تنفيذ تدخلات شاملة في مجال العدالة الانتقالية. و يتيح هذا النهج لتقاسم المعرفة الفرصة للمشاركة و الجهود و الابتكارات الهادفة على المستوى المحلي.

يجب تقييم تدخلات العدالة الانتقالية.

إن تقييم العدالة الانتقالية، و التي تعرف بأنها عملية طويلة الأجل و كثيرًا ما تتأثر بالعنف و التقلب، يمكن أن يكون صعبًا للغاية. إلا أن هذا المجال لا يمكن أن يتطور دون التفكير المدروس بالتحديات و الصعوبات المحتملة. و في غياب الأدلة التي تدعم أو تتحدى آثار تدابير محددة، فإن مجال العدالة الانتقالية ينطوي على الكثير من الإدعاءات غير المؤكدة لآليات محتملة و مختلفة، و لا سيما المحاكمات و لجان الحقيقة. و ما يثير الريبة في ذلك هو أن المؤيدين لذلك يرشحون فوائد العملية المفضلة لديهم بدون أدلة بينما يدعون أن هناك أدلة غير كافية لإثبات أوجه القصور فيها. و هذا يسلط الضوء على الصفات الإيجابية و يهمل السلبيات، مما يحول دون تحديد الثغرات التي يجب سدها بخصوص المساءلة. كما أنه يشدد على مزايا بعض التدابير دون غيرها بدلًا من الدعوة إلى اتباع نهج كلي و شامل من أجل جني فوائد العديد من العمليات المتميزة.

إن التأمل الجدي في نجاح تدابير العدالة الانتقالية يستلزم قدرًا من التوافق في الآراء بشأن المصطلحات، بما في ذلك العدالة و الحقيقة و المصالحة، و إلا فهي مؤشرات لا يمكن قياسها. و الواقع أن العدالة و الحقيقة و المصالحة تظل مفاهيم مثيرة للجدل، و ربما تعتبر مصطلحات غريبة في يومنا هذا، و يختلف فهمها بين المجتمعات و الناس و الفترات الزمنية. و بالتالي، فإن النهج القائم على السياق و الذي يستخدم تعريفات المجتمعات المتضررة يضمن بأن برامج العدالة الانتقالية تهدف إلى تحقيق العدالة و الحقيقة و المصالحة المرغوب بها من قبل السكان المحليين بدلًا من فرض المفاهيم من قبل خبراء دوليين قد لا تجد لها صدى لدى أصحاب المصلحة المستهدفين.

بناء مجتمع شامل متعلم و مثقف حول العدالة الانتقالية

إن المفهوم الدولي الحالي للعدالة الانتقالية موجه نحو الأهداف و يركز على الغايات بدلًا من الوسائل و يرجح التوحيد المعياري على الابتكار المحلي. إلا أن العدالة و الحقيقة و المصالحة، و هي الأهداف العامة للعدالة الانتقالية، لا يمكن الوصول إليها من خلال أي تدبير أو استراتيجية واحدة. و بالإضافة إلى استخدام نهج شامل في تصميم المشاريع و تنفيذها، لا بد من مناقشة مفاهيم العدالة و الحقيقة و المصالحة، و الاتفاق عليها، و تحديدها من قبل المجتمعات المحلية حسب فهمها ضمن السياق. أما نهج الإتحاد بشأن العدالة

الانتقالية، و هو نهج شمولي متعدد الاختصاصات و يعكس المسؤولية المحلية، هو محدد السياق، و يركز على الاحتياجات المحلية و دعم المبادرات المحلية لمعالجة العدالة و الحقيقة و كذلك تعزيز المصالحة. و من خلال العمل على المستوى المحلي، يتجنب الاتحاد فرض مفهومه الخاص بالعدالة الانتقالية و ما يتصل بها من أفكار العدالة و الحقيقة و المصالحة.

كما يعتمد الاتحاد نظامًا للرصد و التقييم يقوم على النتائج لتحديد العناصر المحددة التي تؤدي إلى تغييرات إيجابية. و بناء على ذلك، و من أجل تعزيز البرمجة المبتكرة و تبادل الدروس المستفادة، يعمل هذا الدليل على التقييم النوعي لنجاحات الاتحاد و التحديات التي تواجهها برامجه في أربعة سياقات: جنوب السودان و سوريا و سريلانكا و منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (MENA). و يأمل الاتحاد أن يسهم تقييمه في تقديم الأدلة اللازمة لفهم أثر تدخلات العدالة الانتقالية، بما في ذلك سبب و كيفية نجاح بعض التدابير و العمليات و المنهجيات أكثر من غيرها في سياقات مختلفة. و هذا يمكن أن يوفر معرفة أساسية للمجتمع المدني و الأشخاص الممارسين و الحكومات و المانحين الآخرين المهتمين ببدء وضع برامج للعدالة الانتقالية أو دعم المساعي القائمة.

و في جنوب السودان، قدم الاتحاد دعمًا متعدد التخصصات لمبادرة محلية لتوثيق حقوق الإنسان (الفصل 1). كما قام الاتحاد بإنشاء تحالف بقيادة محلية و أعد أعضاءه لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان من أجل مجموعة من عمليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك المساءلة الجنائية و الحقيقة و تخليد الذكرى و مبادرات المصالحة. و تنطبق الدروس المستخلصة من المشروع على صراعات أخرى متقلبة و متعددة الأعراق، صراعات مستمرة تتطلب عملًا توثيقيًا بقيادة محلية. و لتحسين تأمين و تقديم الخدمات، اتخذ الاتحاد نهجًا متعدد المعارف و التخصصات لإجراء تقييم للاحتياجات مع الضحايا السوريين و مقدمي الخدمات (الفصل 2). و قد أشرك الاتحاد الشركاء المحليين لتقييم احتياجات التوثيق النفسية و الاجتماعية و الطبية و القانونية و الحقوقية من أجل وضع الأساس لشبكة الإحالة بين مقدمي الخدمات و من أجل التعويضات للسوريين. و هو يوفر دروسًا حول التعاون مع المجتمع المدني المحلي لإجراء تقييم للاحتياجات فيما يتعلق بحالة الصراع النشط و الكثيف جدًا. و في سريلانكا، طبق الاتحاد منهجيته التشاركية و الشاملة على تقييمات الاحتياجات و ورشات بناء القدرات مع كل من المجتمع المدني و الفاعلين الحكوميين (الفصل 3). و شمل المشروع تقييمًا واسعًا و شاملًا للاحتياجات و ورشات العمل لبناء الكفاءات لصالح المجتمع المدني و الجهات الحكومية الفاعلة. كما أسفرت أنشطة المشروع عن إنشاء آلية محلية، تضم ممثلين من مختلف الجماعات العرقية و الأديان و المناطق، لتنسيق جهود العدالة الانتقالية و المصالحة المحلية. و تستهدف دروسها بلدان ما بعد الصراع التي تسود فيها انتهاكات حقوق الإنسان، و الإفلات من العقاب، و انعدام الثقة في الحكومة. و أخيرًا، قام الاتحاد في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بالتشجيع على خلق شبكة إقليمية لتبادل المعرفة و دعم الابتكارات المحلية من خلال منح فرعية (الفصل 4). و قد كانت هذه الشبكة الممتدة عبر منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا إحدى مخرجات أكاديمية شاملة و متعددة التخصصات قامت بتدريب الفاعلين المحليين على نظرية و ممارسات العدالة الانتقالية لتمكين مشاركة المجتمع المحلي في المساهمة في وضع برامج العدالة الانتقالية و تطويرها. إن هذا المشروع جديد، و كذلك دروسه، و هو يعتمد على استخدام طرق شاملة و متعددة التخصصات لبناء قدرات أصحاب المصلحة المحليين في منطقة متنازع عليها.

و بالإضافة إلى الفصول التقييمية الأربعة التي تتضمن الدروس المستفادة، يقدم الاتحاد توصيات أخرى في فصلين وصفيين. و بالنظر إلى تزايد استخدام وثائق حقوق الإنسان في الملاحقات الجنائية، بما في ذلك الحالات المشار إليها أعلاه، يصف الدليل العمل التوثيقي لمنظمات المجتمع المدني في كمبوديا و يوغوسلافيا السابقة و غواتيمالا و مساهماته في المساءلة الجنائية (الفصل 5). و توصي منظمات المجتمع المدني المحلية المعنية الثلاث بأن يكون العمل التوثيقي موضوعيًا و غير منحاز و مؤسسي، و أن يقوم على الموافقة المستنيرة و إجراءات التحقق الصارمة. و تسلط دروسها الضوء على أهمية تمكين الضحايا و أسرهم، مع مراعاة احتياجاتهم و رغباتهم، و إحداث التغيير مع

التوثيق و الأدلة. و أخيرًا، يقدم هذا الدليل موجزًا لتقييم مفصل للاحتياجات في كولومبيا كدراسة حالة تبين قدرة الاتحاد على كشف العديد من الاحتياجات المحلية في ظل أوضاع معقدة و من خلال موارد محدودة (الفصل 6). و كان الاتحاد قد أجرى التقييم بين حزيران/ يونيو و آب/أغسطس من عام 2016 على خلفية مفاوضات السلام، و سعى إلى فهم احتياجات و توقعات عملية العدالة الانتقالية التي تقودها الحكومة.

هذا و قد اعتمدت مشاريع الاتحاد المختلفة بمجملها على نهج شاملة، متعددة المعارف و التخصصات، تعطي الأولوية للاحتياجات و الابتكارات المحلية لتمكين العدالة الانتقالية المحلية و الشاملة، و محددة السياق بغية التغلب على التحديات التي تواجهها التدابير التقليدية الرامية إلى إنهاء مسألة الإفلات من العقاب. و في نهايته، يربط الدليل بين مختلف الدروس التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند وضع و تنفيذ تدخلات العدالة الانتقالية. و مع التنبيه إلى عدم وجود حلول سحرية، فإن عمليات تشارك المعرفة و التعلم من هذا القبيل من شأنها أن تعزز من إمكانيات مكافحة الإفلات من العقاب. كما و أنها تساهم على وجه الخصوص في إيجاد مجتمع عالمي متعلم، يركز على ضمان قيام السواد الأعظم من المتضررين من النزاعات باتخاذ القرارات بشأن مستقبلهم و استشعار الفوائد الملموسة للعدالة الانتقالية في حياتهم اليومية.

* المراجع المختارة:

- تقييم أثر العدالة الانتقالية: تحديات البحث التجريبي (هوغو فان دير ميروي و آخرون، محررون 2009).
- فاسوكي نيسيا، الرقابة على الحصانة، ممارسة العدالة الانتقالية: النظر إلى الوراء و التحرك إلى الأمام (أيار/مايو 2016).
- سايمون روبنز، وضع خريطة لمستقبل العدالة الانتقالية من خلال التعلم من ماضيها، 9 الجريدة الدولية للعدالة الانتقالية 181(2015).
- خوان إ. مندیز، الضحايا الأبطال في العدالة الانتقالية، 10 الجريدة الدولية للعدالة الانتقالية، 1 (2016).
- بول غريدي و سيمون روبنز، من العدالة الانتقالية إلى العدالة التحويلية: أجندة جديدة للممارسة، 8 الجريدة الدولية للعدالة الانتقالية، 339 (2014).
- ديفيد مندلوف، تقصي الحقائق و البحث عن الحقيقة و بناء السلام بعد انتهاء الصراع: كبح الحماس؟ 6 مراجعة دراسات دولية، 355 (2004).
- راما ماني، إعادة بناء مجتمع سياسي شامل بعد الحرب، 36 الحوار الأمني 511 (2005).

أمرأة أثناء زيارة معرض للصور في تموز/يوليو 2016 في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا – أحد مشاريع المناصرة المجتمعية التي يدعمها الاتحاد.

المنهجية

تستند فصول التقييم الأربعة إلى التقييم الذاتي للمشروع، كما أجري من قبَل شريك الاتحاد الرئيسي. و هي تقييمات نوعية للمشروع ككل و كذلك للأنشطة الفردية، و التي تقوم عمومًا على تعليقات و آراء المشاركين المحليين و الشركاء و كذلك على التقييم الداخلي لشركاء الاتحاد. و يستخدم التقييم المعايير الواردة في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD)، و لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التي تقيّم أنشطة بناء السلام في مواقع الصراع الهشة، و تتضمن هذه المعايير:

- الملاءمة. الملاءمة. يقيّم هذا المعيار مدى ملاءمة و استجابة المشروع لاحتياجات أصحاب المصلحة المحليين.
- الفعالية. يقيّم هذا المعيار مدى وفاء المشروع أو احتمالية تحقيقه لأهدافه و غاياته.
- الأثر. يقيّم هذا المعيار الآثار المباشرة و غير المباشرة الأوسع للمشروع.
- الاستدامة. يقيّم هذا المعيار المدى الذي ستستمر فيه فوائد المشروع مع مرور الوقت.
- الكفاءة. يقيّم هذا المعيار الاستخدام الاقتصادي للموارد لتحقيق نتائج المشروع.
- التماسك. يقيّم هذا المعيار مدى اتساق أنشطة المشروع مع أنشطة المشاريع الأخرى ذات التركيز المماثل.
- التنسيق. يقيّم هذا المعيار مدى تعايش المشروع مع مشاريع أخرى ذات تركيز مماثل دون تكرارها.

يأمل الاتحاد في أن يسهم التقييم و الدروس المستفادة في ابتكار حلول للعدالة الانتقالية. و بذلك يعتزم الاتحاد تحسين النماذج القائمة، و التي تم تطويرها منذ أكثر من عقدين من الزمان، و سد الثغرات المتعلقة بالمساءلة من أجل التدارك و المعالجة الأفضل للاحتياجات الأوسع للضحايا اليوم.

ورشة لمسح خرائط الجسد في آب/أغسطس 2017
بقيادة الاتحاد لعشرين ناجية من العنف في سريلانكا.

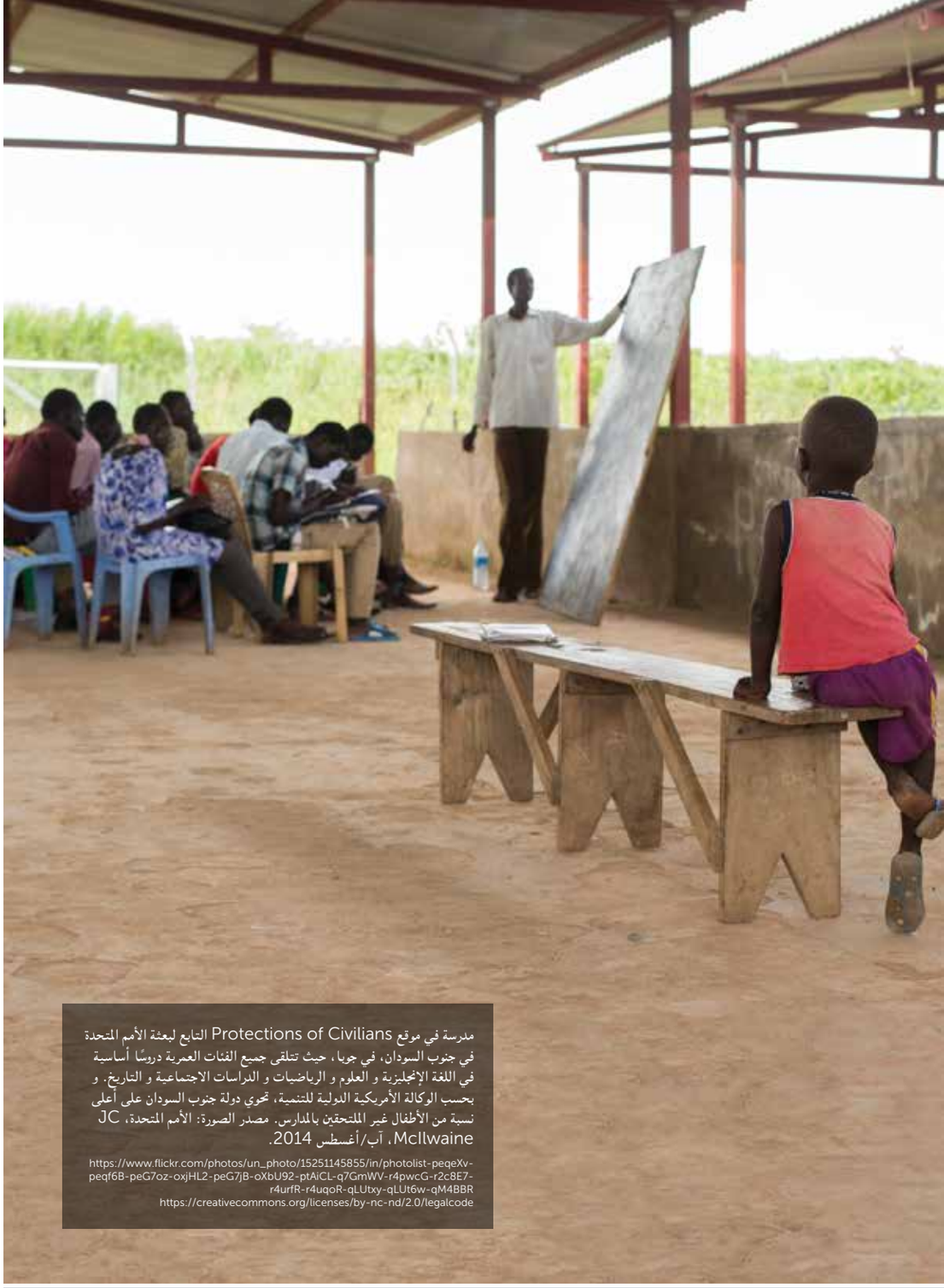

مدرسة في موقع Protections of Civilians التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، حيث تتلقى جميع الفتات العمرية دروسًا أساسية في اللغة الإنجليزية و العلوم و الرياضيات و الدراسات الاجتماعية و التاريخ. و بحسب الوكالة الأمريكية الدولية للتنمية، تحوي دولة جنوب السودان على أعلى نسبة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. مصدر الصورة: الأمم المتحدة، JC McIlwaine، آب/أغسطس 2014.

https://www.flickr.com/photos/un_photo/15251145855/in/photolist-peqeXv-peqf6B-peG7oz-oxjHL2-peG7jB-oXbU92-ptAiCL-q7GmWV-r4pwcG-r2c8E7-r4urfR-r4uqoR-qLUtxy-qLUt6w-qM4BBR
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/2.0/legalcode

الفصل الأول:
مبادرة توثيق حقوق الإنسان في جنوب السودان

الوضع في جنوب السودان

نال جنوب السودان استقلاله في 9 تموز/يوليو 2011 عن السودان بعد استفتاء لصالح الانفصال، ليصبح بذلك الدولة الأحدث في العالم. و في كانون الأول/ديسمبر 2013، ظهرت التوترات بين الرئيس سلفا كير، و نائبه ريك مشار، لتطور إلى أعمال عنف سرعان ما انتشرت في أنحاء جوبا، و أثارت الصراع الداخلي المسلح الحالي في جنوب السودان. و قد كانت التحالفات السياسية إضافة إلى الاختلاف العرقي وراء الصراع، حيث انحاز أنصار كير (و هو من الدينكا) إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، فيما انحاز أنصار مشار (و هو من النوير) إلى الحركة الشعبية المعارضة لتحرير السودان. أما تاريخيًا، فقد كان النزاع مدفوعًا بدوافع سياسية، و لكن زادت مؤخرًا وتيرة الاستهداف العرقي، و هو ما تجلى في خطاب الكراهية و التحريض على العنف و الهجمات الجسدية، ما جعل هذه الأمور كلها تعرّض جنوب السودان لخطر الإبادة الجماعية. هذا و قد قامت جميع أطراف النزاع بانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الإنساني الدولي، و بحلول شباط/فبراير 2017، أصبح أكثر من 1.5 مليون شخص في عداد اللاجئين، و أضحى 1.8 مليون آخرين نازحين داخليًا، معظمهم من النساء و الأطفال.

وقد وقّعت أطراف النزاع على اتفاق سلام عرف باتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في آب/أغسطس 2015. و يطالب الاتفاق حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بإنشاء لجنة الحقيقة و المصالحة و التعافي و هيئة الجبر و التعويضات. كما أنه يمنح مفوضية الاتحاد الأفريقي المسؤولية الرئيسية عن إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان. إلا أن أيًا من هذه التدابير لم يتم تنفيذه حتى حزيران/يونيو 2017. و لكن نظرًا لتقاعس الحكومة، فإن مستقبل العدالة الانتقالية في جنوب السودان يبقى و على نحو متزايد أمرًا غير مؤكدًا.

تعمد المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة في أغلب الأحيان إلى استخدام منهجيات فنية، كرسم خرائط الجسد، بغية مساعدة الناجين على التصالح مع النزاعات و الفظائع الماضية.

نظرة عامة على دعم الاتحاد لمبادرة توثيق حقوق الإنسان

قام أربعة شركاء في الاتحاد، و هم التحالف الدولي لمواقع الضمير و مركز دراسة العنف و المصالحة، و مركز القانون الإنساني، و مجموعة السياسات و القانون الدولي العام، قاموا بالتركيز على تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان بطرق مختلفة، كإنشاء و دعم مبادرة توثيق حقوق الإنسان. و قد تشكلت هذه المبادرة عن طريق تحالف بقيادة محلية يضم العديد من منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان التي قامت بتوثيق معلومات عن انتهاكات

حقوق الإنسان. كما اضطلعت المبادرة أيضًا بتدخلات تكميلية، مثل المصالحة و أنشطة كشف الحقيقة إضافة إلى التدريبات النفسية و الاجتماعية.

و نظرًا للطبيعة الديناميكية للحالة، فقد اتخذ شركاء الاتحاد نهجًا مرنًا لاستباق التحولات اللازمة في البرمجة. و قبل بدء المشروع، قام الاتحاد بإجراء تقييم للاحتياجات مع منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان من أجل تحديد أفضل السبل لدعم جهودهم في العدالة الانتقالية. و تم تقسيم المشروع اللاحق إلى ثلاث مراحل تهدف إلى زيادة الوعي العام و دعم العدالة الانتقالية. تم في المرحلة الأولى جمع منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان ببعضها لوضع هيكل لمبادرة التوثيق و الاتفاق على موقع آمن لتخزين المعلومات التي تم جمعها و تحديد إجراءات المقابلات. و في بداية هذه المرحلة الأولى، قام شركاء الاتحاد بالتشاور مع عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان حول الجهود القائمة في مجال التوثيق و التحديات التي تواجهه، و احتياجاتهم و رغباتهم فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية.

ساعدت هذه المعلومات شركاء الاتحاد في تصميم ورشات عمل و دورات تدريبية من أجل تلبية احتياجات و أهداف شركائهم من جنوب السودان على نحو أفضل. و خلال المرحلة الثانية، قام شركاء الاتحاد ببناء قدرات أعضاء المبادرة على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان؛ و عملوا معهم لتنفيذ القرارات التي اتخذت خلال المرحلة الأولى؛ و قاموا بتدريب موثقين في مجال الرعاية الذاتية و في مجال معالجة الاحتياجات النفسية و الاجتماعية للناجين؛ كما ساعدوا المبادرة في تطوير مبادرات مجتمعية لتقصي الحقائق و المصالحة، مثل برنامج التبادل في كمبوديا لأعضاء مختارين من المبادرة. و قد دعمت أنشطة المرحلة الثالثة مبادرة التوثيق من خلال تدريب موثقين ليصبحوا مدربين، و تقديم المساعدة لجهود التوثيق، و معالجة الاحتياجات النفسية و الاجتماعية، و تيسير المناقشات بشأن استخدام التوثيق لتعزيز العدالة الانتقالية و المصالحة في جنوب السودان.

تقييم دعم الاتحاد لمبادرة توثيق حقوق الإنسان

إن تقييم و مناقشة مشروع الاتحاد لدعم مبادرة توثيق حقوق الإنسان أمر مثير و مفيد لأنه ينطبق على النزاعات الأخرى المتقلبة جدًا و المستمرة و المتعددة الأعراق حيث يوجد حاجة ملحة لجهود توثيق حقوق الإنسان بقيادة محلية. و يستند هذا التقييم إلى نتائج و ردود ما يزيد عن عشر استطلاعات أجريت عقب التدريبات و المقابلات التي أنجزها أعضاء المبادرة. كما يتضمن التقييم توصيات تستند إلى النجاحات و الدروس المستخلصة من المشروع. و من المهم التأكيد على أنه نظرًا لأن أهداف هذا المشروع طويلة الأجل و لأن أيًا من تدابير العدالة الانتقالية لم يتم تنفيذها بعد، فإنه لا يزال أثر المشروع العام على العدالة الانتقالية في جنوب السودان غير واضحًا.

إنشاء تحالف مدعوم محليًا لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان

قام شركاء الاتحاد بنجاح بإنشاء مشروع مدعوم محليًا مع التركيز على التوثيق من قبل موثقين من جنوب السودان. و كان أحد القرارات الأولى التي اتخذتها المبادرة هو أن تتولى اللجنة التوجيهية و الأمانة قيادة المبادرة و أن تيسر تنفيذ خارطة طريق توجيهية لتوثيق حقوق الإنسان.

و قد قامت المبادرة بعد التشاور مع شركاء الاتحاد و بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان و لجنة جنوب السودان لحقوق الإنسان، قامت بوضع خريطة الطريق في كانون الثاني/يناير 2016 كإطار لمواءمة جهود التوثيق و تنسيق القدرات و الموارد. و بما أن جميع أعضاء المبادرة هم من جنوب السودان، فإن عملية التوثيق بأكملها، بدءًا من جمع البيانات الأولية إلى تخزينها في قاعدة بيانات مركزية، كانت مملوكة محليًا. و من خلال

المبادرة، زادت منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان من قدراتها على تقاسم الموارد و تنسيق جهود التوثيق و إعطاء زخم لمناصرتها. و قد اكتسب هذا النهج احترام الأمم المتحدة و الجهات الفاعلة الدولية الأخرى المهتمة بربط جهودها بجهود المبادرة. كما تواصلت المبادرة مع أهداف رئيسية للمناصرة و ذلك لمناقشة استخدام عملهم التوثيقي الذي تم جمعه من أجل تعزيز و دفع العدالة الانتقالية في جنوب السودان.

و قبل ولادة المبادرة، لم تكن منظمات المجتمع المدني المحلية تنسق عملها التوثيقي، بل كانت تعمل بشكل مستقل. و يرجع ذلك جزئيًا إلى غياب الثقة داخل المشهد المدني في جنوب السودان. و ينبع هذا التوتر من التنافس على التمويل المحدود و مخاوف المنظمات من أن تكون مخترقة من قبل الحكومة و أن الحكومة تراقب منظمات المجتمع المدني و أنشطتها. و لذلك، و بغية تعزيز بناء الثقة، جمع شركاء الاتحاد ممثلين من منظمات المجتمع المدني المختلفة العاملة في جنوب السودان و المنطقة لإنشاء مبادرة توثيق حقوق الإنسان. و كانت البداية بإقامة أول ورشة عمل لتوثيق حقوق الإنسان يستضيفها الاتحاد، و التي عقدت في أيار/مايو 2015.

و في حين أن ورشة العمل التي عقدت في أيار/مايو 2015، إلى جانب ورشات العمل الأخرى التي قادها الاتحاد، أقنعت منظمات المجتمع المدني بأهمية التعاون، إلا أن عدم الثقة و التوترات ظلت مستمرة. فعلى سبيل المثال، تأخر إنشاء الأمانة جزئيًا بسبب استمرار عزوف العديد من أعضاء المبادرة عن مشاركة التوثيقات خشية أن يتم تسريبها. و قد أدى تزايد العنف و تشديد الرقابة الحكومية على منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان داخل البلد و في المنطقة إلى تفاقم مثل هذه المخاوف. كما عرقل الوضع الأمني المتدهور قدرة منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان على جمع التبرعات. و في ظل هذا الوضع، شاركت مجموعة من الموثقين الخبراء في أيار/مايو 2017 في برنامج لتدريب المدربين لإعدادهم لتعليم و تدريب موثقين جدد حول كيفية القيام بمهمات التوثيق و تمكين استدامة عمل المبادرة.

تنسيق خبرات الشركاء من أجل أنشطة المشروع

اعتمد المشروع على المهارات و التجارب المحددة لكل شريك في الاتحاد لتزويد المشاركين برؤية شاملة و عالمية للعدالة الانتقالية. و لضمان الاستخدام الفعال للموارد، قام الشركاء بالتنسيق بصورة مستمرة فيما يتعلق بمحتوى التدريبات و المساعدة التقنية المقدمة إلى المبادرة.

و لدى شركاء الاتحاد خبرة كبيرة فيما يتعلق بالشروع في جهود التوثيق و الحفاظ على قواعد بيانات توثيق مركزية و منسقة؛ و دمج التوثيقات التي جمعتها منظمات المجتمع المدني في تدابير العدالة الانتقالية، بما في ذلك مبادرات تخليد الذكرى، و لجان الحقيقة، و المحاكم و الهيئات القضائية الدولية و المختلطة. كما وظف شركاء الاتحاد مهاراتهم و خبراتهم المتنوعة في دورات تدريبية، مما سمح لهم بتلبية احتياجات المبادرة بطريقة متعددة التخصصات. فعلى سبيل المثال، أجرى مركز دراسة العنف و المصالحة خلال دورات تدريبية في مجال التوثيق بقيادة مجموعة السياسات و القانون الدولي العام و مركز القانون الإنساني دورات و جلسات بشأن أساليب الرعاية النفسية و الاجتماعية لاستخدامها خلال مهمات التوثيق.

> "[ساعدت الاجتماعات الميسرة لمبادرة توثيق حقوق الإنسان على] بناء الثقة فيما بيننا، رغم أن المشاكل الناشئة في معظم الحالات هي فقط قضايا تتعلق بانعدام الثقة داخل المجتمع المدني في جنوب السودان"
>
> أحد أعضاء المبادرة. —

و علاوة على ذلك، قام الشركاء في الاتحاد بتنسيق و تبادل الردود و الآراء بشأن أنشطتهم المقترحة و خطط التنفيذ خاصتهم، مما عزز من اتساق المشروع و أهميته. فعلى

سبيل المثال، استفادت مجموعة السياسات و القانون الدولي العام من خبرتها في تقديم الدعم التقني بإنشاء قواعد بيانات في العراق و سوريا، في حين استخدم مركز القانون الإنساني خبرته في إنشاء و صيانة قاعدة بيانات في يوغوسلافيا السابقة لمساعدة المبادرة بخصوص قاعدة بيانات التوثيق المركزية الخاصة بها.

بناء قدرات الموثقين المحليين على مقابلة الضحايا و الشهود

قام شركاء الاتحاد ببناء قدرات أعضاء المبادرة على التوثيق من خلال قيادة تدريبات مكثفة و محاكاة إجراء مقابلات مع ضحايا و شهود، و استكمال أداة المقابلات الموحدة، و تقييم الاحتياجات النفسية و الاجتماعية. و قد استفاد شركاء الاتحاد بمساعدة الموظفين المحليين لمجموعة السياسات و القانون الدولي العام من الخبرات العالمية و الإقليمية لوضع و تطوير منهج تدريبي حول الموثقين. و قد كان لدى المبادرة بالفعل الاتصالات اللازمة داخل المجتمعات المحلية المستهدفة، فيما أتاحت لهم التدريبات التي قدمها الاتحاد الأدوات اللازمة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بشكل فعال.

أما الموثقون الذين تلقوا تدريباتهم من قبل الاتحاد، فقد عزوا التحسن في مهاراتهم إلى التدريبات و تمارين المحاكاة على إجراء مقابلات مع الضحايا و الشهود و غيرهم ممن يجب تسجيل قصصهم. كما أعربوا عن تطور ملحوظ في قدرتهم على إجراء مقابلات سردية مع ضحايا مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك القتل الجماعي و الموجه، و العنف الجنسي و الجنساني، و حالات الاختفاء، و تدمير الممتلكات. و قد قام الشركاء في الاتحاد بتقييم الموثقين و تقديم الآراء و الردود و التقارير حول التقدم الذي أحرزوه بعد تمارين المحاكاة، فيما استنتج الموثقون بأن نهج التعلم التجريبي يمثل إعدادًا مفيدًا جدًا قبل العمل الميداني.

> "لقد حسّن التدريب بشكل حقيقي من قدرتي على فهم ... التدابير الأمنية عند القيام بالعملية التوثيقية في المجتمعات الأكثر تقلبًا و تنوعًا في جنوب السودان. فهو لم يجعل عملية توثيق حقوق الإنسان [حرفيًا] أكثر سهولة و حسب، بل أنه أيضًا قلل من التهديدات الأمنية التي كانت ستنشأ لولا التدريب."
>
> – أحد أعضاء المبادرة.

و قد قام الموثقون بعد أحد التدريبات التي قدمها الاتحاد بمتابعة مهماتهم التجريبية في عدة مواقع في جنوب السودان في حزيران/يونيو 2016، فقد جمع الموثقون المدرَّبون من قبل الاتحاد خلال عدة أيام في كل موقع مئات التصريحات بشكل سردي، الشيء الذي لم تقم به أي من منظمات المجتمع المدني المحلية من قبل؛ حيث أنها كانت تستخدم الدراسات الاستقصائية بدلاً من ذلك. أما المبادرة فقد استخدمت أداة سمحت بإجراء مقابلات شبه مأطرة، مما سمح بالحرية السردية مع ضمان الاتساق في أنواع المعلومات التي تم جمعها، كأنواع الانتهاكات و مواقعها و أوصاف الجناة المعنيين. و قد سمح ذلك للموثقين بتوحيد المعلومات بسهولة في قاعدة بيانات المبادرة و تحليل كم هائل منها. كما تطلبت المنهجية من الموثقين ضمن المبادرة أن يحصلوا على الموافقة المستنيرة و يجروا المقابلات بطريقة موضوعية. هذا و سيساعد الاتساق و التوحيد المعياري في دمج التوثيقات في الآليات الانتقالية القضائية و غير القضائية.

و يوضح نجاح الموثقين الجنوب سودانيين في جمع القصص السردية خلال مهمات التوثيق، و خاصة بالمقارنة مع الصعوبات التي يواجهها الموثقون الدوليون، يوضح ضرورة تدريب و دعم الموثقين المحليين الذين يتمتعون بثقة المجتمعات المحلية و لا ينظر إليهم على أنهم غرباء. و لتحديد كيفية تحسين الدورات التدريبية، قامت مجموعة السياسات و القانون الدولي العام بتقييم المعلومات التي تم جمعها خلال المهمات التجريبية، و من

قام أعضاء "مبادرة توثيق حقوق الإنسان في جنوب السودان" بزيارة منظمة "شباب من أجل السلام"، و هي أحد مواقع الضمير في كمبوديا، في إطار تبادل نظمه الاتحاد في 2016.

ثم عرضت ردودها و ملاحظاتها التي أعدتها بشكل فردي على الموثقين. و من خلال عملية المراجعة، حدد شركاء الاتحاد أيضًا موثقين استثنائيين و مميزين لاعتبارهم أولى من غيرهم في تلقي الدعم، و ذلك في ضوء الموارد المالية المحدودة. و بعد تلك المهمات التجريبية، تم إيفاد مهمات توثيق إضافية إلى جنوب السودان و المنطقة.

و الأهم من ذلك أن شركاء الاتحاد شجعوا على وجود التكافؤ الجنساني في بعثات التوثيق. و نظرًا لأن العديد من الضحايا و الشهود هم من النساء و الفتيات، فقد مكن ذلك فرق التوثيق من توثيق الأضرار التي يعانين منها، بما في ذلك حالات الاغتصاب و غيرها من أشكال العنف الجنساني. و أفاد المشاركون في تلك المهمات التجريبية بأن العديد من ضحايا العنف الجنسي و الجنساني شعروا بالراحة فقط عندما شاركن خبراتهن مع الموثقات من النساء.

تدريب موثقين محليين لإدارة الصدمات النفسية و الاحتياجات النفسية و الاجتماعية

إن العديد من الموثقين الجنوب سودانيين معرضون لخطر الإصابة بالصدمة من جديد، لأنهم هم أنفسهم ضحايا سابقين، و هم يعملون في بيئات محاطة بالأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان. و للحد من احتمال إصابة الموثقين و الناجين بالصدمة مرة أخرى، كانت هناك حاجة ملحة لتحسين فهم الموثقين حول قضايا الرعاية الذاتية و حساسية الضحايا. و لمعالجة هذا الأمر، درّب مركز دراسة العنف و المصالحة الموثقين على قضايا الرعاية الذاتية و الإحالة و مهارات الاستماع و احتواء ردود أفعالهم العاطفية على صدمات الآخرين. و بالنظر إلى الصدمة الخاصة بالموثقين، فقد كانوا منفتحين بشكل خاص لتلقي تقنيات التعلم و إدارة الصدمة الخاصة بهم بعد المقابلة.

و خلال المشروع، سعى الاتحاد إلى التأكيد على نهج شامل يعالج الصدمات و التعافي على المستوى الشخصي و المجتمعي و الوطني. و كجزء من هذا، تعلم الموثقون من تدريبات الشركاء في الاتحاد أهمية أن يشرحوا للضحايا بأن تبادل الخبرات الشخصية قد يكون طريقة للتنفيس عن أوجاعهم، مما ساعدهم كذلك على كسب ثقة الضحايا. فعلى سبيل المثال، قبل أن يقترب الموثقون من الأفراد في مكان ما، كان رجال الدين يثمنون و يثنون على الحاجة إلى التعافي على المستويين، الشخصي و الوطني، و يوضحون كيف يمكن

ناج من الخمير الحمر و هو يناقش تجاربه مع أعضاء "مبادرة توثيق حقوق الإنسان في جنوب السودان" في كمبوديا في 2016.

للتوثيق أن يسهم في تحقيق تلك الغايات. و بعد الاستماع إلى هذه المواعظ، بدا الضحايا و الشهود أكثر استعدادًا و رغبة في التواصل مع الموثقين للحديث عن حكاياهم و قصصهم؛ في حين أنهم لم تكن لديهم الرغبة في القيام بذلك قبل الاستماع إلى المواعظ.

معالجة المخاوف الأمنية للموثقين المحليين و تخزين السرديات المجموعة

نظرًا للعنف الواسع النطاق و المراقبة الحكومية، كان من غير الآمن على الإطلاق بالنسبة للموثقين المحليين في جنوب السودان أن يحملوا أو يخزنوا بيانات التوثيق أو أي أدلة أخرى. و بسبب المراقبة و الاقتحامات و التفتيش على الحدود من جانب الحكومة، و كذلك استمرار تواجد جميع أطراف النزاع في المنطقة، فقد رجح الموثقون التخزين الرقمي على التخزين المادي. و لذلك، قام شركاء الاتحاد بتزويد الموثقين بمكان تخزين رقمي مؤقت و آمن إلى أن يتم الانتهاء من العمل على قاعدة بيانات التوثيق لدى المبادرة. كما قام شركاء الاتحاد بتدريب أعضاء المبادرة على قضايا الأمن المادي و الرقمي.

> "لقد أظهر لي التدريب أنه و على الرغم من الصراع الدائر في جنوب السودان، إلا أن الجهود المتضافرة لا تزال قادرة على تجنب هذا الوضع، و أن العملية ينبغي أن تكون عملية تدريجية لردع الفظائع المستقبلية، و أن الفاعلين غير الحكوميين لديهم دور أكبر ليؤدوه في سبيل إيجاد العدالة [لـ] ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان".
>
> – أحد أعضاء المبادرة.

و بالإضافة إلى ذلك، قام الشركاء في الاتحاد بتنسيق مجالات خبراتهم المختلفة للمساعدة في إنشاء قاعدة بيانات مركزية للوثائق و تدريب الموثقين على استخدامها. و عملت مجموعة السياسات و القانون الدولي العام مع المبادرة لاختيار و تخصيص قاعدة بيانات حرة و مفتوحة المصدر تتيح لأعضاء المبادرة حفظ توثيقاتهم الحقوقية بشكل آمن. و قد حدد الاتحاد و وظف منظمة دولية غير حكومية أخرى للمساعدة في تصميم قاعدة البيانات لاستيعاب احتياجات و منهجية المبادرة.

و بعد الانتهاء من وضع قاعدة البيانات في نيسان/أبريل 2017، قامت كل منظمة من منظمات المجتمع المدني بتحميل معلوماتها و بياناتها التي كانت قد جمعتها على قاعدة البيانات المركزية. و نظرًا للمخاوف من مشاركة التوثيقات في بيئة غير آمنة و غير موثوقة، فإن كل منظمة تستطيع فقط الوصول إلى التوثيقات الخاصة بها، و لا يمكنها الاطلاع على توثيقات المنظمات الأخرى. و في الوقت الذي كان يتم فيه وضع اللمسات الأخيرة على قاعدة البيانات، قامت المنظمات بتخزين التوثيقات التي جمعتها في موقع آمن مختلف على شبكة الانترنت.

و من الجدير بالذكر أن قاعدة بيانات المبادرة تتيح أيضًا لأعضائها القيام بتحليل السرديات التي تم جمعها. و يمكن استخدام ميزة التحليل هذه لإنشاء خرائط تفصيلية لأماكن انتهاكات حقوق الإنسان و جمع المعلومات بشكل سريع حول أحداث معينة و عن أنواع الانتهاكات و جناة محددين.

جمع و تخليد التاريخ الشفوي كوسيلة للمصالحة

بالإضافة إلى الرغبة في جعل التوثيق داعمًا لعمليات المساءلة الجنائية، فقد ثمّنت المبادرة أيضًا أشكال العدالة غير القضائية من أجل تسهيل العلاج الفردي و المجتمعي. و بناء على ذلك، قام شركاء الاتحاد بتدريب الموثقين على جمع التاريخ الشفوي، و هو عبارة عن قصص الحياة التي غالبًا ما تكون أوسع و أشمل من الأدلة على الانتهاكات الحقوقية. إن تخليد هذه القصص يحفظ التاريخ و يمكن أن يوفر شكلًا من أشكال العدالة لمن لا تكون قضاياهم،

ملفات ورقية على الرفوف بانتظار تحويلها إلى ملفات رقمية في "أرشيف الشرطة الوطنية" في مدينة غواتيمالا في تشرين الأول/أكتوبر 2016.

لأسباب شتى، ملاحقة قضائيًا. لذا فإن هذا النهج الشامل ضروري لبيان عدم قدرة المحاكم على جبر أضرار جميع الضحايا في أعقاب الجرائم الفظيعة. كما يمكن أيضًا أن تشجع مبادرات تخليد الذكرى على تعزيز المصالحة المجتمعية من خلال إنشاء منتدى يمكن لجميع عناصر المجتمع من خلاله أن يتبادلوا قصصهم.

و علاوة على ذلك، تضمنت منهجية الاتحاد لجمع التاريخ الشفوي التحقيق في التاريخ و الثقافة مع إشراك المجتمع المحلي بهدف الحد من التوترات بين الجماعات. و أبرز الشركاء في الاتحاد كيف يمكن لهذا النهج أن يقرب المسافات بين المجتمعات المحلية خلال برنامج المبادرة للتبادل في كمبوديا، حيث أعطت منظمات المجتمع المدني أمثلة على دمج تاريخ ما قبل الصراع و الإبادة الجماعية في مبادرات تذكارية و تثقيفية. كما شاركت منظمات المجتمع المدني الكمبودية أفضل الممارسات لجمع و تخزين التاريخ الشفوي، و تطوير المحفوظات و الأرشيف و البرامج العامة التي تستخدم التوثيقات المجموعة، و القيام بالتوعية المجتمعية في المناطق النائية. و بما أن التاريخ الشفوي يمثل صلة وصل هامة للذاكرة الجماعية لشعب جنوب السودان، فهو يمكن أن يستخدم لزيادة الوعي بالمظالم و القضايا المتعلقة بالنزاعات.

استضاف التحالف الدولي لمواقع الضمير ورشات عمل حول ما يدعى بـ "خرائط الجسم" في المنطقة كوسيلة أخرى لتخليد التاريخ. و قد أوضحت ورشات العمل تلك، من خلال تمرين "نهر الحياة" الذي أعده مركز دراسة العنف و المصالحة حالات تفشي العنف في السودان (بما في ذلك الأراضي التي تشكل جنوب السودان حاليًا) و التي كانت تقع تقريبًا كل عقد منذ استقلال السودان في عام 1956. و قد أدرك المشاركون قيمة و أهمية مسح خرائط الجسم كأداة غير تقليدية للتعافي و المناصرة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي عرض خرائط الجسم إلى دفع الحوار بين المجتمع و ربط صور خريطة الجسم بالروايات الجماعية التي قد تكون غائبة عن الروايات الرسمية للنزاع، مما يوفر قدرًا من الرضا و الاعتراف بالضحايا. و نظرًا للعنف المستمر و انعدام الأمن في جنوب السودان، فقد تأخرت الخطط الرامية إلى عرض خرائط الجسم بغرض إثارة محادثات حول قضايا السلام و العدالة و المصالحة.

الترويج لروايات الصراع الشاملة و المتعددة وجهات النظر

أدرك شركاء الاتحاد من خلال تقييم للاحتياجات جرى في آذار/مارس 2016 لأعمال تخليد الذكرى مع ضحايا و شهود و أفراد من المجتمع المدني في جنوب السودان، أدركوا أن الخط الفاصل بين الضحية و الجاني غير واضح في جنوب السودان، حيث أن الجناة أنفسهم غالبًا ما يكونون هم الضحايا أو يصبحون ضحايا. و بما أن العمليات غير القضائية، بما في ذلك مبادرات التعليم و المصالحة، تستفيد من روايات الجناة، و لا سيما أولئك الذين كانوا أيضًا ضحايا، فإن جمع قصصهم كذلك يسهم في تحقيق العدالة الانتقالية الأكمل.

جلسة عن الصدمة النفسية و الرعاية الذاتية في ورشة عمل نظمتها المبادرة العالمية للعدالة و الحقيقة و المصالحة حول الوقاية من العنف في غينيا، في أيار/ مايو 2017.

أما خلال برنامج التبادل في كمبوديا، فقد التقى عدة أفراد من المبادرة مع منظمات المجتمع المدني الكمبودية التي سجلت روايات سردية لجناة عاديين من أجل ضمان تاريخ أكثر شمولاً للصراع. و تعلم المشاركون أهمية جمع روايات الجناة كوسيلة لفهم العوامل الكامنة وراء الصراع على نحو أفضل؛ مثل دوافع الأفراد لارتكاب الانتهاكات. و لقد ساهم ذلك في توجيه تركيز المبادرة على جمع الروايات بشكل شامل من الضحايا و الشهود و الجناة (الذين ادعى معظمهم بأنهم ضحايا أنفسهم) كجزء من بناء رواية شاملة تعترف بالذكريات و الروايات المختلفة، و حتى المعارضة. إلا أن جعل الجناة يتحدثون إلى الموثقين كان تحديًا كبيرًا، حيث أن شكل العدالة الانتقالية في المستقبل و كذلك كيفية تعاملها مع الجناة لا يزالان غير واضحين و غير محددين. و على سبيل المثال، قد يتوخى الجناة الحذر حيال الإدلاء ببيانات يمكن استخدامها ضدهم من قبل آليات العدالة الانتقالية. و بالتالي فإن الروايات التي تم جمعها لم تتضمن اعترافات الجناة البسيطين، لكن المبادرة قامت بالفعل بجمع الروايات السردية من الجناة الذين تبين بأنهم ضحايا أو شهود لانتهاكات حقوق الإنسان.

تطوير أرشيف و مركز مجتمعي

ساعد شركاء الاتحاد المبادرة في وضع رؤية متماسكة و منسقة لأرشيف محلي و مركز مجتمعي في جنوب السودان من خلال أنشطة مختلفة، مثل برنامج التبادل في كمبوديا. كما أن أنشطة المشاريع السابقة، بما في ذلك ورشة العمل حول خرائط الجسم، سوف شكلت الأساس الذي سيقوم عليه الأرشيف و المركز المجتمعي في نهاية المطاف. و أثناء تقييم احتياجات عمل تخليد الذكرى في آذار/مارس 2016، أشار السكان المحليون إلى أنهم يريدون مركزًا لتلبية احتياجات التعرف على الضحايا و تقصي الحقيقة و التئام المجتمع و المصالحة.

و قد أظهر برنامج التبادل في كمبوديا كيف أن منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم عززت التعاون الفعال في أعمال العدالة الانتقالية، حيث استمع المشاركون إلى أحد الأعضاء المؤسسين لمتحف حرب التحرير، و هو منظمة من منظمات المجتمع المدني البنغلاديشية التي شاركت خبرتها في تسخير الذاكرة لإشراك المجتمع المحلي و بناء التحالفات. كما استمع المشاركون إلى كدي كارونا، من أحد منظمات المجتمع المدني الكمبودية، عن إجراء حوارات عبر الحدود اعترافًا بتجارب المعاناة المشتركة. و قد ساعدت المعرفة بهذه التجارب المختلفة المبادرةَ في وضع تصور حول ادارة مركز في جنوب السودان. كما يمكن أن توفر العلاقات القوية بين منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان، إضافة إلى شبكة عالمية من الفاعلين في المجتمع المدني، مواردًا لدعم الملكية المحلية للتدخلات في جنوب السودان.

رفع مستوى الوعي حول الاستخدامات المختلفة للتوثيق

شكلت الدورات التدريبية و ورشات العمل التي نظمها شركاء الاتحاد أدوات تعليمية فعالة لزيادة إمكانات منظمات المجتمع المدني المحلية لتثقيف الجمهور حول التوثيق و علاقته بالعدالة الانتقالية، بما في ذلك ما وراء المساءلة الجنائية. فعلى سبيل المثال، أعرب المشاركون بأن الدورات التدريبية و ورشات العمل قد طورت و حسنت كثيرًا من فهمهم لعلاقة التوثيق بالمناصرة.

و قد كان برنامج التبادل في كمبوديا وثيق الصلة بصورة خاصة لأنه وصل بين أعضاء المبادرة المختارين مع منظمات مجتمع مدني مثل شباب من أجل السلام، و هي منظمة كمبودية قامت بنشر الموارد بغية منح منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان أفكارًا لتحديد أولوياتها بشأن مسألة تخليد الذكرى.

الدروس المستفادة و التوصيات

ينبغي أن يعمل المدربون مع مجموعة أساسية صغيرة من الموثقين الملتزمين. فقد وجد شركاء الاتحاد بأن الموثقين الملتزمين و المختارين بعناية كانوا الأكثر فعالية. و الواقع أن بعض الموثقين الذين تلقوا التدريب من قبل الاتحاد تمكنوا و بشكل فردي من جمع روايات أكثر، و أفضل، مقارنة مع منظمات المجتمع المدني الأقل خبرة. كما أن الاعتماد على مجموعة صغيرة من الموثقين كان له إيجابياته من وجهة نظر أمنية، حيث أن اجتماع هذه المجموعات كان ينطوي عليه الكثير من المخاطر. و لذلك، فإنه في الأوضاع شديدة التقييد و الرقابة الصارمة كما هو الحال في جنوب السودان، قد تكون الاستعانة بمجموعة صغيرة أكثر أمانًا و كفاءة من تنسيق مبادرة توثيق واسعة النطاق.

ينبغي أن يقوم المدربون بإجراء برامج لتدريب المدربين بغية توسيع جهود التوثيق و استدامتها بصورة فعالة. و لزيادة عدد الأشخاص الجنوب سودانيين الذين يستطيعون توثيق الروايات، أجرى الشركاء في الاتحاد ورشة عمل لتدريب المدربين مع موثقين ملتزمين و ذوي خبرة لإعدادهم لتدريب محاورين جدد. و قد اختار شركاء الاتحاد المدربين المحليين الجدد على أساس علاقتهم القائمة على الثقة و الممتدة لعامين، و كذلك خبرتهم الكبيرة في إجراء المقابلات باستخدام منهجية المبادرة. هذا و من شأن تعليم و تدريب مجموعة صغيرة من الموثقين المحليين المؤهلين على مستوى عال حول كيفية إجراء دورات تدريبية أن يتيح إجراء المزيد من التدريبات مقارنة مع إمكانية الاعتماد على المدربين الخارجيين الذين قد تكون فرصة وصولهم إلى البلد محدودة. و هذا بدوره يمكن أن يزيد و بشكل سريع عدد الموثقين المؤهلين و يوسع نطاق جهود التوثيق.

و ينبغي أيضًا أن تتضمن تدريبات التوثيق التدريب على إدارة الصدمة الذاتية و الصدمات النفسية عامة، إذ أن الكثير من مواطني جنوب السودان، بمن فيهم الموثقين المدربين من قبل الاتحاد، هم ضحايا صدمات عانوا من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو شهدوها. و قد حسنت التدريبات معرفة الموثقين بالصدمات و التعافي منها، كما قامت بتعليمهم تقنيات الرعاية الذاتية. و بما أن فهم الصدمات النفسية و الرعاية الذاتية يعتبر جزءًا مهمًا من العدالة الانتقالية التي تركز على الضحية، فيجب تدريب الموثقين على إدارة الاحتياجات النفسية و الاجتماعية لهم أنفسهم و للناجين كذلك.

و ينبغي أيضًا أن يتعاون المدربون من أجل توفير تدريبات متعددة التخصصات بصورة فعالة. فقد جلب كل من شركاء الاتحاد مهاراتهم و تجاربهم الخاصة إلى التدريب، ما وفر للمشاركين نظرة شاملة و عالمية للعدالة الانتقالية. و استفاد المشاركون من جنوب السودان من التدريبات المتعددة التخصصات من حيث الشروع بجهود التوثيق و الحفاظ على قاعدة بيانات و دمج التوثيقات التي جمعتها منظمات المجتمع المدني في جهود العدالة الانتقالية. و يجب على المدربين ممن لديهم الخبرة في مختلف المجالات أن يتعاونوا و ينسقوا فيما بينهم لضمان كفاءة و ترابط التدريبات.

و ينبغي كذلك أن تكون جهود التوثيق أثناء النزاعات المستمرة قابلة للتكيف. فالمشاريع المضطلع بها أثناء النزاعات المستمرة يجب أن تكون قادرة على الاستجابة للديناميكيات المتطورة على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، عندما بدأت حدة العنف تتصاعد في جنوب السودان في تموز/يوليو 2016، أدى ذلك إلى تأخر مهمات التوثيق المخطط لها هناك. و جاءت الاستجابة من شركاء الاتحاد من خلال اقتراح إرسال مهمات توثيق خارج جنوب السودان، إلى المناطق التي تضم مجموعات سكانية من

جنوب السودان، مما أدى إلى الحفاظ على زخم المشروع. لذا يجب أن تتوقع جهود التوثيق التحديات و أن تكون قادرة و مستعدة لتحويل و تغيير برامجها استجابة للحالة مع مراعاة الاحتياجات المحلية. و يتطلب ذلك أيضًا من الممولين أن يكونوا مرنين و أن يستجيبوا لاحتياجات الموثقين و التحديات التي يواجهونها.

كما ينبغي أن تستخدم جهود التوثيق منهجية موحدة من أجل الحفاظ على الموضوعية و إعداد نهج مهني. و قد استخدم شركاء الاتحاد و المبادرة أداة حوار موحدة و منهجية صارمة لإبراز الطابع المهني و الموضوعي لعمل المبادرة من أجل دعم مختلف تدابير العدالة الانتقالية و عملياتها. فعلى سبيل المثال، تأمل المبادرة أن يتم استخدام توثيقاتها كمعلومات تساعد في عمليات المساءلة الجنائية و كذلك في قضايا الحقيقة و تخليد الذكرى و مبادرات المصالحة. لذا فمن شأن اتباع نهج متسق، كاستخدام أداة حوار و منهجية موحدة، من شأنه أن يتيح للموثقين توحيد المعلومات في قواعد البيانات و التحليل الأنسب لكميات كبيرة منها إضافة إلى دمج التوثيقات في مجموعة واسعة من التدابير و العمليات.

و ينبغي أيضًا أن تشمل التدريبات التوثيقية الأمن الرقمي. فقبل المشاركة في الدورات التدريبية التي يقودها الاتحاد، لم يكن لدى الموثقين المعرفة المناسبة بقضايا الأمن الرقمي. لذلك فقد أوضحت تلك الدورات للموثقين سبب خطورة القيام ببعض العادات الرقمية مثل استخدام كلمات السر الضعيفة أو تخزين المعلومات الحساسة على الهواتف المحمولة. كما أوصت الدورات بالاطلاع على أفضل الممارسات للتخفيف من المخاطر المحتملة. ففي البداية، ينبغي أن تقوم الدورات التدريبية في مجال التوثيق بتثقيف الموثقين حول تقنيات تقييم مخاطر الأمن الرقمي و التخفيف من حدتها بالإضافة إلى التهديدات المادية. و تكمن أهمية هذا الأمر بشكل خاص عند تدريب الأفراد الذين ليس لديهم الدراية الكافية بالتكنولوجيا.

و ينبغي كذلك استخدام التوثيقات غير التقليدية، مثل التاريخ الشفوي و خرائط الجسم، لتخليد ذكرى الضحايا و تعزيز المصالحة. و وفقًا لنهجهم الشامل إزاء العدالة الانتقالية، قام شركاء الاتحاد بتدريب موثقين على جمع التاريخ الشفوي و عقدوا ورشات عمل لرسم خرائط للجسم، و ذلك من أجل جمع روايات سردية أوسع حول النزاع. و كما هو الحال بالنسبة لمبادرات تخليد الذكرى، ينبغي استخدام التاريخ الشفوي و خرائط الجسم للتعرف على الضحايا و تعزيز المصالحة. و نظرًا لعدم قدرة تدابير العدالة الانتقالية الرسمية على تعويض جميع الضحايا، يجب أن تتضمن جهود التوثيق توثيقات غير تقليدية بغية توفير أشكال عدالة غير تقليدية أيضًا. أما البلدان التي تنتظر فيها الآليات الرسمية أن يتم تأسيسها، مثل جنوب السودان، فينبغي استخدام جميع أشكال التوثيق لجمع الأدلة و السرديات في سبيل دعم العمليات التي تقودها الحكومة و الأهداف الأوسع و الأعم للعدالة الانتقالية.

و ينبغي أيضًا أن يعد الموثقون بروتوكولات لتبادل المعلومات. فلزيادة أثر التوثيق، ينبغي أن يشارك الموثقون سردياتهم الحوارية التي تم جمعها إضافة إلى النتائج الرئيسية مع منظمات المجتمع المدني المحلية الأخرى و المنظمات الدولية و الإقليمية. و لذلك، و منذ البداية، اتفق أعضاء المبادرة على مبادئ لتوجيه بروتوكولات تبادل المعلومات، و التي انعكست في سياسات اللجنة التوجيهية. و كان لهذا الأمر أهمية خاصة في جنوب السودان نظرًا لعدم الثقة ضمن المجتمع المدني و ما يرافق ذلك من مخاوف أمنية. لذا فإن وضع مثل هذه البروتوكولات من شأنه أن يساعد على التخفيف من انعدام الثقة و توفير الشفافية، و هو أمر يزداد أهمية مع تردد السكان المحليين في تبادل المعلومات بسبب المخاوف الأمنية.

و أخيرًا ينبغي أن يتعلم الموثقون و يطوروا أنفسهم بالاستفادة من تجارب المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. فخلال برنامج تبادل المعارف في كمبوديا و الدورات التدريبية التي يقودها الاتحاد، شاركت منظمات المجتمع المدني المحفزة محليًا، و التي جاءت من جميع أنحاء العالم، شاركت ما لديها من ممارسات جيدة بشأن التوثيق و استخدامها كأساس للمحفوظات و الأرشيفات و المراكز المجتمعية و المبادرات التعليمية الأخرى. و تتجلى الفائدة الكبرى للتبادلات المعرفية في المجتمعات المدنية الفتية و الغير متناسقة، حيث يمكن أن توفر الشبكات العالمية الموارد اللازمة للمساعدة في الحفاظ على الملكية المحلية لجهود التوثيق.

تأليف تيفاني سومادوسي و بريدجيت رذرفورد، نيابة عن مجموعة السياسات و القانون الدولي العام (PILPG)

1 تأمل المبادرة بأن تدعم توثيقاتها آليات العدالة الانتقالية التي يتطلبها اتفاق السلام لعام 2015.

2 الأمانة مكلفة بضمان توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. و قد وفرت اللجنة التوجيهية رقابة رفيعة المستوى على أهداف المبادرة و تنفيذ خارطة الطريق، كما أنها أدارت عمل الأمانة.

3 خرائط الجسم هي تمثيل بالحجم الطبيعي لجسم بشري يكتب عليه الضحايا و يرسمون تجاربهم حول الصدمة و النزاع. هذا يوفر وسيلة آمنة للضحايا لاستكشاف تاريخهم و التعبير عنه لبعضهم البعض أو للجمهور الأوسع. و يتم تشجيع الضحايا أيضًا على تمثيل المستقبل الذي يتخيلونه على خرائط أجسامهم. "نهر الحياة" هو وسيلة بصرية أخرى لمناقشة التاريخ الشخصي.

4 مثلًا، تلقى المشاركون في التبادل كتيبًا من "شباب من أجل السلام" بعنوان: الشروع في طريقة لمعالجة مخلفات الذاكرة في كامبوديا. و يورد هذا تفاصيل عملية المشاورات المجتمعية التي ساعدت على تحويل موقع سابق للقتل تابع للخمير الحمر إلى مركز محلي لتعليم السلام. كما تلقى المشاركون نصوصًا و أقراص فيديو رقمية من مركز التوثيق في كمبوديا مع أمثلة عن التاريخ الشفوي لكل من الجناة و الضحايا.

الفصل الثاني:

تقييم صندوق الناجين السوريين من انتهاكات حقوق الإنسان

الوضع في سوريا

بدأ النزاع المسلح في سوريا في أعقاب انتفاضات الربيع العربي في عام 2011 ضد الحكام في تونس و مصر باحتجاجات سورية ضد النظام الاستبدادي هناك. و في آذار/مارس 2011، تم احتجاز و تعذيب 15 صبيًا بسبب كتاباتهم الجدارية دعمًا للربيع العربي. و مع استمرار الاحتجاجات، رد الرئيس بشار الأسد و مؤيدوه بشن حملة عنيفة على المنشقين و المعارضين من خلال قتل مئات المتظاهرين و سجن الكثيرين. و في تموز/يوليو 2011، شكل المنشقون العسكريون الجيش السوري الحر، و هو عبارة عن جماعة مسلحة تهدف إلى إسقاط الحكومة، مما زاد من حدة العنف التي وصلت إلى مستوى النزاع المسلح. و بالإضافة إلى تشكيل تحالفات دولية لدعم أو مناهضة حكومة الأسد منذ ظهور الجيش السوري الحر في عام 2011، انضمت عدة جماعات ثورية جديدة إلى القتال في سوريا. و قد تنافست هذه الجماعات المسلحة على السلطة، باستخدام العنف غالبًا، في حين تجاوز القتال الحدود السورية ليصل أحيانًا إلى لبنان، مما أدى كذلك إلى تفاقم في الاستقطاب السياسي.

و واصلت جميع أطراف النزاع ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ادعاءات بارتكاب جرائم فظيعة، في حين تحمل المدنيون الجزء الأكبر من وطأة المعاناة. و قد أبرزت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة حول الجمهورية العربية السورية، و التي تتمتع بولاية متجددة و مستمرة، أبرزت نطاق انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القانون و الاختفاء القسري و الاحتجاز التعسفي و التعذيب و العنف الجنسي و الجنساني. هذا و قد ارتكبت الحكومة السورية الغالبية العظمى من هذه الانتهاكات.

و في تموز/يوليو 2017، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، و هو منظمة غير حكومية تقوم بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، أفادت بأنه ما لا يقل عن 330.000 ألف إلى 475.000 شخصًا من المدنيين السوريين و المقاتلين قتلوا في النزاع المسلح. و من بين مجموع الضحايا، كان قرابة 100.000 ألف من بين المدنيين، بمن فيهم 18.000 طفلًا و 11.000 امرأة على الأقل. و من بين هؤلاء الضحايا المدنيين الذين بلغوا 100.000، هناك حوالي 15.000 حالة وفاة حدثت في مراكز الاعتقال الحكومية، بما في ذلك 118 طفلًا و 57 امرأة. و تعرض 45.000 من المعتقلين للتعذيب حتى الموت. كما أصيب أكثر من مليون شخص آخرين، و نزح أكثر من 12 مليونًا، أي ما يعادل نصف السكان أيام ما قبل الحرب. و بما أنه كان من المعروف جيدًا أن حالات التعذيب و العنف الجنسي كانت واسعة النطاق، إلا أنه من الصعب تقديم إحصاءات دقيقة حول هذه الجرائم التي تشير الأرقام إلا أنها تزيد عن عشرات الآلاف. هذه الحقائق و الأرقام تشير إلى الحاجة الملحة إلى تقديم الدعم النفسي و الاجتماعي و الجسدي للضحايا و الناجين، و لا سيما المحتجزين السابقين و أسرهم. و مع ذلك، فإن المجتمع الدولي لا يدرك إلا القليل من الاحتياجات النفسية و الاجتماعية المحددة للضحايا و الناجين السوريين، سواء في سوريا أو في البلدان المضيفة للاجئين.

و يعتقد الاتحاد بأن سوريا سوف تستفيد كثيرًا من التقييمات و المشاورات الشاملة التي من شأنها أن تحدد

أدى النزاع المسلح الحالي في سوريا إلى نزوح أكثر من 12 مليون نسمة—أي نصف سكان البلاد في فترة ما قبل الحرب. مصدر الصورة: UNHCR، S. Rich، نيسان/أبريل 2013.
https://www.flickr.com/photos/101268966@N04/11116320723
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/2.0/legalcode

الأضرار التي يعاني منها السوريون و الرؤى التي لديهم حول آليات المساءلة. كما أن هذا النوع من النهج التشاركي من شأنه أن يكون ذا أهمية كبيرة حيث أن المدخلات السورية ستشكل أساس العدالة الانتقالية، مما يسهم في ملكية محلية حقيقية لتدابير العدالة الانتقالية. كما أن العملية ستؤدي إلى تحسين المصداقية و الشرعية فضلًا عن إعادة إرساء سيادة القانون.

نظرة عامة على تقييم صندوق الناجين السوريين من انتهاكات حقوق الإنسان

و لتحديد احتياجات الضحايا و الناجين السوريين، بدأ الاتحاد تقييمًا مدته ستة أشهر. و قد ضم شركاء الاتحاد التحالف الدولي لمواقع الضمير، و مركز دراسات العنف و المصالحة، و مجموعة السياسات و القانون الدولي العام. كما تعاون شركاء الاتحاد مع ثلاثة شركاء محليين: مركز العدالة و المساءلة في سوريا، المركز السوري للإحصاء و البحوث، و مستقبل سوريا الزاهر. و قد شمل المشروع إجراء مقابلات تمت في الغالب مع المنظمات التي يقودها السوريون من أجل الكشف عن خدمات التوثيق المتعلقة بالصحة العقلية و الدعم النفسي و الاجتماعي و الخدمات الطبية و القانونية و خدمات حقوق الإنسان المتاحة للضحايا و الناجين السوريين الذين فروا إلى تركيا و الأردن و لبنان، فضلًا عن أولئك الذين بقوا في سوريا. و سعى التقييم إلى وضع خريطة لمنظمات المجتمع المدني السورية و قدراتها؛ و تحديد الفرص لتحسين الخدمات المتاحة و ممارسات الإحالة بين مختلف مقدمي الخدمات، كما هو الحال بين مقدمي خدمات الصحة النفسية و الدعم النفسي و الاجتماعي و منظمات توثيق حقوق الإنسان؛ و فهم الاحتياجات المحددة للمحتجزين و المحتجزين السابقين و أسرهم.

و من نتائج هذا المشروع إنشاء صندوق للضحايا و الناجين السوريين من انتهاكات حقوق الإنسان، و إمكانية دعمه من قبل الحكومة الأمريكية و الشركاء الثنائيين الآخرين. و قد يكون من شأن هذا الصندوق تمكين المجتمع الدولي و مقدمي الخدمات المحليين من تقديم خدمات حاسمة و بشكل فوري للضحايا و الناجين، بمن فيهم المدافعين عن حقوق الإنسان و المحتجزين الحاليين و السابقين و أسرهم. كما أن إنشاء و تنمية هذا الصندوق المقترح و خلال الصراع النشط يمكن أن يجعل منه أمرًا رائدًا و مميزًا، حيث أنه يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية. أولًا، يمكن أن يوفر الصندوق خدمات الطوارئ و الدعم النفسي و الاجتماعي العاجلة و الدعم التأهيلي للمحتجزين الحاليين و السابقين؛ وغيرهم من الضحايا و الناجين؛ و في بعض الحالات، أسرهم. و ثانيًا، يمكن للصندوق أن يوسع نطاق الجهود الرامية إلى تسجيل الانتهاكات بشكل منهجي من خلال إنشاء شبكة إحالة بين مقدمي الخدمات تتيح للضحايا و الناجين تبادل قصصهم مع الموثقين. و ثالثًا، يمكن للصندوق أن يؤسس لعملية لجبر الضرر بغية الإقرار بمعاناة السوريين و انتهاكات حقوق الإنسان بحقهم، و لا سيما المحتجزين الحاليين و المحتجزين السابقين و أسرهم.

و استنادًا إلى أبحاث مكتبية و مدخلات من الشركاء المحليين، قام الفريق بإعداد قائمة شاملة لمقدمي خدمات التوثيق المتعلقة بالصحة العقلية و الدعم النفسي و الاجتماعي و الخدمات الطبية و القانونية و خدمات حقوق الإنسان ليتم إجراء المقابلات معهم. و تضمن المشروع منهجيات مختلفة، بما في ذلك البحوث المكتبية و المقابلات السياقية و المقابلات الرئيسية للمخبرين، و المجموعات المركزة و الزيارات الميدانية. كما قام الفريق بتطوير دليل للمقابلة، آخذًا بعين الاعتبار التقييمات السابقة لبرامج الصحة العقلية و الدعم النفسي و الاجتماعي مع السوريين و المبادئ التوجيهية الدولية حول تلك البرامج. و لضمان مدى أهمية و ارتباط التقييم بسوريا، أجرى الفريق ست مقابالت سياقية مع الشركاء المحليين و الخبراء الآخرين حول النزاع قبل الشروع في تقييم الاحتياجات.

و قد أجرى الفريق خلال التقييم اثنتين و خمسين مقابلة مع ممثلين من ست و أربعين منظمة، سواء عبر سكايب أو شخصيًا في تركيا (في اسطنبول و غازي عنتاب و ولاية هاتاي) و الأردن (في عمان) في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2015. و قد أجريت معظم تلك المقابلات بشكل

شخصي، إلا أن عشرة منها جرت عبر سكايب، بما في ذلك المقابلات التي أجريت في لبنان. كما تم عقد أربع مجموعات مركزة في تركيا (واحدة مع معتقلين سابقين، و أخرى مع معتقلات سابقات، و مجموعتين أخريين مع أعضاء سابقين في هيئة القضاء السورية ممن كانوا قد شاركوا في توثيقات حقوق الإنسان و تقديم الخدمات القانونية منذ بدء النزاع). و قام الفريق أيضًا بزيارات ميدانية في ولايتي غازي عنتاب و هاتاي و كذلك في عمان، و هي المواقع التي تضم غالبية اللاجئين السوريين. كما أجرى الفريق تقييمًا للبنية التحتية إضافة إلى تقييم عمليات خمس و عشرين منظمة لتحديد الخدمات المتاحة للسوريين و كيفية تقديمها. و في كانون الثاني/يناير و شباط/فبراير 2016، أجرى الفريق مزيدًا من المقابلات مع محتجزين سابقين موجودين في تركيا و الولايات المتحدة لتعزيز تركيز التقييم على احتياجات المحتجزين. و تم التحقق من مسودة النتائج و التوصيات مع المشاركين في تقييم الاحتياجات خلال مقابلات المتابعة مع أفراد محددين سلفًا ممن تم اختيارهم لقدرتهم على توضيح القضايا و تقديم الردود و الآراء.

تقدير تقييم صندوق الناجين السوريين من انتهاكات حقوق الإنسان

إن تقييم صندوق الناجين السوريين من انتهاكات حقوق الإنسان يعتبر دراسة حالة مثيرة للإهتمام حيث أنه يوفر فرصة فريدة لتقدير تقييم الاحتياجات الذي يتم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية بشأن حالة النزاع المستمر و العنيف. و يعتبر هذا التقييم على وجه الخصوص قيمًا بسبب النهج التعاوني و المتعدد المعارف و التخصصات الذي يستخدمه الاتحاد و الشركاء المحليون، فضلًا عن الهدف المبتكر للمشروع لربط خدمات التوثيق المتعلقة بالصحة النفسية و الدعم النفسي و الاجتماعي و الخدمات الطبية و القانونية و خدمات حقوق الإنسان. و يقوم هذا الفصل بتقدير المشروع و إسهاماته المحتملة لتعويض ضحايا النزاع المسلح و الناجين منه في سوريا. و بناء على هذا التقييم التقديري، يقدم الاتحاد توصيات بشأن إجراء تقييمات احتياجات تلهم التدخلات المستقبلية في سوريا و غيرها من الحالات المتضررة من النزاع.

تأسيس فريق متعدد المعارف و التخصصات و مراع للفوارق الجنسانية

ضم الفريق العامل داخل البلد ثلاثة موظفين من مركز دراسة العنف و المصالحة (عامل اجتماعي و عالم اجتماعي و محام في مجال حقوق الإنسان)، و موظفين اثنين من مجموعة السياسات و القانون الدولي العام (كلاهما محاميان في مجال حقوق الإنسان)، و موظفين أخرين من مستقبل سوريا الزاهر (طبيب عام و طبيب نفسي). و من خلال الجمع بين مختلف الخلفيات المهنية، مثل الصحة و القانون، تمكن المشروع من الاستعانة بنهج متعدد المعارف و التخصصات. و على الرغم من تنوع خلفياتهم المهنية و انتماءاتهم، إلا أن أعضاء الفريق كانوا مدركين لأهمية وجود مشروع متماسك. و على هذا النحو قاموا بتنسيق مجالات خبراتهم المختلفة و استفادوا من تخصصات و وجهات نظر بعضهم البعض من أجل التنفيذ الفعال للمشروع. و قد استفاد الفريق من دروس لا تقدر بثمن جراء تبادل المعلومات. و في نهاية التقييم، شدد الفريق على ضرورة عدم قيام أعضائه و بصورة فردية بمزاعم حصرية حول المعارف و السلطات المتخصصة. و بدلًا من ذلك، مكن الانفتاح و الخبرة أعضاء الفريق من اتباع نهج شامل لتنفيذ التقييم بطريقة مؤثرة و فعالة من حيث الوقت و الموارد.

و إضافة إلى ذلك، فقد كان خمسة من أعضاء الفريق الستة من النساء؛ بينما كان الطبيب من مستقبل سوريا الزاهر رجلًا. و على الرغم من أن الخبرة المهنية، و ليس النوع الاجتماعي، كانت الاعتبار الرئيسي في انتقاء الأعضاء، إلا أن الفريق أعرب عن تقديره لضرورة النظر في الديناميكيات الجنسانية في السياق

السوري. و قد أطلعت منظمة مستقبل سوريا الزاهر الفريق على آداب السلوك التي تراعي الفوارق بين الجنسين، و لا سيما عند التحدث مع الرجال المتدينين و التقليديين جدًا. فعلى سبيل المثال، كانت النساء ترتدي الحجاب عند التحدث مع الرجال، كما كان الأعضاء الذكور يقظين و متنبهين لاحتياجات الناجيات، بل و كانوا يستأذنونهن و يتركوهن ليسمحوا لهن بمزيد من الراحة أثناء المقابلات. و قد سهل هذا النهج الذي يراعي الفوارق بين الجنسين من زيادة فعالية التقييم، حيث تمكن الفريق من توفير الراحة اللازمة للناجين و الناجيات لمناقشة الأضرار و الاحتياجات القائمة على النوع الاجتماعي.

> "العمل مع محامين ضمن فريق متعدد التخصصات أعطاني فكرة عن كيفية عمل توثيقات انتهاكات حقوق الإنسان [على] مستوى عملي.... و قد مكنني من رؤية الاختلافات في مقارباتنا لمقابلة الناجين من التعذيب [و] نوع المعلومات اللازمة "لبناء قضية"، مقارنة [مع] مقاربتي التي تركز على العملية نفسها."
>
> –إحدى أعضاء فريق التقييم ذات خبرة نفسية واجتماعية

التعاون على إشراك الخبرة المحلية و تعزيز الاستدامة

و تماشيًا مع تركيز الاتحاد على الشراكات و الملكية المحلية، قام شركاء الاتحاد بإشراك ثلاثة شركاء محليين لدعم عملهم بطريقة رسمية. و كانت مساهماتهم داخل البلد مهمة لنجاح المشروع، و خاصة بالنظر إلى التحديات الأمنية الخطيرة و ميزانية الفريق المحدودة و صغر حجمه و عدم وجود صلة بالمنظمات السورية سواء في سوريا أو البلدان المجاورة المضيفة للاجئين. و لفهم عملهم و كسب مدخلاتهم حول مختلف جوانب المشروع، عقد الفريق اجتماعات فردية مع كل شريك محلي. و خلال الاجتماعات، ناقش شركاء الاتحاد الاحتياجات و التحديات التي يواجهها المجتمع المدني السوري فضلًا عن القدرات المحلية و استراتيجيات التدخل. و قد ساعد ذلك على التحقق من خبرة الشركاء المحليين و ضمان سماع أصواتهم – ما يعتبر عنصرًا أساسيًا في التدخلات المستدامة و ذات الصلة. كما بنى الاجتماع علاقة مؤسسية قائمة على الثقة بين شركاء الاتحاد و الشركاء المحليين، و هو أمر مهم لأنه كان أول تفاعل للشركاء المحليين مع الاتحاد.

و قد رشح كل شريك محلي أحد كبار الموظفين للعمل كخبير استشاري و تقني في سوريا طوال فترة المشروع. فيما شارك هؤلاء الخبراء في اجتماعات نصف شهرية خلال مرحلة التخطيط و ساعدوا كثيرًا في تحديد نطاق التقييم. و ضمّن شركاء الاتحاد آراءهم في نهج الفريق، مما أتاح التعاون المثمر من مرحلة التصميم. و كذلك فإن إشراك الشركاء المحليين ضمن استثمار خبراتهم في الوصول إلى المنظمات التي يستهدفها الاتحاد و التي زادت على الأرجح من أثر نتائج التقييم. و من خلال وضع تصور لاستراتيجيات التنفيذ، تم إيلاء الأولوية لمدخلات الشركاء المحليين بسبب معرفتهم السياقية، بما في ذلك الاحتياجات المحتملة. و قد كانت مراحل تخطيط المشروع فعالة كذلك، نظرًا لتنسيق حاجة الاتحاد إلى الدعم الميداني و الخبرة السياقية للشركاء المحليين.

عقد الشراكات مع المنظمات المحلية لتقييم الاحتياجات

كان لدى الشركاء المحليين فهم متعمق للسياق، حيث أن العديد منهم هم أنفسهم من بين الضحايا و الناجين من النزاع المسلح في سوريا. فمعرفتهم الواسعة بالوضع العام و قدرتهم على الوصول إلى المعلومات الفورية و الحالية و الموثوقة، كل ذلك جعل منهم خبراء سياقيين مميزين للغاية. و بالإضافة إلى ذلك، فإن قدرتهم على التنقل بين بيئات الصراع النشط و المناطق حيث الأوضاع الأمنية المشددة

لافتة في جرابلس، شمال حلب، تدعو إلى السلام و الحفاظ على مرافق المدينة في تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

مصدر الصورة: عنب بلدي

خارج سوريا أعطت الفريق إمكانية الوصول إلى المجتمعات المحلية و الضحايا و الناجين الذين كان من الصعب الاتصال بهم و مقابلتهم بطريقة أخرى. كما كانت قدرة الشركاء المحليين على العمل كميسرين في مجتمعات مختلفة أمرًا حتميًا لنجاح المشروع، و أظهرت أهمية التعاون الوثيق مع الشركاء المحليين لتحسين فعالية التقييمات و أثرها. فعلى سبيل المثال، و فرت منظمة مستقبل سوريا الزاهر الدعم اللوجستي مباشرة في تركيا و الأردن؛ فبينما كان الفريق يطلب إجراء المقابلات بشكل مسبق، كانت المنظمة تتابع الأمر يوميًا للتأكيد على موعد المقابلات و تقوم بالترتيبات اللازمة لتأمين المترجمين الفوريين و كذلك ترجمة الوثائق اللازمة إلى اللغة العربية. بالإضافة إلى ذلك، قام موظف كبير من منظمة مستقبل سوريا الزاهر في غازي عنتاب بمرافقة الفريق كل يوم للتأكد من أن الفريق أجرى جميع المقابلات التي تم ترتيبها و التحضير لها في تركيا. و نظرًا لأن هذا الموظف لم يكن قادرًا على السفر من تركيا إلى الأردن، فقد قام بالترتيبات اللازمة مع مكتب المنظمة للشؤون الاجتماعية في الأردن من أجل تقديم دعم مماثل من خلال تأمين موظفين اثنين كانا قد انضما إلى فريق التقييم لدى وصولهما إلى عمان.

و قد أدى وجود شركاء محليين إلى تحسين قدرة الفريق على القيام بتقييم الاحتياجات بصورة فعالة، على الرغم من المخاوف الأمنية. فعلى سبيل المثال، كان الفريق على وعي بالقضايا الأمنية، و تحديدًا في ولايتي غازي عنتاب و هاتاي، بسبب زيادة الهجمات المتطرفة العنيفة و التفجيرات على الحدود السورية. و نتيجة لذلك، فقد أوصى المانحون الداعمون للمشروع، أوصوا الفريق بالعمل على تأمين خدمات أمنية بدوام كامل في تركيا و الأردن. إلا أن الشركاء المحليين أوصوا بعكس ذلك، و رجحوا عدم تعيين حراس أمن في سبيل "الانخراط" في المجتمعات المحلية، في حين أنهم قدموا بعض الإرشادات و الاستراتيجيات للحد من المخاطر الأمنية. و استنادًا إلى مساهماتهم و رغبتهم في كسب ثقتهم، قرر أعضاء الفريق عدم توظيف حراس أمن؛ و بدلًا من ذلك، قاموا بالتنسيق مع الشركاء المحليين لإجراء تقييمات للمخاطر ثم تقيدوا بما نتج عنها من توجيهات. و يعتقد الفريق أن إشراف المنظمات المحلية و وجودها سمح بإتمام التقييم بشكل آمن.

إدارة توقعات الشركاء المحليين و إشراكهم

كان الفريق واضحًا جدًا بشأن دور أعضائه كباحثين، و بالتالي فهم كانوا يدركون أنهم يعملون كمستشارين بموجب عقد قصير الأجل، و أنهم لا يستطيعون تقديم أي ضمانات خارج نطاق موضوع تقييم الاحتياجات. و قد كان هذا إنجازًا حاسمًا و صعبًا بالنسبة لأعضاء الفريق، حيث أنهم كانوا ممارسين محترفين يسعون لمعالجة المخاوف الإضافية للناجين تلقائيًا. كما أعرب ممثلو شركاء الاتحاد عن قلقهم من أن عدم قدرتهم على تقديم الدعم خارج نطاق التقييم ستؤثر على تعاونهم مع الشركاء المحليين. كما أنهم كانوا يدركون تمامًا الحاجة إلى إدارة التوقعات بدقة و دون تقديم وعود كاذبة، الأمر الذي كانت قد ارتكبته منظمات أخرى من قبل. و رغم الصعوبات في لعب الأدوار التنافسية كباحثين أو ممارسين محترفين، تمكن أعضاء الفريق من متابعة عملهم و التركيز على كونهم باحثين. و مع ذلك، فقد سمحوا لأنفسهم في نهاية الجلسات بأن يتصرفوا أكثر كممارسين من خلال اقتراح بعض الاتصالات و المعلومات من أجل مساعدة الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات على المضي قدمًا بشأن قضاياهم المثيرة للقلق. و لحسن الحظ، أدرك الشركاء المحليون تفويض الفريق و أعربوا عن اهتمامهم باستنباط السبل الرامية لاستدامة التدخلات من أجل تلبية الاحتياجات المحددة في التقييم في ظل غياب المشاركة الدولية و بحد أدنى من التمويل. و على سبيل المثال، تمكنوا أيضًا من استخدام تقرير تقييم الاحتياجات كمصدر إلهام لأنشطة ما بعد المشروع و ضبط البرامج القائمة للنساء و الأطفال وغيرهم من الضحايا و الناجين من التعذيب، سواء داخل سوريا أو خارجها. كما أدرك الشركاء المحليون ضرورة أن يكون نظام الصحة العقلية و الدعم النفسي والاجتماعي مصممًا خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحددة لمجموعات بعينها، و أن يتضمن أكثر من مجرد علاج عن طريق اللعب للأطفال أو جلسات العلاج الجماعي.

تلبية الاحتياجات الطبية و النفسية و الاجتماعية للضحايا و الناجين

أشار الأشخاص الذين تمت محاورتهم و الذين شاركوا في تقييم الاحتياجات إلى أن الوصمة السائدة لعبت دورًا في منع أو تردد الناس في السعي للحصول على خدمات الصحة العقلية و الدعم النفسي و الاجتماعي. و أشارت الأدبيات المتاحة و أشخاص آخرون ممن أجريت معهم مقابلات إلى أن خدمات الصحة العقلية و الدعم النفسي

مركز دراسة العنف و المصالحة و فريق مستقبل سوريا المشرق في عمان.

مصدر الصورة: مركز دراسة العنف و المصالحة

قام الأعضاء السوريون في التحالف الدولي لمواقع الضمير، عنب بلدي و مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، قاموا في عام 2014 بجمع تواريخ شفوية من اللاجئين السوريين و الأفراد النازحين من أجل ضمان تمثيل دقيق لمجموعة من الروايات المدنية عن النزاع السوري و دمجها في عمليات تخليد الذكرى. و في عام 2015، عمل التحالف الدولي لمواقع الضمير مع الفنانة النيبالية-الأمريكية أنجي شريستا لوضع رسوم توضيحية لهذه الروايات الشخصية و تقديمها بصورة أكبر و أشمل.

و الاجتماعي، بما في ذلك العلاج النفسي، لم تكن متطورة في سوريا حتى في أيام ما قبل الحرب؛ فعلى سبيل المثال، كان تركيز الطب النفسي إلى حد كبير على الإعاقات العقلية و استخدام المقاربات ذات الطابع الطبي و تدخلات المؤثرات العقلية. و كمثال آخر على ذلك، يتخرج طلاب علم النفس في سوريا من دون أي تدريب عملي أو سريري، مما يصعب عليهم الحصول على تراخيص في البلدان التي تتطلب مثل هذه الخبرة.

> ”نحن نطالب المنظمات الدولية غير الحكومية و المانحين بدعمنا [في] دعم الفئات الأكثر ضعفًا في المناطق المحاصرة، و [لكنها] [لا] تفعل ذلك. الحواجز السياسية لا يمكن أن تكون السبب في عدم قدرتنا على تقديم الخدمات“
>
> – عامل سوري في منظمة غير حكومية.

و قد أعرب جميع من تمت محاورتهم تقريبًا عن أن التدخلات النفسية و الاجتماعية المركزة و المتخصصة هي أولوية. و على الرغم من هذه الحاجة، فإن توافر مثل هذه المبادرات محدود للغاية. و قد حدد التقييم منظمتين فقط في تركيا (إحداهما بقيادة سورية و الأخرى دولية)، و أربع منظمات في الأردن (اثنتان أردنيتان و اثنتان دوليتان) كمنظمات معنية بتقديم الخدمات المتخصصة للضحايا و الناجين من النزاع المسلح. و إلى ذلك فإن العديد من المهنيين المعنيين بالصحة العقلية يفتقدون إلى التدريب المناسب لتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاع، و لا سيما الضحايا و الناجين من التعذيب و العنف الجنسي و الجنساني. و لخيبة أمل أولئك الذين أجريت معهم المقابلات، فإن المنظمات الدولية لم تسد هذه الثغرات أو غيرها من برامج الصحة العقلية و الدعم النفسي و الاجتماعي. و على النقيض من ذلك، فقد تبادل الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات الأمثلة حول أن الأهداف القصيرة الأجل لهذه المنظمات لم تبن المرونة الفردية أو المجتمعية، و كيف أن التمويل أو التحولات التنظيمية كانت تؤثر على وضع البرامج و توجهها، و غالبًا ما كان ذلك على حساب الضحايا و الناجين.

و بشكل غير متوقع، ألهمت و أثرت نتائج تقييم الاحتياجات على التقدم بطلب للحصول على

”تتمثل الوصمة المرتبطة بالرجال الباحثين عن الدعم النفسي و الاجتماعي بكونهم إما ضعفاء أو مختلين عقليًا. فقد اقترحنا على المنظمات الدولية غير الحكومية التوقف عن استخدام تعبير "نفسي و اجتماعي"، أو ربما الاستغناء عن [الجزء] المتعلق بكلمة "نفسي" منه... و لكن قيل لنا... يجب علينا استخدام المصطلحات الصحيحة. لدينا اقتراحات جيدة، لكننا ينظر إلينا على أننا غير خبراء و لا يتم الاستماع إلينا“

– عامل سوري في منظمة غير حكومية.

شددت المنظمات النسائية على ضرورة توفير تدريب متخصص و طويل الأجل للمهنيين الطبيين في مجال الإدارة السريرية للعنف الجنسي و الجنساني، إضافة إلى العلاج الطبي و إعادة التأهيل الطويل الأجل للضحايا و الناجين من العنف الجنسي و الجنساني. فعلى سبيل المثال، و رغم أن الحصول على الجراحة الترميمية يعتبر أمرًا صعبًا جدًا، إلا أنه حدث و أن تحقق ذلك بالفعل، و كان السبب فقط دهاء و مثابرة إحدى المنظمات النسائية و المناصرة من أجل الناجية. و من خلال الحديث مع المنظمات النسائية، استطاع تقييم الاحتياجات جمع المعلومات المتعلقة بالاحتياجات المحددة للنساء و الفتيات اللوتي كثيرًا ما يختبرن الحرب بشكل مختلف عن الرجال و الفتيان. و قد نجح التقييم في تسليط الضوء على التحديات و الاحتياجات الطبية الجنسانية، و هو ما من شأنه أن يكون مفيدًا في عملية التعويضات. و نظرًا لانتشار استخدام العنف الجنسي و الجنساني، بما في ذلك في مراكز الاحتجاز، كان قرار الفريق باستهداف المنظمات النسائية مهمًا إلى حد كبير بالنسبة للعديد من النساء السوريات. و بناء على ذلك، يعتقد الاتحاد أن أي مخرجات للتقييم، مثل إنشاء صندوق للضحايا و الناجين، سيكون لها أثر أكبر على النساء.

و فيما يتعلق باحتياجات الرجال لخدمات الصحة العقلية و الدعم النفسي و الاجتماعي، لم يعربٍ سوى عدد قليل من الذين أجريت معهم مقابلات صراحة عن رغبتهم في وضع برامج مركزة للرجال. و بدلًا من ذلك، أبرزت المقابلات مع الرجال فقط الضغوط التي يواجهونها، بما في ذلك تهميشهم و تحييدهم بعد فقدان الأدوار التقليدية الجنسانية و استمرار الاعتقاد بأن الرجال الذين يتعرضون للتعذيب، و لا سيما بدون شكوى أو مساعدة، هم شهداء و أبطال. و تحد هذه العوامل من قدرة الرجال حتى على الاعتراف بوجود مشاكل تتعلق بالصحة العقلية أو صراعات بدنية. و في حين تطرق الفريق إلى مسألة العنف الجنسي، تجنب الرجال الذين تمت محاورتهم الكلام عن تجاربهم الخاصة، و اكتفوا فقط بوصف ما شاهدوه من مثل هذه الأعمال ضد النساء. هذا و سيساعد تحديد التقييم للتجارب الجنسانية بين الرجال مقدمي الخدمات في وضع و تنفيذ البرامج التي تستجيب لضغوطاتهم و احتياجاتهم ذات الصلة.

إنشاء شبكة إحالة بين مزودي الخدمات و موثقي حقوق الإنسان

لقد كان الهدف من المشروع وضع الأساس لإطار محتمل للإحالة، حيث أن التنسيق بين مقدمي الخدمات يشكل عائقًا كبيرًا أمام التسليم الفعال و الناجح للخدمات. و تقديم الخدمات في تركيا بشكل خاص

مقترحات تمويل لدعم الضحايا و الناجين السوريين من التعذيب و غيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي نشرها مكتب الديمقراطية و حقوق الإنسان و العمل التابع لوزارة الخارجية الأمريكية في آذار/مارس 2016. و قد عرض هذا الطلب إحدى النتائج الفورية لتقييم الاحتياجات، و التي كانت قد سلطت الضوء على، و استندت إلى الزخم المتزايد حول الحاجة إلى دعم الضحايا و الناجين من التعذيب.

تحديد الاحتياجات الجنسانية لسد الثغرات فيما يتعلق بتوفير الخدمات

أحد الأطفال و هو محاط بشواهد القبور في مقبرة بدمشق في أيلول/سبتمبر 2015.

مصدر الصورة: عنب بلدي

هو غير منسق. فعلى سبيل المثال، في حين أنه يوجد في الأردن نظام قطاعات قائم تابع للأمم المتحدة، بما في ذلك مجموعة عمل متعلقة بالصحة العقلية و الدعم النفسي و الاجتماعي، لا تتوفر هناك آلية تنسيق رسمية في تركيا. و قد وجد التقييم أن المنظمات في تركيا نادرًا ما تنسق مع بعضها البعض و غالبًا ما لا يكون لديها إجراءات إحالة رسمية. و بما أن العديد من مزودي الخدمات كانوا قد بدأوا للتو بفهم أنشطة بعضهم البعض، رأى شركاء المشروع أنه سيكون من السابق لأوانه أن يتم التوصية بإطار عمل. و بدلًا من ذلك، قدم الفريق اقتراحات أساسية، مثل الحاجة إلى تحديد أدوار و مسؤوليات واضحة لجميع المؤسسات المتعاونة و وضع مدونة لقواعد السلوك لموظفي جميع المؤسسات في الشبكة. كما اقترح فريق التقييم مجموعة من الأنواع المحتملة من المنظمات لكي تدرج ضمن بيئة الإحالة لضمان تلبية احتياجات المحتجزين مع تعزيز جهود التوثيق و المبادئ التوجيهية لإجراءات الإحالة بين المنظمات.

و بصورة أعم، وجد تقييم الاحتياجات ثغرات في التنسيق بين المنظمات السورية؛ و بين المنظمات السورية و الدولية و بين المنظمات الدولية. كما وجد التقييم أن المنظمات السورية لا تتبادل الحديث بانتظام عن نطاق عملها أو أنشطتها أو خططها مع بعضها البعض، و أنها تفتقر إلى المعرفة بالبرمجة خارج مجالها الخاص. و علاوة على ذلك، فإن المنظمات السورية نادرًا ما تتمكن من الوصول إلى المساحات الرسمية حيث يمكنها إنشاء برامج أو الوصول المباشر إلى الجهات المانحة. و من المقلق و المؤسف أن المنظمات الدولية وضعت برامج تتنافس مباشرة مع البرامج السورية القائمة بدلًا من سد الثغرات أو دعم المبادرات المحلية. و بالإضافة إلى ذلك، لم تقم المنظمات

”لم أتمكن من متابعة الأخبار أو مشاهدة مقاطع الفيديو عبر وسائل التواصل الاجتماعي – [فمع] كل انفجار قنبلة، كنت أبحث عن وجوه الرجال و النساء و الأطفال الذين التقيت بهم“

– عضوة في فريق التقييم ذات خبرة حقوقية و قانونية

الدولية بتنسيق الجهود فيما بينها أو مع المنظمات المحلية، و لا سيما في قطاعات محددة. فعلى سبيل المثال، لم تنسق القطاعات الإنسانية و قطاعات الأمن الغذائي الدولية مع المنظمات المحلية التي هي على اتصال بالمجتمعات المعزولة و المحاصرة، مما أدى إلى خدمات خارجية في المناطق المدنية التي يسهل الوصول إليها. و قد عانت برامج الصحة العقلية و الدعم النفسي و الاجتماعي في المناطق الأشد تضررًا نتيجة لذلك. أما تحديد الثغرات و التحديات فقد كان أحد الإسهامات الهامة لتقييم الاحتياجات، حيث أنه ساعد الفريق على الحصول على فهم أفضل لمجال الخدمات و بناء الحلول ذات الصلة بالسكان المتضررين.

يعتقد الاتحاد أن شبكة الإحالة يمكن أن تسهم في الاستخدام الفعال للموارد من خلال تمكين المنظمات من الاتصال بشكل سريع ببعضها البعض للحصول على دعم الخبراء. كما ينبغي أن تحسن الشبكة التنسيق و الاتساق في تقديم الخدمات و توثيق حقوق الإنسان في سوريا.

تخصيص الوقت و المال الكافيين

نظرًا إلى عدد الشركاء في المشروع و طبيعته من حيث كونه تقييمًا تجريبيًا للاحتياجات، فإن التمويل كان محدودًا. و قد اعتمد المشروع على شركاء متعددين من أجل تحقيق أهدافه بنجاح، الأمر الذي تطلب خبرة متعددة المعارف ترتبط بتوثيق حقوق الإنسان و الدعم النفسي و الاجتماعي، فضلًا عن المعرفة السياقية المتعمقة. و بالنسبة للشركاء المحليين، و الذين أتوا بخبرات سياقية كبيرة، قدمت الميزانية التمويل على شكل رسم استشاري. و مع ذلك، فهناك حاجة إلى مزيد من التمويل لتمكين الشركاء المحليين من مواصلة التدخلات لمرحلة ما بعد التقييم من أجل سد الثغرات التي تم تحديدها في تقييم الاحتياجات.

و للعمل في مناطق الصراع النشط و مع مجتمعات اللاجئين في بلدان مختلفة كان من الضروري أن يكون هناك وقت إضافي للسفر، و لكن لم يكن لدى الفريق الوقت الكافي في الأردن، و بالتالي لم يتمكن من التحدث إلى السوريين خارج عمان، كأولئك المتواجدين مثلًا في مخيم الزعتري للاجئين، و الذي كان يستضيف أكثر من 80.000 لاجئ عند إجراء التقييم. و بما أن شركاء المشروع كانوا يعلمون بأن نتائج التقييم الشخصي كشفت فقط عن تجارب السوريين في اسطنبول و غازي عنتاب و ولاية هاتاي في تركيا و عمان في الأردن، فقد استكملوا عملهم الميداني من خلال إجراء المقابلات عبر سكايب. و مع ذلك، توصل التحليل و التقييم إلى العديد من الاحتياجات المتقاطعة للاجئين، بغض النظر عن مكان إقامتهم.

و في النهاية، لم يكن لدى أعضاء الفريق الوقت الكافي لتعزيز قدراتهم في وصف و منع و معالجة الصدمات الثانوية، و استخدام مهارات احتواء النفس أثناء المقابلات. و بسبب انشغالهم الكلي و الكامل بإجراء المقابلات، و نظرًا للوقت المحدود اللازم لمعالجة تلك المقابلات و إعدادها، فقد تعرض أعضاء الفريق في نهاية التقييم لدرجات متفاوتة من اضطراب ما بعد الصدمة و الإرهاق و الإحتراق العقلي و النفسي نتيجة ضغط العمل.

يجب على أعضاء الفريق أن يضعوا في اعتبارهم احتياجاتهم النفسية و الاجتماعية، و خاصة أثناء العمل الميداني و بعده، و بالتالي من الضروري تخصيص الدعم النفسي و الاجتماعي لهم بعد المقابلة. و يكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للشركاء المحليين الذين قد يتعرضون بشكل منتظم لصدمات أولية أو ثانوية أثناء عملهم اليومي. فعلى سبيل المثال، كان من الواضح أن بعض الشركاء المحليين كان بإمكانهم الاستفادة من فترة استجواب أطول. و على العموم، قد يسهم غياب الدعم النفسي و الاجتماعي في تحقيق عوائد سلبية على الشفاء الفردي، و هو ركن من أركان التدخلات المستدامة للعدالة الانتقالية.

الدروس المستفادة و التوصيات

ينبغي استخدام النهج المتعددة المعارف و التخصصات في تصميم و تنفيذ تقييمات الاحتياجات. فقد ضم الفريق أعضاء لديهم خلفيات مهنية مختلفة: عامل اجتماعي، و عالم اجتماعي، و طبيب، و طبيبان نفسيان، و ثلاثة محامين حقوقيين. و قد مكن النهج المتعدد المعارف و التخصصات مع تنسيق مختلف الخلفيات، مكن أعضاء الفريق من فهم و تقدير أهمية تبادل المعلومات و وجهات النظر المختلفة حول المشاكل. كما أتاح ذلك للفريق التفكير بشكل أكثر شمولية و إشراك شامل أثناء تنفيذ تقييم الاحتياجات. و بالنظر إلى مزايا اتباع نهج متعدد المعارف و التخصصات بالنسبة للمحاورين أو أولئك الذين تتم محاورتهم، ينبغي لمشاريع تقييم الاحتياجات أن تأخذ استخدام هذه المنهجية بعين الاعتبار.

ينبغي أن تشمل مشاريع تقييم الاحتياجات الشركاء المحليين و خبرتهم في جميع المراحل، من مرحلة التطوير و حتى مرحلة التنفيذ. فقد استفاد الاتحاد إلى حد كبير من الخبرة السياقية و الدعم من شركائه المحليين الثلاثة، و لا سيما منظمة مستقبل سوريا الزاهر. فمن خلال إقامة علاقات قائمة على الثقة و إشراك الشركاء المحليين منذ مرحلة التصميم، تمكن الاتحاد من دمج المدخلات المحلية في المشروع و الوصول إلى مجتمعات مختلفة و الاستجابة بسرعة للتحديات على أرض الواقع. لذا ينبغي للمنظمات الدولية أن تقوم بإشراك الشركاء المحليين و الاستفادة من خبرتهم و اتصالاتهم لضمان نجاح و استدامة تدخلات العدالة الانتقالية.

كما ينبغي أن يكون لدى الباحثين الوقت و التمويل الكافيين لإجراء تقييمات الاحتياجات. و يعمل الاتحاد كوحدة للاستجابة السريعة من خلال توفير معلومات فورية و آنية حول الأزمات الراهنة في جميع أنحاء العالم. ثم يقوم باستخدام تلك المعلومات لمساعدة مكتب الديمقراطية و حقوق الإنسان و العمل التابع لوزارة الخارجية الأمريكية في تطوير التدخلات أو إعادة توجيه التمويل لتلبية احتياجات مجتمعات معينة. و في حين أن القدرة على الاستجابة بسرعة لا تقدر بثمن، يجب أن تكون السرعة متوازنة مع الحاجة إلى تصميم و تنفيذ دقيق للمشاريع. و في حال أن الاستجابات لم تكن شاملة، فإنها قد لا تلبي بشكل كاف احتياجات و أهداف المجتمعات المتضررة، وهو أمر بالغ الأهمية لنجاح تدخلات العدالة الانتقالية.

و ينبغي لأعضاء الفريق الذين يمثلون منظمات مختلفة أن يعوا أدوارهم و أهدافهم المشتركة قبل تقييم الاحتياجات. فقد التقى أعضاء الفريق للمرة الأولى عند بداية التقييم في غازي عنتاب، رغم أنهم كانوا قد تواصلوا سابقًا عبر سكايب و بصورة منتظمة لمناقشة عملية التقييم و أدواتها و موادها. و مع ذلك، و عند التفكير بالأمر من جديد، يعتقد أعضاء الفريق أن المناقشات المتعمقة حول أدوار كل منظمة و مسؤولياتها و أهدافها المشتركة تتطلب وجودهم مع بعضهم البعض ليوم واحد على الأقل. و خلال الاجتماع الشخصي، ينبغي للفريق أن يستعرض أهداف المشروع و نواتجه و أن يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المفاهيم و العمليات ذات الصلة قبل تولي القيام بتقييم متضافر للاحتياجات.

و ينبغي أن تقوم مشاريع تقييم الاحتياجات بإدارة التوقعات، لا سيما من جانب الشركاء المحليين و المتضررين من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات. و قد يكون إجراء التقييمات التي تركز على البحوث تحديًا خاصًا للممارسين و المدافعين عن حقوق الإنسان. فقد كافح الفريق مع عدم قدرته على دعم الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات خارج نطاق تقييم الاحتياجات، و بالتالي اضطر إلى إدارة توقعاتهم. و إضافة إلى ذلك، و بما أن الفريق كان يضم شركاء محليين، فقد كان على الاتحاد أن يتوخى الحذر حول المخاوف المتعلقة بالتمويل و الاستدامة. و نظرًا لمسألة "السفر جيئة و ذهوبًا" بالنسبة للأعضاء الغير محليين

الذين كانوا يتولون القيام بإجراء تقييم الاحتياجات، فمن المهم أن يفهم الشركاء المحليون و المشاركون في المقابلات الغرض من الفريق و التقييم.

و ينبغي كذلك أن تسعى تقييمات الاحتياجات إلى تحديد الاحتياجات العاجلة و السياقية الخاصة بالضحايا و الناجين، حتى في غياب تدابير رسمية للعدالة الانتقالية. فقد أنشأ الاتحاد هذا المشروع لتحديد الاحتياجات الملحة للسوريين و البدء في معالجتها. و في ظل استمرار النزاع المسلح في سوريا و غياب ملامح السلام، لا ينبغي إجبار الضحايا و الناجين على انتظار آليات رسمية حتى يصبح بمقدورهم تلقي خدمات الصحة العقلية و الدعم النفسي و الاجتماعي و الخدمات الطبية و القانونية الأساسية. بل و يجب أن تضمن تقييمات الاحتياجات و المشاورات إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك النساء و الشبان و المسنين و الأشخاص ذوي الإعاقة و جماعات الأقليات و المشردين و اللاجئين. كما ينبغي أن تعكس التقييمات الحالة الراهنة و الاحتياجات المختلفة دون وصف عمليات أو آليات محددة للعدالة الانتقالية.

و أخيرًا ينبغي لشبكات الإحالة الرسمية أن تعزز التواصل و التعاون و التنسيق بين مختلف مقدمي الخدمات. فقد كشف تقييم الاحتياجات عن انعدام التنسيق و التواصل فيما بين مختلف مقدمي الخدمات. و لمعالجة ذلك، قدم الاتحاد إرشادات غير ملزمة بشأن وضع بروتوكولات و شبكات إحالة من أجل زيادة الكفاءة و التنسيق في تقديم الخدمات. و بالإضافة إلى ذلك، سيكون بمقدور موثقي حقوق الإنسان من خلال شبكة الإحالة الوصول بسهولة أكبر إلى الضحايا و الناجين السوريين (بعد الحصول على موافقتهم المستنيرة) لجمع المعلومات. و من شأن بروتوكولات و إجراءات و شبكات الإحالة أن تعزز مخرجات التقديم المباشر للخدمات و كذلك جهود توثيق حقوق الإنسان دون انتهاك سرية الضحايا و الناجين.

تأليف صوفيا براي نيابة عن مركز دراسة العنف و المصالحة.

[1] قتل حوالي 475 ألف شخص، و جرح و نزح أكثر من 14 مليون آخرين خلال 76 شهرًا من تاريخ الثورة السورية، المرصد السوري لحقوق الإنسان (16 تموز/يوليو 2017) http://www.syriahr.com/en/?p=70012

[2] (SJAC) منظمة دولية مقرها في واشنطن دي. سي.، تقوم بجمع و حفظ الوثائق المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي في سوريا من أجل تسهيل جهود العدالة الانتقالية و المساءلة. (SCSR) منظمة سورية مسجلة في ألمانيا، لديها موظفون يعملون داخل سوريا و خارجها، و هي تقوم بمراقبة و توثيق انتهاكات حقوق الإنسان خلال الصراع. أما منظمة (SBF) التي تدير عملياتها من تركيا و الأردن، فقد أنشأها الأطباء السوريون اللاجئون و هي تقدم خدمات طبية و نفسية و اجتماعية للضحايا و الناجين من النزاع.

[3] رغم أن الهدف المبدئي كان التركيز على التأهيل العقلي و النفسي و الاجتماعي، إلا أن التقييم حدد الحاجة الماسة إلى خدمات التأهيل البدني.

[4] شملت هذه المبادئ التوجيهية المبادئ التوجيهية للجنة القائمة المشتركة بين الوكالات حول الصحة العقلية و الدعم النفسي و الاجتماعي في حالات الطوارئ و تقييم احتياجات الصحة العقلية و الاحتياجات النفسية و الاجتماعية و الموارد: أدوات الأوضاع الإنسانية المعدة من قبل منظمة الصحة العالمية و مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

[5] النهج ذات الطابع الطبي هي فقط طبية و بيولوجية – و هي لا تمثل العوامل النفسية و الاجتماعية، بل تفترض بأن السلوك غير الطبيعي و الحالات النفسية أو الخبرات النفسية تنجم عن مشاكل جسدية، كتلك الموجودة في الدماغ أو الجينات. و في إطار هذا النموذج الطبي، فإن تدخلات المؤثرات العقلية، و التي تشمل العلاجات الطبية أو الكيميائية، مثل العقاقير و المؤثرات العقلية، تستخدم لعلاج الأفراد.

[6] يتم الاستجواب بعد إجراء المقابلات، و هو يهدف إلى مساعدة المحاورين في المقابلات على التعامل مع الصدمة التي تعرضوا لها حتى يتمكنوا من التعامل بشكل أفضل مع الضغط و التعب و الإحتراق العقلي. و تحدث الصدمة الثانوية أو الصدمة الغير مباشرة عندما يصاب المحاورون بالصدمة النفسية أثناء الاستماع إلى روايات الأشخاص المصابين بصدمات نفسية أو بعد سماعها، حيث تظهر عليهم أعراض الراوي الضحية. لذلك فمهارات الاحتواء ضرورية لإدارة حالة الإثارة المفرطة لدى الشخص الذي تتم مقابلته، و الذي غالبًا ما يشمل الانفصال عن الواقع أو التأثر الشديد بالمحادثة. لذلك ينبغي تدريب المحاورين على إدارة هذه الأعراض من خلال، مثلًا، تمارين الأمر الواقع أو تمارين التنفس.

تعتبر السجون و نقاط التفتيش و مواقع التعذيب السرية السابقة في جميع أنحاء سوريا و أجزاء أخرى من الشرق الأوسط و شمال أفريقيا عرضة لخطر التدمير أو الانهيار. و للحد من هذا المد، قام التحالف الدولي لمواقع الضمير خلال العام 2017-2016 بجمع مواقع للضمير من سبع دول في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لإنشاء خريطة رقمية رائدة من شأنها تحديد مواقع انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة.

إمرأة تقوم بتسجيل قصتها في ورشة لرسم خرائط الجسد نظمها الاتحاد في كولومبو في آب/أغسطس 2017.

الفصل الثالث: بناء القدرات المحلية من أجل الحقيقة و العدالة و المصالحة في سريلانكا

الوضع في سريلانكا

شهدت سريلانكا عقب استقلالها في عام 1948 زيادة في القومية العرقية السنهالية و تمييزًا ضد أقلية التاميل من خلال التشريعات القمعية و العنف. و عقب عقود من التمييز و الحصانة ضد العنف المرتكب بحق شعب التاميل، اندلع نزاع مسلح داخلي بين الحكومة و حركة نمور تحرير إيلام التاميلية بهدف إقامة دولة مستقلة و تحقيق مساحة أكبر لتقرير مصير الشعب التاميلي. و قد بدأ النزاع المسلح في تموز/يوليو 1983 و انتهى في أيار/مايو 2009 عندما هزمت حكومة الرئيس ماهيندا راجاباكسا حركة نمور التاميل إثر هجوم عسكري لا يرحم. و في الفترة من كانون الثاني/يناير 2008 إلى أيار/مايو 2009، اتسم الصراع بالقتال العنيف و الانتهاكات الحادة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ادعاءات بارتكاب جرائم فظيعة من جانب الحكومة و نمور التاميل. و قد اختفى أو قتل ما يقرب من 40.000 من المدنيين التاميل في شمال شرق البلاد في حين نزح حوالي 300.000 آخرين داخليًا.

و قد تلت النزاع المسلح أكثر من خمس سنوات من الحصانة، بما في ذلك التحقيق الذي انتقد على نطاق واسع من قبل لجنة الدروس المستفادة و المصالحة التابعة للحكومة. ثم بدأ الوضع بالتغيير في كانون الثاني/يناير 2015، عندما أعاد الفوز الرئاسي لميثريبالا سيريسينا على راجاباكسا فتح باب المشاركة الدولية. فعلى سبيل المثال، شاركت سريلانكا في تشرين الأول/أكتوبر 2015 في رعاية قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 30/1 بشأن "تعزيز المصالحة و المساءلة و حقوق الإنسان في سريلانكا" و تعهدت بالإفراج عن المئات من المعتقلين التاميليين المحتجزين دون تهم في إطار القرار الجائر جدًا لمكافحة الإرهاب لعام 1978؛ و إعادة أراضي التاميل التي استولت عليها القوات العسكرية في الشمال الشرقي؛ و إنشاء آليات ذات مصداقية للمساءلة و المصالحة، بما في ذلك إنشاء مكتب للمفقودين. و في كانون الثاني/يناير 2016، عين رئيس الوزراء فرقة عمل استشارية لجمع المساهمات العامة بشأن آليات العدالة الانتقالية المقترحة. و لسوء الحظ، كانت عملية متابعة الحكومة لالتزاماتها بطيئة بشكل مخيب للآمال، ما استلزم إيجاد حلول مبتكرة للعدالة الانتقالية في غياب الإرادة السياسية.

نظرة عامة حول مشروع الاتحاد في سريلانكا

و في ظل هذا الوضع و تحسبًا لعملية العدالة الانتقالية في سريلانكا، وضع الاتحاد مشروعًا لدعم عملية التشاور الوطني التي تقودها الحكومة، و تقديم المساعدة التقنية لمنظمات المجتمع المدني المحلية، و بناء قدراتهم و كذلك قدرات الجهات الحكومية الفاعلة على المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية. و يكمن الهدف الرئيسي للمشروع في تعزيز بناء السلام الشامل و العدالة الانتقالية و جهود المصالحة في سريلانكا التي تجمع بين مختلف المجموعات لبناء الثقة و التوافق في الآراء حول الاحتياجات و الرؤى المشتركة للمستقبل. و قد شمل المشروع إقامة ورشات عمل لتقييم شامل للاحتياجات و بناء القدرات لكل من المجتمع المدني و الجهات الحكومية الفاعلة. أسفرت ورشات عمل منظمات المجتمع المدني في نهاية المطاف

عن إنشاء منتدى الحقيقة و المصالحة بقيادة محلية. و قد يسر منتدى الحقيقة و المصالحة مشاركة المجتمع المحلي و منظمات المجتمع المدني في جهود العدالة الانتقالية على المستوى المحلي و ذلك تلبية لحاجة واضحة حيث أن المنظمات المتمركزة في كولومبو تسيطر تقليديًا على التدخلات و على الميدان ككل. و بمواكبة نهج الاتحاد، اتخذ المشروع كذلك نهجًا محدد السياق مملوكًا محليًا و متعدد الجوانب من أجل إشراك الأشخاص ذوي الهويات المختلفة بصورة هادفة و المضي قدمًا نحو المصالحة.

تقييم الاحتياجات

و في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2015 إلى آذار/مارس 2016، قام شركاء الاتحاد، التحالف الدولي لمواقع الضمير و مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا، و شريك الاتحاد آنذاك اللجنة الدولية للمفقودين، قاموا بالتعاون مع اثنين من الشركاء المحليين، معهد التنمية الاجتماعية و فيلوثو هيرستوريز، لإجراء تقييم احتياجات. و بالأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى مراعاة تمثيل مجموعات النوع الاجتماعي و المجموعات العمرية و الدينية و الإثنية، فقد حدد الشركاء المحليون مشاركين من الشمال و الشرق و الجنوب. و شمل التقييم مشاورات مع ثلاثة و ثلاثين فردًا، و ست مجموعات نقاش مركزة ضمت كل منها ما بين عشرة و خمسة عشر مشاركًا، و ثلاث ورشات عمل بحثية تشاركية ضمت ما مجموعه 114 فردًا من أفراد المجتمع المحلي ممثلين لمجموعة من الخلفيات الإثنية و الدينية و السياسية، إضافة إلى الضحايا و ذويهم. و عقدت المشاورات و المجموعات المركزة في كولومبو و في الشمال الشرقي (جافنا و كيلينوتشي و منّار و مولايتيفو و فافونيا) و عقدت ورشات العمل البحثية التشاركية في فافونيا (في الشمال) و ترينكومالي (في الشرق) و موناراغالا (في الجنوب). و قد صممت ورشات العمل البحثية التشاركية خصيصًا للأفراد الأكثر تضررًا، و الذين كان لديهم أيضًا فهم محدود للعدالة الانتقالية و للعملية في سريلانكا. و عقدت أثناء ذلك المشاورات و المجموعات المركزة مع منظمات المجتمع المدني المحلية، و مجموعات الضحايا، و أسر المفقودين أو المختفين، و السجناء الذين أطلق سراحهم مؤخرًا و الذين كانوا قد احتجزوا بموجب قرار مكافحة الإرهاب، و المسؤولين الحكوميين. كما قام الشركاء في المشروع بزيارة مواقع تذكارية بدأتها الحكومة في الشمال، و لا سيما تلك الواقعة بالقرب من مولايتيفو و في كيلينوتشي لفهم أفضل لروايات الحرب التي ارتكبتها الحكومة في الشمال الشرقي. و أخيرًا، زار شركاء المشروع معسكرات نيثافان و كونابولام خارج جافنا، حيث أعادت الحكومة توطين التاميل الذين شردتهم الحرب، لتقييم احتياجات النازحين داخليًا.

كشف تقييم الاحتياجات عن نقص المعارف و المهارات المتعلقة بالعدالة الانتقالية، و لا سيما خارج كولومبو؛ و عدم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، سواء على مستوى البلد أو داخل المناطق؛ و الآراء المتباينة بشأن المساءلة بين الشمال الشرقي و الجنوب؛ و الحاجة إلى بناء السلام، و المساءلة، و إعادة بناء الأماكن الاجتماعية و السياسية في الشمال الشرقي. و تجدر الإشارة إلى أن تقييم الاحتياجات عكس العديد من نتائج فرقة العمل التشاورية التابعة للحكومة، و التي نشرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

التحديات التي يواجهها المجتمع المدني في البرامج الشاملة ذات القيادة المحلية.

أعرب التاميليون في الشمال عن قلقهم من أن المنظمات التي تتخذ من كولومبو مقرًا لها كانت تعمل كممثل و محاور بين الشمال و المجتمع الدولي، و تحصل بذلك على التمويل، و تمنع الملكية المحلية للتدخلات في الشمال. و في الوقت نفسه، شعر المشاركون السنهاليون في ورشة عمل موناراغالا بأنهم قد تم تجاهلهم من قبل منظمات المجتمع المدني التي طالما ركزت فقط على الشمال الشرقي، و فشلت بالاعتراف بالضعف و المعاملة الجائرة المرتبطة بالصراع و التي يعاني منها الجنوب.

المسائلة. شدد العديد من المشاركين التاميل في ورش العمل في الشمال الشرقي على ضرورة تحقيق المساءلة دون منح عفو، و وجود برامج موثوقة لحماية الشهود، و مشاركة القضاة و المدعين العامين و المحققين و المفوضين

"سُعدت كثيرًا عندما انتهت الحرب"، تقول أم لخمسة أطفال في الرابعة و الثلاثين من عمرها من كيلينوتشي. و قصتها هي جزء من أرشيف "التاريخ النسوي" (Herstories)، و هو مشروع إثنوغرافي-ذاتي قام بجمع 285 رواية شخصية لأمهات من شمال و جنوب و شرق سريلانكا.

مصدر الصورة: Sharni Jayawardena، مشروع التاريخ النسوي (Herstories).

الدوليين. غير أن المشاركين في ورشة العمل السنهالية من الجنوب كانوا يشكون بأن المحاكمات الجنائية و لجان الحقيقة، و لا سيما تلك التي تم تدويلها، كانت تستهدف أولئك الذين يحترمهم العديد من أبناء السنهاليين بوصفهم "أبطال حرب". و بدلًا من ذلك، كانوا يعتقدون أن الحكومة يمكن أن تسعى لتحقيق المساءلة دون مشاركة دولية. كما ركزت المناقشات في الشمال على الحاجة إلى حل سياسي، بما في ذلك الاتفاق حول تقاسم السلطة و الإصلاح المؤسسي. و اتفق التاميليون في الشمال الشرقي على أنه يتعين على الحكومة إلغاء قرار مكافحة الإرهاب و الإفراج عن جميع السجناء السياسيين في أقرب وقت ممكن، و أكد جميع المشاركين في الشمال على الحاجة إلى نزع السلاح و إصلاح القطاع الأمني.

حالات الاختفاء القسري و تخليد الذكرى. سجلت سريلانكا منذ بداية النزاع المسلح أحد أعلى المعدلات المسجلة لحالات الأشخاص المفقودين أو المختفين في العالم. و قد كان هناك عدة فترات لحالات اختفاء واسعة النطاق فرضتها الحكومة، و معظمها من التاميلين الذين لهم علاقة بالنزاع المسلح، و لكن أيضًا من أبناء السنهاليين في سياق تمردات جاناثا فيموكثي بيرامونا في السبعينات و الثمانينات. و قدرت الأمم المتحدة أن هناك نحو 40.000 شخص من بين المفقودين أو المختفين. و تغطي اللجنة الرئاسية أو لجنة باراناغاما للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بالأشخاص المفقودين، و التي أنشأها الرئيس السابق راجاباكسا، تغطي الفترة ما بين 1990 و 2009، و قد تلقت 18.249 شكوى من المدنيين و حوالي 5000 شكوى أخرى من قوات الأمن منذ أيار/مايو 2017. و مع ذلك، فقد اعتبرت آليات مثل لجنة باراناغاما غير فعالة و تتميز بعدم توفر الإرادة السياسية.

فعلى سبيل المثال، لم تتلق العديد من أسر المفقودين و المختفين أي معلومات، و تعرضت للمضايقات في أماكن الاستماع و أرغمت على قبول شهادات الوفاة. بل إن البعض يعتقد أن مشاكل لجنة باراناغاما كان ضررها أكثر من نفعها لعملية المصالحة من خلال القضاء على أي ثقة متبقية في رغبة الحكومة في معالجة مسألة الاختفاء. و قد أكد ذلك بحث شركاء الاتحاد الوارد وصفه في النص المقتبس أدناه.

نتائج هامة حول حالات الاختفاء القسري و الأشخاص المفقودين أو المختفين

أجرت مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا و اللجنة الدولية للمفقودين في الفترة ما بين عامي 2015 و 2016 تقييمًا مكثفًا للاحتياجات فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري و برامج المفقودين و المختفين في سريلانكا. و شمل ذلك أكثر من 35 اجتماعًا و مشاورة مع أصحاب المصلحة في الشمال الشرقي و في كولومبو، و ثلاث مشاورات جماعية مع أكثر من ثلاثين شخصًا من أقارب المفقودين و المختفين، و اجتماعي طاولة مستديرة مع منظمات المجتمع المدني و ممثلي الأسر لتحديد كيفية معالجة احتياجات و أولويات أسر المفقودين و المختفين. و قد سعت هذه المناقشات إلى ضمان جعل أصوات الضحايا نقطة محورية في تطوير عمليات الحقيقة و المساءلة.

و كشف التقييم عن المعرفة و الاستخدام المحدودين للطب الشرعي في التحقيق في حالات الاختفاء على الصعيد الوطني، فضلًا عن الافتقار إلى البنية التحتية الأساسية اللازمة لإجراء تحقيقات موضوعية علمية و شاملة بشأن مكان و مصير الأشخاص المفقودين و المختفين. و يفتقر النظام الوطني حاليًا إلى الهيكلية و القدرات، كما يفتقر معظم الموظفين الطبيين القضائيين على مستوى المقاطعات إلى الموارد، لإدراج ذلك ضمن مهامهم. و بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تدريب منظمات المجتمع المدني المحلية بما فيه الكفاية لدعم الأسر في مثل هذه الحالات. و تزداد هذه التحديات تعقيدًا بسبب النزاعات السياسية بين مختلف المجموعات الإثنية و الدينية و السياسية حول كيفية معالجة مسألة الاختفاء القسري، و لا سيما بالنظر إلى الجدول الزمني لحالات الاختفاء.

و كان من بين النتائج الرئيسية الحاجة إلى تقاسم الخبرات مع بلدان أخرى ذات سياقات مماثلة لبناء القدرة المحلية على إجراء تحقيقات الطب الشرعي بين الحكومة و الجهات الفاعلة في المجتمع المدني معًا. و بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى المناصرة و الحوار و الربط الشبكي و التوعية العامة بين المجتمعات المحلية و منظمات المجتمع المدني و المؤسسات الحكومية العاملة على قضايا الاختفاء.

و بالإضافة إلى المنظمات الدولية، قامت منظمات المجتمع المدني و الكنائس المحلية، و لا سيما في الشمال الشرقي، بتوثيق حالات الاختفاء، إلا أن معظم أنشطة المجتمع المدني هذه غير منسقة. فلا توجد هناك قاعدة بيانات مركزية أو أرشيف يوحد التوثيقات، و يرجع ذلك بشكل جزئي إلى عدم رغبة منظمات المجتمع المدني في تبادل المعلومات بسبب انعدام الثقة و المخاوف المتعلقة بالمراقبة الحكومية. و علاوة على ذلك، فإن الأسر التاميلية غير قادرة على الحداد بصورة علنية بسبب هذه المراقبة، و لا سيما في الشمال الشرقي. و قد شعر العديد من المشاركين التاميلين بالإحباط نظرًا إلى أنه يحق للشعب السنهالي أن يذكر الجنود بشكل علني، في حين لا يستطيع الشعب التاميلي حتى المحاولة بالقيام بأي احتفالات.

المصالحة. شدد المشاركون في الشمال الشرقي على أهمية تمكين جميع السريلانكيين و السنهاليين و التاميل و المسلمين من المساهمة في المصالحة. فعلى سبيل المثال، أشار كثيرون إلى أن إعادة إدماج التاميل في مواطني سريلانكا سيعتمد على اعتراف الحكومة باللغة التاميلية كلغة وطنية. كما أبرز المشاركون في الشمال الشرقي الحاجة إلى إصلاح العلاقات بين الأديان، خاصة في ضوء زيادة العنف الموجه ضد المسلمين من قبل المتطرفين البوذيين و التاميليين، و كذلك ضد المسيحيين من قبل المتطرفين البوذيين. و كان هذا العنف قد حدث منذ عام 2014 على الأقل. و لا يزال التصدي للتوترات الدينية صعبًا نظرًا لأن المسلمين مستبعدون بشكل خاص من مبادرات بناء السلام و العدالة الانتقالية بحسب ممثلي منظمات المجتمع المدني من المسلمين و التاميل.

ورشات عمل بناء القدرات

أجرى شركاء المشروع بحسب النتائج الرئيسية لتقييم الاحتياجات سلسلة من ورشات العمل الإقليمية لإشراك منظمات المجتمع المدني المحلية و المسؤولين الحكوميين حول الجوانب التقنية للعدالة الانتقالية، و تبادل الدروس المستفادة من البلدان الأخرى، و تحديد الاستراتيجيات التي يمكن تكييفها مع السياق السريلانكي. و في تموز/يوليو 2016، ضمت ثلاث ورشات عمل في مجال العدالة الانتقالية مدة كل منها ثلاثة أيام، عقدت في كولومبو و جافنا (في الشمال) و باتيكالوا (في الشرق)، ضمت نحو خمسة و سبعين من ممثلي منظمات المجتمع المدني. و قد جمعت ورشات العمل في باتيكالوا و كولومبو على وجه الخصوص المشاركين من مختلف الخلفيات العرقية و الدينية. و في اليوم الأخير من ورشات عمل بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، عين المشاركون في ورشات العمل الإقليمية الثلاث عشرة ممثلين لتشكيل ثلاث لجان عمل إقليمية في الشمال و الشرق و الجنوب. و أخذ المشاركون بعين الاعتبار مسألة التكافؤ بين الجنسين و التمثيل على مستوى المقاطعات في توصية الأفراد.

و بالتعاون مع أمانة الحكومة لتنسيق آليات المصالحة، عقد شركاء المشروع أيضًا ورشتي عمل تركزان على الحكومة مدة كل منها يومين في أيلول/سبتمبر 2016: ضمت إحداهما حوالي 25 من المسؤولين الحكوميين المحليين و 20 من الممثلين الآخرين الذين كانوا إما موظفين مدنيين على المستوى الوطني أو جاؤوا من مختلف المكاتب، بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان و مكتب الوحدة و المصالحة الوطنية.

و قد تشاركت جميع ورشات العمل بالدروس المستفادة من جهود العدالة الانتقالية في غواتيمالا و البيرو و رواندا و سيراليون و جنوب أفريقيا و يوغوسلافيا السابقة. و من خلال الحوار الميسر، تدارس المشاركون منهجيات متعددة و نظروا في إمكانية تطبيقها على سريلانكا. و قد أجريت جميع ورشات العمل باللغة الإنكليزية مع ترجمة فورية إلى التاميلية و السنهالية.

مشارك في حدث إطلاق منتدى الحقيقة والمصالحة في كولومبو في تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

منتدى الحقيقة و المصالحة (TRF)

عقد ممثلو لجان العمل الإقليمية الثلاث في أيلول/سبتمبر 2016 الإجتماع الأول لمجموعة عمل وطنية، و هو منتدى الحقيقة و المصالحة في كولومبو. و يضم المنتدى 20 مشاركًا من المجموعات العرقية و الدينية الرئيسية، بما في ذلك البوذيين السنهاليين، و التاميليين المسيحيين و الهندوس، و المسلمين الذين رشحتهم لجان العمل الإقليمية الثلاث. و يدير معهدُ التنمية الاجتماعية منتدى الحقيقة و المصالحة بدعم من شركاء الاتحاد، و ذلك من قبل لجنة تنفيذية تتألف من أحد عشر من بين المشاركين العشرين. و في حين أن شركاء المشروع كانوا قد سعوا إلى ضمان تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي بين ممثلي المنتدى، إلا أن العديد من النساء و لسوء الحظ قلن بأنهن لا يستطعن الالتزام بالمشاركة بشكل نشط في المنتدى بسبب الواجبات و المسؤوليات الأسرية.

و اجتمعت المجموعة في ذلك الشهر لوضع استراتيجية بشأن زيادة مشاركة المجتمع المحلي و تنسيق أنشطة محلية للعدالة الانتقالية. و اعترافًا بالمخاوف المتفاوتة في الشمال الشرقي و الجنوب، وضع المنتدى بيانًا يحدد هيكليته كمجموعة مناصرة تسعى إلى زيادة الوعي بتدخلات العدالة الانتقالية المدفوع بها من قبل الحكومة و المجتمع المدني معًا بين المجتمعات المحلية؛ و تقاسم المدخلات المحلية مع عملية و آليات الحكومة، مثل أمانة الحكومة لتنسيق آليات المصالحة و مكتب الوحدة و المصالحة الوطنية؛ و تيسير المشاركة المحلية في العملية على الصعيد الوطني. و ينظر البيان أيضًا في الاحتياجات الإقليمية المختلفة، و يذكر بأن منتدى الحقيقة و المصالحة هو منتدى وطني يمثل المصالح الإقليمية.

و منذ تشكيله في أيلول/سبتمبر 2016، اجتمع ممثلو المنتدى مع لجان عملهم الإقليمية و مع المشاركين

يصل معهد التنمية الاجتماعية، و هو موقع للضمير يقع في كاندي، سريلانكا، إلى آلاف الزوار سنويًا بهدف تعزيز قدرة مجتمعات المزارع على العمل من أجل التغيير الاجتماعي القائم على الإنصاف و العدالة و الحرية و السلام و التضامن. و في 2016، و بدعم من التحالف الدولي لمواقع الضمير، قاموا بجمع تواريخ شفوية للتاميل في منطقة Hill Country، إحدى مجتمعات المزارع المهمشة، و التي و على الرغم من كونها مركزية لاقتصاد البلاد، إلا أنه تم تجريد أبنائها من حق المواطنة بعد استقلال البلاد في 1948، و عانت كثيراً إبان الحرب الأهلية في البلاد في الفترة (1983-2009).

مشارك في ورشة مسح لخرائط الجسد في كولومبو في آب/أغسطس 2017.

في ورشات عمل بناء القدرات، كما عقدوا تجمعات مجتمعية للتعريف بالمنتدى و أعماله. و بحلول آذار/مارس 2017، تم إنشاء ثلاثة مكاتب إقليمية رائدة في جافنا (في الشمال) و باتيكالوا (في الشرق) و كاندي (في الجنوب). و يعتزم المنتدى إنشاء ستة مكاتب إقليمية أخرى في جميع أنحاء البلد بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2017، و دعم أربعة عشر منسقًا إقليميًا آخرين لضمان توسيع نطاق التوعية.

و للتعويض عن العدد المحدود من النساء في المنتدى الوطني، يحاول شركاء المشروع توظيف مزيد من النساء ليصبحن مسؤولات في المكاتب الإقليمية و منسقات في المقاطعات. كما ستوفر أنشطة الاتحاد في المستقبل مزيدًا من تدريبات بناء قدرات منظمات المجتمع المدني و المساعدة التقنية لمنسقي المنتدى و موظفي المكاتب الإقليمية لتعزيز عملهم مع المجتمعات المحلية فضلًا عن جهود المساءلة و المصالحة على المستوى الشعبي.

تقييم مشروع الاتحاد في سريلانكا

هناك العديد من الأسباب التي تجعل من سريلانكا دراسة حالة قيمة. فسريلانكا التي شهدت الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان و المخاوف الأمنية منذ انتهاء الحرب هي خير مثال على البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. و بما أن العنف امتد لأجيال و أجيال دون التوصل إلى حل سياسي بعد، فإن انعدام الثقة راسخ و مشاعر الغضب

الشديد و الخوف و اليأس تنتشر بين أبناء الشعب التاميلي. و بالنظر إلى فشل عملية العدالة الانتقالية التي تقودها الحكومة في حشد الثقة بين المجتمع المدني أو تعزيز المصالحة حتى الآن، فإن تقييم هذا المشروع، الذي يهدف إلى بناء توافق الآراء، يمكن أن يلهم التدخلات المستقبلية في سريلانكا. و قد يوفر أيضًا دروسًا و توصيات مفيدة للبلدان الأخرى التي تحتاج إلى معالجة التوترات و المظالم الإثنية التي مضى عليها زمن طويل.

ضمان الترابط الوثيق و الواسع بين العدالة الانتقالية و تقييم الاحتياجات الشامل

أجرى شركاء المشروع تقييم الاحتياجات فور اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 30/1. و نظرًا لنطاق و حجم التقييم الذي شمل العديد من المشاورات و المجموعات المركزة و ورشات العمل البحثية التشاركية مع أفراد من خلفيات مختلفة، تشكل لدى شركاء الائتلاف إدراك أوسع حول السياق و مخاوف مختلف أصحاب المصلحة و الخبرات المتنوعة للحرب في جميع أنحاء البلد. و قد ساعد تقييم احتياجات طائفة واسعة من أصحاب المصلحة من الذكور و الإناث و من الجوانب الإثنية و الدينية و الإقليمية على ضمان أهمية المشروع على مستوى البلد ككل. كما مكن هذا التقييم الواسع للاحتياجات شركاء المشروع من رسم نظريات التغيير لمختلف الأنشطة و تحديد مدى قابلية تطبيقها على كل مجموعة من أصحاب المصلحة.

و لقد كان التقييم ناجحًا بصورة عامة في بناء الثقة بين شركاء المشروع و أفراد المجتمع المحلي، الذين واصل كثير منهم المشاركة في أنشطة الائتلاف. كما حدد التقييم مجموعة أصحاب المصلحة المشاركين في العدالة الانتقالية، و الثغرات في البرمجة، و قدرة منظمات المجتمع المدني في الشمال الشرقي و كولومبو. و علاوة على ذلك، فإن شركاء المشروع، و من خلال استضافتهم مجموعة مركزة حول النساء فقط في الشمال و من خلال إدماج منظور النوع الاجتماعي في أسئلتهم، أصبحوا أكثر قدرة على فهم الاحتياجات المختلفة للرجال

عضو من منتدى الحقيقة و المصالحة يقوم بتوزيع منشورات في المجتمعات المحلية في تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

و النساء فيما يتعلق بالحقيقة و العدالة و المصالحة.

و من خلال هذه العملية، اكتسب شركاء المشروع أيضًا فهمًا أعمق للاحتياجات و التوقعات المتعددة للأفراد و المجتمعات من أجل العدالة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، ساعد إشراك الجنوب شركاء المشروع على فهم ضرورة مشاركة السنهاليين لتحقيق المصالحة. و من ثم أبرز الشركاء الفوائد الطويلة الأجل و المتبادلة من المشاركة، بغض النظر عن الانتماء العرقي. و أشار أحد شباب التاميل إلى أن المصالحة يجب أن تشمل جميع المجموعات الإثنية، و أن لا تركز فقط على "مشكلة التاميل". و قد عمل نهج الائتلاف الشامل على تأطير العدالة الانتقالية بوصفها مسألة ذات أهمية على صعيد البلد، مما سيؤثر بشكل كبير على المشاركة في العملية و في جهود المصالحة .

و لأن التقييم كان واسعًا و موقوتًا بشكل جيد، تمكن شركاء المشروع من استخدامه كخارطة طريق لتصميم البرامج لتلبية الاحتياجات المحلية في سياق تتطور فيه العدالة الانتقالية و القرارات السياسية ذات الصلة بسرعة. و لقد كان التقييم فعالًا لأنه استخدم الحد الأدنى من الموارد من خلال الاعتماد على الشبكات القائمة للشركاء المحليين و الاتصالات داخل المجتمعات السنهالية و التاميلية و المسلمة لضمان تمثيل التعددية في الأصوات و التجارب. و لكن لسوء الحظ، و بداعي المخاوف الأمنية، لم يتمكن شركاء المشروع من مشاركة تقرير التقييم على نطاق واسع، و لذلك لم يتم استخدامه من قبل فرقة العمل الاستشارية و لا في مشاورات منظمات المجتمع المدني الأخرى لإلهام عملهم و التأثير عليه. إلا أن الشركاء في المشروع استخدموا نتائج التقرير لتوجيه تشكيل المنتدى و وضع خطته الاستراتيجية.

الجمع بين المنهجيات التقليدية و غير التقليدية

مكنت ورشات العمل التشاركية لتقييم الاحتياجات، و التي استمرت ليومين، مكنت المشاركين من تبادل الأفكار و التعبير عن آرائهم بشأن العدالة الانتقالية و المصالحة. و قد ركزت منهجية ورشات العمل على تشارك المعلومات و التعلم المتبادل، ما شكل وسيلة ناجحة لنقل المواد اللازمة بشأن العدالة الانتقالية و السماح بالمشاركة الفعالة في المناقشات ذات الصلة. و بالإضافة إلى تدريب المشاركين على مفاهيم العدالة الانتقالية و آلياتها، كالحديث عن الوضع في النيبال على سبيل المثال و مناقشة أوجه التشابه بين النيبال و سريلانكا بخصوص قضية المفقودين و المختفين المعلقة، استخدم شركاء المشروع معرض أرشيف "هرستوريز" لإثارة الحوار حول الماضي. و قد ساعد الحوار الميسر الذي تم تقديمه في المعرض شركاء المشروع على تكوين فكرة جيدة حول ردود الفعل العاطفية، مثل الغضب و الخوف و عدم الثقة و التعاطف. و لولا الحوار التفاعلي حول المعرض، لما تمكن شركاء المشروع من التعرف بسهولة على التعبيرات العاطفية لتغيير المواقف، و هو أمر ضروري للمصالحة. و لذلك فإن النهج الشامل و التشاركي و المتعدد التخصصات الذي تبناه الائتلاف في تقييم الاحتياجات كان فعالًا في قدرته على تحديد الحواجز العاطفية أمام المصالحة. كما أن فهم مشاعر كل مجموعة تجاه الحرب و المجتمعات الأخرى سيمكن الائتلاف من دعم السريلانكيين في السعي وراء تدخلات العدالة الانتقالية التي ستؤثر بشكل إيجابي على الأسباب الجذرية و دوافع الصراع.

> "أريد أن أعرف ما حدث لابني. ذهبت إلى اللجنة الأخيرة و [توقعت أن أجد] الحقيقة، و لكن لم يتم القيام بأي شيء."
>
> – أم تاميلية لأحد المفقودين أو المختفين ممن شاركوا في ورشة عمل بحثية تشاركية

إعداد جهات محلية قادرة على بناء القدرات من أجل المشاركة الفعالة في العدالة الانتقالية

منذ اعتماد القرار 30/1، بما في ذلك أثناء تقييم الاحتياجات، تعاونت مجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية مع منظمات غير حكومية محلية لإجراء مشاورات لمدة يوم واحد و تدريبات في مجال العدالة الانتقالية لمدة يوم واحد كذلك. و وجد شركاء المشروع أن المشاركين في هذه الدورات التدريبية المكثفة لم يتمكنوا من ترجمة معرفتهم الجديدة بالعدالة الانتقالية إلى واقع عملي، بل كان فهمهم للعدالة الانتقالية يقتصر على معرفة أساسية جدًا بالركائز الأربع، كما لم يتمكن معظم المشاركين من تحديد إمكانية تطبيق تدبير معين على السياق السريلانكي أو التأثير المحتمل عليه.

و بسبب هذه النتائج، قرر شركاء المشروع وضع منهجية لورشة عمل تقوم بتعليم الجوانب التقنية لمفاهيم و عمليات العدالة الانتقالية من خلال دروس من مختلف البلدان. كما قام شركاء المشروع بتيسير مجموعات نقاش مصغرة لمعرفة مدى صلة كل درس بالسياق السريلانكي. و قد أتاح هذا النهج للمشاركين تحديد الاستراتيجيات التي يمكن تكييفها مع الحالة في سريلانكا، و هو يوضح استجابة الاتحاد للاحتياجات المتطورة على أرض الواقع. و قد كان شركاء المشروع مدركين للعدد الكبير من التدريبات الأخرى، فوضعوا أنشطة مختلفة تجنبًا للازدواجية و إسهامًا في تنسيق المشهد العام للعدالة الانتقالية.

”وفرت [ورشات العمل] حيزا للسنهاليين و التاميل للتحدث عن واقعهم من منظور إقليمي و التوصل إلى فهم مشترك للآثار المترتبة على عملية العدالة الانتقالية للجميع]“

— مشارك سنهالي في ورشة بناء قدرات كولومبو يعرب عن مشاعر مشتركة بين كثيرين آخرين عبر الخطوط العرقية و الدينية

و قد وجد معظم المشاركين من المجتمع المدني أن ورشات العمل الخاصة ببناء القدرات كانت وثيقة الصلة للغاية. فعلى سبيل المثال، مكنت الأمثلة من بلدان أخرى المشاركين من تكوين تصور حول الوقت و الأموال و الخبرة اللازمة لتحقيق المساءلة و المصالحة. و أشار أحد المشاركين التاميليين إلى أن ورشات العمل ساعدته على إدارة توقعاته بشأن المساءلة لأنه أدرك بأن معالجة جميع الاحتياجات و القضايا هو أمر غير ممكن نتيجة القيود المتأصلة في آليات العدالة الانتقالية و اعتمادها الشديد على الإرادة السياسية. و على الصعيد العرقي، فقد شعر الكثير من المشاركين بالأمل بعدما علموا أن بلدانًا أخرى واجهت تحديات فريدة و درجات متفاوتة من النجاح في جهودهم بشأن العدالة الانتقالية. و بصورة أكثر تحديدًا، كان من دواعي سرورهم تكييف و تطبيق دروس محددة على سريلانكا. و لذلك، كان للتعليم من خلال طرح الأمثلة أثرًا فعالًا في توضيح التطبيق العملي لمفاهيم العدالة الانتقالية، و هو أمر هام بالنسبة للأطراف المعنية الراغبة في الانخراط في عملية سريلانكا. كما أن هذه المعرفة من شأنها أن تسهم في أثر و استدامة تدخلات العدالة الانتقالية من جانب المشاركين، و الذين اكتسبوا القدرة على تطبيق الممارسات الجيدة على البرمجة.

اتباع نهج تشاركي غير إلزامي نحو مجتمع مدني قادر على بناء القدرات

أعرب المشاركون في ورشات العمل الثلاث لمنظمات المجتمع المدني عن تقديرهم للطبيعة التشاركية و غير الإلزامية لورشات العمل، إضافة إلى مرونة شركاء المشروع و الميسرين الاستشاريين في تنقيح جدول الأعمال استنادًا إلى الاحتياجات التي تم الإعراب عنها خلال ورشات العمل. فعلى سبيل المثال، أعرب أحد المشاركين التاميليين في اليوم الثاني من ورشة العمل المقامة في جافنا عن خيبة أمله إزاء عدد ورشات العدالة الانتقالية التي حضرها دون أن يشهد أي تغييرات ملموسة في تجربته. كما عبر عن استيائه من حقيقة أن ورشات العمل السابقة كانت جميعها عبارة عن أقوال لم تقترن بالأفعال. و بعد فورة الغضب هذه، أفسح الميسرون المجال للمناقشة، حيث قام العديد من الحاضرين في ورشة العمل ذاتها، و كانوا جميعهم من

التاميل، قاموا بتكرار حديث زميلهم حول مشاعر الإرهاق و الملل من حضور العديد من ورشات العمل، غير أنهم كان لهم رأي مختلف حول هذه الورشة التي قالوا بأنها تبدو فريدة من نوعها بسبب نهجها التشاركي و غير التوجيهي و تركيزها على النتائج و المخرجات. كما استحوذت امرأة من التاميل على هذا الشعور عندما حثت الجميع على مواصلة الانخراط في ورشة العمل و في عملية العدالة الانتقالية من أجل الأجيال المقبلة.

و لا تزال أكثر الفئات تهميشًا في سريلانكا معرضة إلى الإسكات إلى حد كبير؛ و لذلك، فإن النهج التشاركي الذي وضعه الاتحاد يتيح المجال للأقليات للتعبير عن مخاوفها بغية أخذها بعين الاعتبار عند تصميم المدخلات في تدابير العدالة الانتقالية. و قد استجابت هذه المنهجية لحاجة المشاركين في أن يتم الإصغاء لهم و تعزيز الثقة بين شركاء المشروع و بينهم. و لاحظ أحد المشاركين من التاميل بأن طبيعة ورشات العمل "الموجهة للمشاركين"، و التي كانت جميعها تعتمد جداول أعمال مرنة لمراعاة احتياجات المشاركين، منحتهم الملكية. و هذا بدوره عزز من التزام و جهود المشاركين، و هما أمران يعتبران كلاهما حاسمان لاستدامة التدخلات.

و علاوة على ذلك، ساهمت الطبيعة الشاملة و التشاركية لورشات العمل في تبادل الآراء فيما بين المجموعات و كانت فعالة فيما يتعلق بهدف الاتحاد المتمثل في دعم المصالحة. و أعرب المشاركون عن تقديرهم للتنوع في ورشات العمل الخاصة ببناء القدرات في باتيكالوا و كولومبو، فضلًا عن فرصة مشاركة خبراتهم و الاستماع إلى الأفراد الذين قد لا يكون هناك فرصة أخرى للمشاركة معهم.

إشراك الجهات الحكومية الفاعلة في قضايا العدالة الانتقالية و الأقليات

خلافًا لورشات العمل التي عقدتها منظمات المجتمع المدني، و التي أدت إلى نتائج إيجابية كثيرة، كانت ورشات العمل بالنسبة لموظفي الخدمة المدنية الحكوميين، و لا سيما الوكلاء الحكوميين و أمناء المقاطعات، كانت بناءة بصورة أقل. فقد اشتكى جميع المشاركين تقريبًا من أن الوزارات المعنية لم تقم بإبلاغهم عن عملية العدالة الانتقالية، وأعربوا عن عزوفهم عن التنسيق مع الأمانة العامة لتنسيق آليات المصالحة دون توجيه وزاري. و في حين أن المشاركين في منظمات المجتمع المدني كانوا على استعداد لإجراء حوار فيما بين المجموعات، كان موظفو الخدمة المدنية أكثر انقسامًا بشأن هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن بعض المسؤولين السنهاليين العاملين في الجنوب قدموا ملاحظات عنصرية بحق الشعب التاميلي، كان المسؤولون السنهاليون العاملون في الشمال الشرقي أكثر تعاطفًا مع بعض القضايا، مثل مخاوف التاميل إزاء الاستيلاء على الأراضي و ترهيب الشرطة. و بما أن غالبية المسؤولين الحكوميين المحليين، كالوكلاء الحكوميين و أمناء المقاطعات، هم من السنهاليين، اضطر الميسرون إلى حث و دفع الفئة القليلة من المشاركين التاميليين إلى المساهمة بآرائهم، حيث أن البعض منهم كانوا يخشون بأن تؤدي مداخلاتهم و مشاركاتهم إلى تعطيل ورشة العمل و التسبب في أعمال انتقامية بعد ذلك. و رغم أن ورشات العمل هذه لم تسفر عن اتفاق بين المسؤولين المحليين و مسؤولي المحافظات، فإنها لا تزال تؤكد على نوع التوافق اللازم لضمان مشاركة الحكومة على المستوى المحلي في عملية العدالة الانتقالية. كما أن الدعم الحكومي سيؤثر على فعالية و أثر عمل الاتحاد و

”يحتاج الضحايا و المنظمات غير الحكومية المحلية إلى العمل على قضايا [العدالة الانتقالية]. فالمنظمات غير الحكومية في كولومبو تستفيد من قضايا الشمال و من علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية الدولية [على حساب السكان المحليين].“

– مشارك من التاميل في مجموعة فافونيا المركزة

مخرجاته المتعلقة بالمساءلة و المصالحة.

كما أن ورشة عمل المسؤولين الحكوميين على المستوى الوطني، و التي ضمت نحو عشرة من كبار المسؤولين العسكريين و الشرطة (إضافة إلى المشاركين الآخرين)، أخفقت بالمثل في تحقيق بناء توافق الآراء المقصود. بيد أن ورشة العمل قد تمكنت بالفعل من خلق مساحة تسمح للمشاركين بأن يناقشوا و بصورة علنية المساءلة و نقاط القوة و الضعف في الملاحقات القضائية المحلية و التقارير حول حالات الاختفاء الجارية و غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، و دور القطاع الأمني في العدالة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، شدد ممثلو الشرطة على خطواتهم للانتقال من نظام الشرطة التقليدي التفاعلي إلى نظام الشرطة المجتمعية. و هذا يتناقض مع العديد من التعليقات الواردة من ورشات العمل الأخرى حول استمرار مضايقات الشرطة في الشمال الشرقي و الحاجة إلى وجود ضباط شرطة ممن يتحدثون اللغة التاميلية في الشمال الشرقي. أما بالنسبة لمعظم المشاركين من قطاع الأمن، فقد كانت هذه أول مشاركة حقيقية لهم في قضايا العدالة الانتقالية. و إذا ما أخذنا ذلك بعين الاعتبار، يمكن القول بأن ورشة العمل كانت فعالة في تثقيف المشاركين، حيث أبدى جميع المشاركين تقريبًا في نهايتها معرفة أكبر بالعدالة الانتقالية و تطبيقها على السياق السريلانكي. كما أوضحت ورشة العمل و بشكل ناجح دور مختلف الوزارات في عملية العدالة الانتقالية في سريلانكا، مؤكدة على الحاجة إلى التنسيق فيما بينها.

و عمومًا، كانت ورشات العمل الحكومية أقل فعالية في بناء توافق في الآراء بين المشاركين بشأن الشكل و الأهداف الرئيسية لعملية العدالة الانتقالية في سريلانكا. و رغم ذلك، فقد سلطت الضوء على العمل الذي ينبغي أن يقوم به كل من الأمانة العامة لتنسيق آليات المصالحة و مكتب رئيس الوزراء لضمان فهم جميع المسؤولين الحكوميين لوظيفة العدالة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، ساعدت ورشات العمل على تصحيح التصور الخاطئ بأن العدالة الانتقالية معنية فقط بالمساءلة الجنائية. كما أدت ورشات العمل إلى رفع الوعي حول منتدى الحقيقة و المصالحة مع المسؤولين الحكوميين. و نتيجة لذلك، أجرى منتدى الحقيقة و المصالحة علاقات تفاعلية مع المسؤولين الحكوميين المحليين في أنورادابورا و بولوناروا في الجنوب و في فافونيا و كيلينوتشي في الشمال. كما كان كبار المسؤولين الحكوميين قد طلبوا من المنتدى توفير تدريب إضافي في مجال العدالة الانتقالية لموظفيهم المبتدئين.

> "عندما تتحدث عن المصالحة، عليك أن تتحدث مع الناس في الجنوب. يجب ألا يخافوا منا"
>
> – مشارك تاميلي في مجموعة فافونيا المركزة

إنشاء آلية تنسيق مملوكة محليًا

استجاب شركاء المشروع مباشرة للحاجة إلى تنسيق أكبر لجهود منظمات المجتمع المدني و تشارك المعلومات، و لا سيما خارج كولومبو و المراكز الحضرية، من خلال تيسير إنشاء منتدى الحقيقة و المصالحة. و باعتباره كيانًا مملوكًا محليًا، يمكن للمنتدى أن ينفذ برامج العدالة الانتقالية و أن يعمل كمحاور بين المجتمعات المحلية و المنظمات و الكيانات الحكومية التي تتخذ من كولومبو مقرًا لها. و يكفل إنشاء منتدى الحقيقة و المصالحة تبادلًا أكبر للمعرفة و التنسيق بين منظمات المجتمع المدني من مختلف المناطق، كما يتيح فرصًا للتواصل بين الأقران. كما أعرب المشاركون في ورشات العمل الثلاث الخاصة ببناء قدرات منظمات المجتمع المدني عن تقديرهم لحقيقة أن ورشات عمل الاتحاد، على خلاف ورشات العمل الأخرى حول العدالة الانتقالية، حققت نتائج ملموسة: و لا سيما إنشاء منتدى الحقيقة و المصالحة. و بناء على ذلك، فإن دعم الاتحاد لهذا المنتدى من شأنه على الأرجح أن يعزز تماسك مساهمات منظمات المجتمع المدني السريلانكية. وبالإضافة إلى ذلك، و بما أن منتدى الحقيقة و المصالحة مملوك محليًا، فإن منافعه مستدامة.

ورشة لمسح خرائط الجسد بقيادة الاتحاد لعشرين ناجية من العنف في سريلانكا في آب/أغسطس 2017.

و ينتمي ممثلو منتدى الحقيقة و المصالحة إلى جماعات إثنية و دينية متنوعة، و يحظون باحترام كبير داخل مجتمعاتهم المحلية. و قد استضاف المنتدى اجتماعات للتوعية مع الوكلاء الحكوميين و أمناء المقاطعات و نجح في إقناع السلطات المحلية بدعم حركة المنتدى و أنشطته. و من شأن المساعدة التقنية و المالية المستمرة التي يقدمها الاتحاد إلى المنتدى، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات و أنشطة "تدريب المدربين" المستقبلية، أن تعزز من نقل المهارات و استدامة قدرة منظمات المجتمع المدني المحلية على الانخراط في عملية العدالة الانتقالية في سريلانكا. و أخيرًا، فإن أنشطة المنتدى ستساعد على ضمان استمرار برامج العدالة الانتقالية على المستوى المحلي، رغم تأخر الحكومة في إنشاء الآليات و إحراز التقدم على الصعيد الوطني.

الدروس المستفادة و التوصيات

يجب أن تكون مبادرات التصدي إلى حالات الاختفاء شاملة و أن تعمل على بناء الثقة مع أسر الضحايا. و كذلك يجب أن تكون الجهود الرامية إلى معالجتها في مقدمة احتياجات و أولويات أسر الضحايا و أن تكون شاملة لجميع الفئات. و ينبغي أن تشمل المبادرات من هذا القبيل الحكومة و المجتمعات المحلية و المجتمعات المتضررة، و ذلك لإحقاق الحق و إنصاف و تعويض الضحايا و أسرهم. و الأهم من ذلك أنه لا ينبغي معاملة الضحايا و أسرهم على أنهم متلقون سلبيون؛ بل يجب إدراجهم كأصحاب مصلحة حقيقيين و صانعي قرار في أي عمليات لمعالجة حالات الاختفاء. و من الجدير بالذكر أن الملكية المحلية و الإرادة السياسية للتعامل مع حالات الاختفاء يمكن أن تؤثر على عمليات المساءلة و المصالحة الأكبر.

ينبغي عدم تهميش الجهات المحلية الفاعلة لافتقارها إلى الخبرة الفنية و المهنية. فكثيرًا ما يتم تجاهل الجهات الفاعلة التي تفتقر إلى الخبرة الفنية أو المهنية في مجال العدالة الانتقالية، و خاصة لصالح الآراء الدولية، بما في ذلك في سريلانكا. بيد أن شركاء الاتحاد وجدوا أن المشاركين في ورشات العمل الخاصة ببناء القدرات كانوا يمتلكون المعرفة السياقية و الطرق المبتكرة لتحقيق العدالة الانتقالية على مستوى الخبراء، و بالتالي فقد اعتبروهم خبراء. و بدلاً من تدويل العدالة الانتقالية داخل البلد و إضفاء الطابع المهني عليهاعلى حساب المدخلات المحلية، ينبغي أن يسعى منفذو المشاريع إلى إيجاد شركاء محليين و نقل المعارف و المهارات التقنية اللازمة لتمكين الملكية المحلية للتدخلات.

و ينبغي أيضًا أن تشارك الجهات الفاعلة المختلفة بشكل مفيد خلال العملية كلها. ففي سريلانكا، كانت المنظمات الدولية تميل إلى استهداف التاميليين في مناطق الشمال الشرقي فقط. و من شأن هذا النهج الحصري أن يفشل في رد الصدع العرقي و الديني بين الشمال الشرقي و الجنوب، بل و يوزع الضحايا على مستويات هرمية. و لذلك، فقد شارك شركاء المشروع أيضًا مع أصحاب المصلحة في الجنوب لتسهيل الحوار بين الأعراق و الأديان، و ضمان اعتراف جميع السريلانكيين بدورهم الرئيسي في جهود بناء السلام و العدالة الانتقالية و المصالحة. و في الحالات التي كانت فيها التوترات بين الجماعات السبب وراء النزاعات، و لا سيما في المناطق التي تستمر فيها هذه التوترات، ينبغي أن تشمل مبادرات العدالة الانتقالية جميع الفئات المتضررة لضمان دعم أوسع للأنشطة.

كما ينبغي أن تكون مشاريع بناء القدرات قائمة على الممارسة و أن تنسق مع الأنشطة القائمة. فقد شهدت سريلانكا تدفقًا هائلًا من التدخلات غير المنسقة و المكررة لبناء القدرات من جانب المنظمات الدولية. غير أن العديد من الأفراد الذين كانوا قد حضروا عدة دورات تدريبية في مجال العدالة الانتقالية لم يكن بمقدورهم تطبيق معارفهم على السياق السريلانكي إلا بعد عقد ورشات عمل الاتحاد الخاصة ببناء القدرات. و قد عانى المشاركون التاميليون على وجه الخصوص من الإرهاق نتيجة حضورهم الكثير من التدريبات دون تعلم المهارات العملية أو ملاحظة أي تغيير على أرض الواقع. و لمعالجة مشكلة الازدواجية، و كذلك مسألة الإرهاق من جانب منظمات المجتمع المدني و الضحايا، ينبغي أن يقوم منفذو المشاريع بتخطيط الأنشطة القائمة قبل وضع و تنفيذ مشاريع لبناء القدرات بغية سد الفجوات المكتشفة خلال مرحلة التقييم.

ينبغي أن تكون ورشات العمل الخاصة ببناء القدرات تشاركية و غير إلزامية. فالعدالة الانتقالية هي عملية استنتاجية، أي أنها لا تعتمد على نهج واحد أيًا كان، بل تعتمد على أفضل الممارسات القائمة و تدمجها، و لا سيما من التدخلات المحلية. و من خلال ورشات العمل التي عقدها المشروع في سريلانكا، وجد الشركاء أن اتباع نهج تشاركي لبناء القدرات، عبر إعداد الخبرات المحلية كمورد رئيسي، و خلق الملكية المحلية للعمليات، و التشجيع على وضع استراتيجيات مبتكرة و محددة السياق، من شأنه أن يعود بالنفع الكبير على قضايا العدالة الانتقالية و المصالحة. و تعتبر هذه الطريقة حاسمة في البلدان التي تتطلع إلى الشروع بعملية العدالة الانتقالية لأنها تركز على المدخلات المحلية بدلاً من المدخلات الدولية.

و ينبغي للمنظمات الدولية أن تقيم شراكات مع المنظمات المحلية خارج المراكز الحضرية. ففي سريلانكا، تستطيع منظمات المجتمع المدني المحلية، و لا سيما خارج المراكز الحضرية، الوصول إلى المنظمات المجتمعية التي لا يمكن أن تصل إليها المنظمات الدولية الكبيرة. إلا أن تقييم الاحتياجات أوضح بأن المنظمات المتمركزة في كولومبو، و التي تتمتع بعلاقات أفضل بالمجتمع الدولي، غالبًا ما كانت تتلقى التمويل و تستولي و تستحوذ على المشاريع التي تستهدف الشمال. و من خلال تعاون الاتحاد مع الشركاء المحليين الذين كثيرًا ما تغفلهم المنظمات الدولية، اكتسب هؤلاء الشركاء المحليون المعرفة و المهارات التقنية اللازمة للمشاركة في عملية العدالة الانتقالية في سريلانكا. لذا ينبغي للمنظمات الدولية العاملة في مجال العدالة الانتقالية أن تقيم و تؤسس شراكات محلية بغية تمكين الشركاء المحليين من المناصرة من أجل احتياجاتهم و أهدافهم في مجال العدالة الانتقالية.

كما ينبغي أن تقوم منظمات المجتمع المدني بتقييم واسع النطاق للاحتياجات دعمًا لعمليات العدالة الانتقالية الوطنية. فقد استغرق تقييم الاحتياجات الموصوف هنا أكثر من

خمسة أسابيع، رغم الموارد المالية المحدودة. و قد سمح النطاق الواسع للتقييم و تشكيلة المشاركين الذين تم إشراكهم، سمح للشركاء بوضع مشروع محدد السياق و ذو صلة بالمجتمعات المحلية المتضررة و التأكيد على أنشطة المشروع و أهدافه المحتملة. و تكتسي تقييمات الاحتياجات الواسعة النطاق التي يقوم بها المجتمع المدني أهمية كبيرة في البلدان التي يترسخ فيها التمييز الهيكلي و يفتقر فيها السكان المتضررون إلى الإيمان بالإرادة السياسية للحكومة لمتابعة المساءلة، مثل سريلانكا. و قد وجد شركاء المشروع في سريلانكا أيضًا فوائد كبيرة للتواصل مع الأفراد الذين كانوا قد شاركوا في التقييم الأصلي مع تقدم المشروع، حيث أن المشاركة المستمرة مع هؤلاء المشاركين ساعدت الشركاء على فهم التغيرات السياقية و الفرص الجديدة للتنسيق.

و ينبغي أن تعتمد تقييمات الاحتياجات على مجموعة من المنهجيات لتصمم عملها بما يتناسب مع أصحاب المصلحة. و قد استخدم تقييم الاحتياجات في هذا المشروع مجموعة من منهجيات البحث التقليدية و التشاركية. و في سريلانكا، حيث شمل أصحاب المصلحة المستهدفون الضحايا و المجتمع المدني و المسؤولين الحكوميين، و الذين كانوا جميعًا يتمتعون بمستويات مختلفة من المعرفة بالعدالة الانتقالية، مكن هذا النهج التجميعي شركاء المشروع و المشاركين من أن يكونوا مرنين في كيفية إثارة القضايا. فعلى سبيل المثال، كان إجراء حوار حول معرض "هيرستوريز" مفيدًا لأنه دفع المشاركين للتعبير عن مشاعرهم حول النزاع المسلح و عملية العدالة الانتقالية التي تقودها الحكومة. و يوصي الاتحاد باتباع نهج خاص و تشاركي لتلبية الاحتياجات الدقيقة لأصحاب المصلحة على نحو أفضل، إلا أن الأمر قد يكون متباينًا.

و ينبغي أيضًا أن تكون ورشات العمل ذات مخرجات واضحة. حيث أعرب المشاركون عن سعادتهم البالغة لأن ورشات العمل الخاصة ببناء القدرات أسفرت عن إنشاء منتدى الحقيقة و المصالحة، خاصة و أن ورشات العمل الكثيرة التي كانوا قد حضروها لم تسفر عن أي نتائج ملموسة. و الواقع أن المشاريع ذات المنحى العملي و المخرجات الواضحة هي سمة مميزة لبرامج الاتحاد. و يمكن أن تتراوح هذه المخرجات بين خطط التنفيذ من جانب المشاركين و إنشاء فريق عمل لشيء يتمتع بكثافة الموارد، مثل المنح الفرعية للمشاركين لوضع و تنفيذ المشاريع. و تكمن الأهمية الخاصة للمخرجات التي تعزز المشاركة المستقبلية في القدرة على استدامة فوائد ورشات العمل على مر الزمن.

و ينبغي كذلك على منفذي المشاريع أن يقوموا بتطوير و دعم مجموعة أساسية من الخبراء المحليين. ففي سريلانكا، أدت ورشات العمل الخاصة ببناء القدرات في نهاية المطاف إلى إنشاء منتدى الحقيقة و المصالحة المملوك محليًا. و لتعزيز الاستدامة بموارد محدودة، ينبغي على منفذي المشاريع النظر في تيسير تشكيل مجموعة أساسية من الخبراء المحليين و بناء معارفهم و مهاراتهم التقنية. و يمكن لهذه المجموعة من الخبراء المحليين أن تلهم عملية العدالة الانتقالية حيث يستخدم هؤلاء الخبراء مهاراتهم لتدريب الآخرين داخل منظماتهم و مجتمعاتهم المحلية.

و أخيرًا، ينبغي أن تشمل مشاريع بناء القدرات تدريب المجتمع المدني و الجهات الفاعلة الحكومية على المعارف و المهارات التقنية و العلمية. فمعرفة مصير المختفين يعتبر أمرًا حاسمًا بالنسبة لعمليات العدالة الانتقالية، سواء على المستوى الفردي لتقديم إجابات لأسر الضحايا و كذلك على المستوى الوطني لدعم تدابير الحقيقة و المساءلة بأدلة الطب الشرعي. و لذلك ينبغي للمبادرات الرامية إلى التصدي لحالات الاختفاء أن تبني القدرات المحلية في مجال علوم الطب الشرعي و أن تطور استراتيجية متعددة التخصصات للبحث عن الأشخاص المفقودين و المختفين و تحديد هويتهم وفق احتياجات الأسر و المعايير الدولية. كما أن تطبيق هذه المنهجية العلمية الموضوعية بطريقة شفافة قد يبدو مهمًا بصورة خاصة في السياقات التي تنعدم فيها الثقة تجاه الحكومة. و ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية التي تواجه التحدي المتمثل في التصدي لحالات الاختفاء أن تستعين بخبرة الطب الشرعي لدى منظمات المجتمع المدني المتخصصة لدعم عمليات التحقيق و المساءلة.

تأليف إريشني نايدو-سيلفرمان بالنيابة عن التحالف الدولي لمواقع الضمير. أما المداخلة بعنوان "النتائج الرئيسية لحالات الاختفاء القسري و الأشخاص المفقودين و المختفين" فهي من تأليف مارتي ميهري تونهيم نيابة عن مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا.

[1] بدلًا من استخدام نهج بحثي تقليدي قائم على الأسئلة و الأجوبة، صممت ورشات العمل البحثية التشاركية لتناسب المشاركين و احتياجاتهم، حيث تم تزويدهم بمعلومات عن مواضيع و قضايا العدالة الانتقالية و تيسير إشراكهم في مضمون ورشات العمل.

[2] رغم ادعاءات الحكومة بتخفيض المراقبة و العسكرة في الشمال الشرقي، إلا أن قوات الأمن أرهبت و منعت أسر برامج المفقودين من الانخراط في أنشطة تخليد الذكرى، بما في ذلك أحداث إحياء ذكرى من فقدوا خلال فقترة نهاية الحرب. انظر على سبيل المثال: المجتمع المدني في سريلانكا يدعو إلى إنهاء التعرض للنشطاء العاملين في تخليد الذكرى، تاميل غارديان، 26 أيار/مايو 2017، http://www.tamilguardian.com/content/sri-lanka-civil-society-calls-end-harassment-activists-working-memorialisation.

[3] الهندوس و المسلمون و المسيحيون يتحدثون التاميلية عادة، و لكن المسلمين في سريلانكا يميلون إلى تحديد أنفسهم من خلال انتمائهم الديني، و هم يعرفون كذلك من خلال انتمائهم الديني و ليس العرقي. و بالنسبة للتاميليين من الهندوس و المسيحيين فعادة ما يعرفون بانتمائهم العرقي "التاميلي". أما السنهاليون فهم بوذيون بغالبية ساحقة، و الغالبية الساحقة من البوذيين في سريلانكا هم من السنهاليين.

[4] سيتم إنشاء المكاتب الستة الإضافية في بادولا و غاله و كالوتارا و كورونيغالا و بولوناروا و راتنابورا.

[5] تشمل نظريات التغيير التفكير و الافتراضات المتعلقة بكيفية و سبب تحقيق أحد التدخلات للنتائج المرجوة.

[6] "هرستوريز" هو مشروع أرشيفي يركز على قصص الأمهات من مناطق الشمال الشرقي و الجنوب و كيف تضررن بسبب الحرب.

يساعد مركز أمم للتوثيق و الأبحاث في أرشفة ماضي لبنان العنيف، و الذي تبلور في الحرب الأهلية في الفترة 1990-1975، و ذلك من خلال جمع مجموعة متنوعة من الأدلة و التحف التاريخية و حفظها و الترويج لها بشكل علني. مصدر الصورة: وائل حمزة، مركز أمم للتوثيق و الأبحاث.

الفصل الرابع: أكاديمية العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

الوضع في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

في الوقت الذي تأمل أو تبدأ أو تستمر فيه دول منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في عملياتها الانتقالية بعد فترات العنف أو الحكم الاستبدادي، تبرز الفرص المتزايدة لتعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان. و لضمان تأثير هذه المحاولات و استدامتها، يجب إشراك أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك الضحايا و منظمات المجتمع المدني، في تطوير و تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية التي تتجاوب مع الاحتياجات و الثقافات و التوافقات المحلية للعدالة و تشملها. غير أن معظم برامج العدالة الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ركزت حتى الآن على الجهود المبذولة على الصعيد الوطني و الجهات الفاعلة التقليدية. و بالإضافة إلى استعراض القانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الإنساني الدولي، شملت هذه الدورات التدريبية العدالة الانتقالية التي تقودها الدولة، أي الملاحقات الجنائية، و لجان الحقيقة، و التعويضات. و لكن ما يبعث على القلق هو أنها تميل إلى الاستعانة بالخبرة الدولية بدلاً من إشراك المجتمعات المحلية، مما يحول دون قدرة السكان المحليين على التعاون في إيجاد حلول للتحديات الوطنية و الإقليمية. و بالتالي، هناك حاجة لتدريب الجهات الفاعلة المحلية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، و لا سيما الجهات الفاعلة غير التقليدية، على العدالة الانتقالية و على كيفية تصميم و تنفيذ المشاريع التي تقودها المجتمعات المحلية.

نظرة عامة على أكاديمية العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

تلبية للاحتياجات التي لم تتم معالجتها في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، قام أربعة شركاء في الاتحاد، و هم التحالف الدولي لمواقع الضمير و مركز دراسة العنف و المصالحة و مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا و مجموعة السياسات و القانون الدولي العام، قاموا بإطلاق أكاديمية العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في كانون الثاني/يناير 2016. و قد اتخذت الأكاديمية نهجًا شاملًا للمساءلة من خلال وصف مجموعة من التدابير، مثل الملاحقات القضائية و التعويضات و الإصلاح المؤسسي و تخليد الذكرى، لتعويض الضحايا و مداواة مجتمعاتهم. و قد تناولت الأكاديمية العدالة الانتقالية من وجهة نظر متعددة التخصصات، معتمدة بذلك على الخبرات المتنوعة لشركاء الاتحاد في مجالات الطب الشرعي و تخليد الذكرى و الدعم النفسي و الاجتماعي و علم الاجتماع و حقوق الإنسان و القانون. كما تم دمج مجالات الخبرة لدى الشركاء بشكل جماعي في جلسات ضمن ورشات عمل ميسرة بهدف توفير منظور متعدد التخصصات. فعلى سبيل المثال، تضمن عرض تقديمي حول الحقيقة ميسرين من مجموعة السياسات و القانون الدولي العام و مركز دراسة العنف و المصالحة لمناقشة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان إلى جانب ميسرين من التحالف الدولي لمواقع الضمير لمشاركة الأمثلة حول إصلاح كتب التاريخ لفترة ما بعد الصراع.

و قد هدفت الأكاديمية أيضًا إلى توسيع نطاق مشاركة القاعدة الشعبية و المجتمعات المهمشة في صياغة العدالة الانتقالية المحلية و السياقية و المشاركة فيها من أجل ضمان شمولها و استجابتها للضحايا و سائر المجموعات

السكانية المتضررة. و لتحقيق هذا الهدف، عقدت الأكاديمية العزم أولًا على توسيع قاعدة معارف العدالة الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا من حيث الجهات الفاعلة التقليدية و غير التقليدية، و لا سيما أشكالها المحلية و التشاركية. أما هدف الأكاديمية الثاني فقد كان إنشاء و تعزيز شبكة إقليمية محفزة مجتمعيًا من الجهات الفاعلة في مجال العدالة الانتقالية، و خاصة لدعم أولئك المعرضين للخطر بسبب الصراع أو التهديدات الأمنية الأخرى. و أخيرًا، سعت الأكاديمية إلى زيادة مشاركة المجتمع المحلي في تحديد خيارات العدالة الانتقالية و وضع مبادرات تلبي الاحتياجات المحلية.

عُقدت اجتماعات الأكاديمية في الفترة من كانون الثاني/يناير 2016 إلى نيسان/أبريل 2017، و جمعت بين الجهات الفاعلة التقليدية و غير التقليدية من الجزائر و مصر و العراق و المغرب و سوريا و تونس و اليمن أربع مرات خلال هذه الفترة. و قد تلقى شركاء الاتحاد أكثر من 120 طلبًا من جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، ركزت على الحاجة المحلية إلى تدريبات مثل الأكاديمية و الاهتمام الكبير فيها. كما اختار شركاء الاتحاد أربعة و عشرين مشاركًا على أساس قوة مشاريعهم المقترحة حول العدالة الانتقالية و علاقاتهم مع مجتمعاتهم المستهدفة في سبيل ضمان التنوع من حيث البلد الأصلي و النوع الاجتماعي و تركيز المشروع. و قد تخرج من الأكاديمية تسعة عشر مشاركًا.

و خلال اجتماعات الأكاديمية، حضر المشاركون ورشة تدريبية تمهيدية و ثلاث ورشات تدريبية إضافية ركزت على الموضوعات الفرعية. و على الرغم من استكشاف مجموعة واسعة من المواضيع في كل ورشة تدريبية، اختار المشاركون دراسة المواضيع الفرعية التالية بشكل متعمق: الحقيقة، و الإصلاح المؤسسي، و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية في العدالة الانتقالية. و تعلم المشاركون الجوانب الفنية لتصميم و تنفيذ الأنشطة على مستوى المجتمع المحلي، مثل كيفية إشراك المجتمع المدني و أسر الأشخاص المختفين الذين لديهم علاقات معهم أصلًا. و تم تدريبهم على استخدام النهج التشاركية لإجراء تقييمات للاحتياجات، و وضع مبادرات للمناصرة و توصيات في السياسات، و جمع الأموال من أجل دعم تدخلاتهم المحلية، و رصد و تقييم البرامج. و قد أظهرت الأكاديمية مكونًا غير مسبوق يتمثل بفترة حضانة المشاريع تلقى المشاركون من خلاله مساعدات مالية و منحًا فرعية لتمويل التدخلات التي اختاروها بأنفسهم، و التي ألهمتها الورشات التدريبية و المشاورات مع شركاء الاتحاد. و أخيرًا، فقد تمت اجتماعات الأكاديمية في معظمها باللغة العربية أو من خلال الترجمة الفورية من اللغة الإنجليزية، على عكس معظم تدريبات العدالة الانتقالية للمشاركين من منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، و التي لم تكن عادة تستخدم اللغة العربية.

تقييم أكاديمية العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

تعتبر الأكاديمية دراسة حالة قيمة نظرًا لطريقتها المبدعة و الشاملة و المتعددة التخصصات في تعزيز قدرات أصحاب المصلحة المحليين. فعلى سبيل المثال، اتخذت الأكاديمية نهجًا فريدًا من خلال اعتبار حضانة المشاريع و بناء الشبكات من بين الاستجابات الرئيسية للعقبات التي تعترض سبيل العدالة الانتقالية. و خلال هذا الفصل سيكون هناك وصف و تقييم لهذه الابتكارات إضافة إلى ابتكارات أخرى للأكاديمية. و يستند هذا التقييم إلى ردود و آراء المشاركين و الميسرين، و التي ألهمت توصيات الاتحاد بشأن تدريبات العدالة الانتقالية على نطاق المنطقة و التدريبات بشكل عام.

و يود الاتحاد أن يشير إلى أنه قد يكون من السابق لأوانه إجراء تقييم دقيق للأكاديمية، و لا سيما فيما يتعلق بالعوامل الطويلة الأجل، مثل تأثيرها على العوامل الرئيسية للنزاعات في المنطقة، حيث أن اجتماعات الأكاديمية انتهت قبل بضعة أشهر فقط من كتابة هذا الفصل.

أكاديمية العدالة الانتقالية و شركاء الاتحاد في ورشة تدريبية في كوالا لمبور في تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

اتخاذ نهج شامل و متعدد التخصصات للورشات التدريبية

حسنت الأكاديمية بشكل ملحوظ من معرفة المشاركين بالعدالة الانتقالية و كيفية تطبيقها على سياقاتهم. و قد رأى المشاركون أنه بالمقارنة مع التدريبات الأخرى التي ركزت على الجوانب النظرية أو العملية، فإن النهج التوافقي للأكاديمية شكل منهجًا فعالًا و منفردًا لتدريب المشاركين على العدالة الانتقالية و تحديات تنفيذها. و بهذه الطريقة، تناول شركاء الاتحاد مجموعة متنوعة من قضايا العدالة الانتقالية في جلسات الورشات التدريبية من خلال عرض النظريات القائمة على دراسات الحالات و كذلك من خلال ردودهم و آرائهم الفردية للمشاركين على مشاريعهم المقترحة. و بالإضافة إلى ذلك، و بسبب الطبيعة المتعددة التخصصات للأكاديمية، تمكن المشاركون من إنشاء مشاريع تضم مواضيع غير تقليدية، مثل دور الطب الشرعي في معرفة الحقيقة و الاحتياجات النفسية و الاجتماعية للضحايا و الرعاية الذاتية، و التي كانت جميعها وثيقة الصلة بشكل كبير بأوضاعهم. و بالنظر إلى تنوع قضايا العدالة الانتقالية في المنطقة، كانت تجارب شركاء الاتحاد في مختلف الميادين و العمليات حاسمة في الاستجابة لاحتياجات المشاركين الواسعة النطاق، و قد حظيت بترحيب جيد من المشاركين. كما أسفر تنسيق مهارات الشركاء عن تيسير الورشات التدريبية بصورة فعالة نظرًا لأن مجالات الخبرة المختلفة للاتحاد جاءت مباشرة من موظفي و شركاء الاتحاد، مما حال دون الحاجة إلى مدربين خارجيين.

أما النهج الشامل الذي اتبعته الأكاديمية فهو لم يعزز أفكار المشاريع الابتكارية فحسب، لكنه أيضًا ألهم طلبات التمويل الخارجي من جانب المشاركين. فعلى سبيل المثال، نجح أحد المشاركين اليمنيين بعد انتهاء اجتماعات الأكاديمية في الحصول على تمويل خارجي لمشروع للعدالة الانتقالية باستخدام الأفكار التي تعلمها في الأكاديمية حول دور تخليد الذكرى في المساءلة.

مقارنة بين نجاحات و تحديات العدالة الانتقالية

تبنت الأكاديمية منهجية مقارنة في الورشات التدريبية التي عقدتها، مما دفع المشاركين إلى التفكير في الاحتياجات في بلدانهم و تطبيق الدروس المستفادة من بلدان أخرى. و قد قام ميسرون خبراء، و هم موظفو شركاء الاتحاد و مستشاريهم الدوليون، بما في ذلك من منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، قاموا بمشاركة دراسات حالات من منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و مناطق أخرى، و أجروا أعمالاً و مناقشات على مستوى مجموعات صغيرة لدراسة المعلومات و إمكانية تطبيقها على سياقات بلدان المشاركين. كما استعان شركاء الاتحاد بتمارين المحاكاة و تمارين لعب الأدوار لإثبات الصعوبات المرتبطة بالعدالة الانتقالية. و أدت المقارنات إلى تقدير أكبر للورشات التدريبية الإقليمية و تشارك المعرفة بين المشاركين. و قد أعرب بعض المشاركين في الواقع عن الاستفادة الكبيرة التي جنوها من الأكاديمية خلال الإستماع إلى تجارب شركاء الاتحاد في سياقات أخرى. كما علّم هذا النهج المشاركين تحديد القواسم المشتركة بين البلدان، مثل حالات الاختفاء القسري في أمريكا الجنوبية و المغرب، إضافة إلى استخلاص الدروس ذات الصلة. و نتيجة لذلك، كان المشاركون أكثر استعدادًا للتنبؤ بالتحديات التي تواجه تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية بالاستفادة من حلول البلدان أخرى.

و من خلال الجلسات الميسرة، تبادل المشاركون خبراتهم حول الملاحقات القضائية المحلية و الدولية، و تقصي الحقائق، و التعويضات، و الإصلاح المؤسسي، و توثيق حقوق الإنسان، و تعميم مراعاة النوع الاجتماعي أو الجنساني. و قد أجرى الميسرون هذه المناقشات بطريقة غير إلزامية، أي أنهم قدموا للمشاركين المعارف و الأدوات دون فرض التوصيات عليهم. و قد هدفت الأكاديمية من خلال هذا النهج إلى إعطاء المشاركين مساحة للتفكير بشكل خلاق و تعاوني بالعدالة الانتقالية على المستويين الوطني و الإقليمي، و استخلاص استنتاجاتهم الخاصة دون الشعور بالتقييد من قبل وجهات نظر الميسرين الخبراء. و أعرب مشاركون عديدون عن أن المنهجية المقارنة للأكاديمية قد وسعت مفاهيمهم لما يمكن أن تنفذه بلدانهم بنجاح. فعلى سبيل المثال، ذهب المشاركون بأفكارهم حول المشاريع إلى ما هو أبعد من المحاكمات أو لجان الحقيقة ليشمل ذلك أيضًا تخليد الذكرى، و هو المحور الذي لم يكن بعض المشاركين يرونه كجزء من العدالة الانتقالية أمام الأكاديمية.

و قد وجد المشاركون من سوريا و اليمن، حيث مفهوم العدالة الانتقالية مفهوم ناشئ، أن تشارك المعرفة مفيد للغاية. و يرجع ذلك إلى أن هؤلاء المشاركين هم على الأرجح أكثر قدرة في التأثير على عملياتهم التي ما تزال في مراحلها المبكرة مقارنة مع المشاركين الذين قدموا من بلدان قطعت أشواطًا متقدمة في البحث عن المساءلة، و حيث فرص التدخلات المبدعة أقل.

"إن حضور العديد من الدورات التدريبية مع الفاعلين الإقليميين أعطاني قدرة أكبر على تحليل و تقييم العمل المنجز في مجال العدالة الانتقالية و أتاح لي الاستفادة من التجارب السابقة التي يمكن اعتبارها مقارنة. كما أتيحت لي الفرصة للحصول على مزيد من المعرفة حول كيفية انطلاقنا و من أين يجب أن ننطلق."

– مشارك سوري

تبادل الخبرات و وجهات النظرالإقليمية حول النزاعات و المراحل الانتقالية

لقد كان من شأن فهم الأساليب و التحديات في تنفيذ مشاريع العدالة الانتقالية في بلدان مختلفة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا أن أعطى كل مشارك بعض الرؤى حول سبل المضي قدمًا في بلده. فقد تعلم المشاركون قيمة إشراك المجتمعات المحلية، و لا سيما الضحايا و أسر الضحايا، في وضع

تصور لبلد جديد و القيام بجهود منسقة و تعاونية. و بذلك فقد حسن المشاركون من قدرتهم على توقع العقبات المحتملة أمام العدالة الانتقالية في بلدانهم من خلال النظر في التحديات المشتركة في جميع أنحاء المنطقة. كما أعاد أعضاء الأكاديمية التأكيد على إيمانهم بأهمية تحديد خصائص النزاع و المساءلة في بلدانهم مقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة من أجل التعلم من سياقات مماثلة.

و على الرغم من اعتراف بعض المشاركين بتقاطع أوجه التشابه، إلا أنهم رأوا بأن المواضيع المتعلقة بشكل كبير بالبلدان التي تشهد صراعات لم تكن وثيقة الصلة تمامًا بالمشاركين الذين أتوا من البلدان التي تقوم حاليًا بتنفيذ تدابير العدالة الانتقالية، و العكس صحيح. غير أن جميع المشاركين تعلموا دروسًا من بعضهم البعض، و إن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

إنشاء شبكة إقليمية للعدالة الانتقالية تقودها المجتمعات المحلية

بما أن مجموعة المشاركين ذاتها التقت أربع مرات، فقد أسست الأكاديمية لعلاقات بين المشاركين من شأنها أن يكون لها تأثير دائم على استدامة الشبكة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. و قد أعرب المشاركون عن امتنانهم لفرصة التواصل عبر الشبكة على مستوى منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، و رأوا بأن التضامن الإقليمي سيضاعف من مناصراتهم. و على وجه التحديد، أعرب المشاركون الذين تعرضوا للمضايقات المنتظمة من جانب السلطات المحلية عن تقديرهم العالي للتواصل عبر شبكات إقليمية حيث أن المخاطر الأمنية التي يواجهونها في بلدانهم تمنعهم من التواصل مع الآخرين على الصعيد المحلي. و إضافة إلى ذلك، فقد شعر المشاركون بأنهم أكثر أمانًا من ناحية توفير الدعم و تلقيه على الصعيدين الإقليمي و الدولي. و يرجع ذلك جزئيًا إلى أن الأكاديمية أبرزت المشاركين من خلال ربطهم بالشخصيات و المنظمات الإقليمية و الدولية التي يمكن أن تساعد على حمايتهم من الأعمال الانتقامية.

و قد كان المشاركون حريصين على مواصلة المشاركة في شبكة إقليمية من الجهات الفاعلة في مجال العدالة الانتقالية و التي يمكن من خلالها تبادل المعارف؛ و التعاون في المشاريع المستقبلية؛ و الحفاظ على الموارد التي تم تطويرها من خلال الأكاديمية، مثل المناهج و المواد التعليمية التي أنشأها المشاركون لمشاريع المنح الفرعية. فعلى سبيل المثال، حافظ المشاركون على التواصل بشكل غير رسمي مع بعضهم البعض بعد اختتام أعمال الأكاديمية، و تبادلوا الآراء حول الموارد و آخر الأخبار و وجهات النظر عبر البريد الإلكتروني و وسائل التواصل الاجتماعي. و بصورة محددة، تواصل المشاركون فيما بينهم حول الرأي العام في بلدانهم التي تستثنيها عمومًا وسائل الإعلام الإقليمية و الدولية.

إعداد تدريبات حول العدالة الانتقالية يقودها المجتمع المحلي

شعر العديد من المشاركين بأن لديهم سيطرة على الأكاديمية و جدول أعمالها. كما رأوا أيضًا بأن الأكاديمية أعدتهم ليكونوا خبراء محليين، و موارداً للآخرين، و أنصارًا لتدخلات العدالة الانتقالية الإقليمية. و تدل مشاعرهم بملكية البرامج على الاحتمال الكبير لتحقيق فوائد طويلة الأمد و نتائج إيجابية. و من أجل دعم و استدامة إشراك المشاركين، و المعرفة المؤسسية للأكاديمية، سيتم تأمين موارد معينة باللغة العربية حول الأكاديمية للمشاركين و شركاء الاتحاد و أصحاب المصلحة الآخرين في مكتبة على شبكة الانترنت. و تشمل هذه الموارد سبعة مقاطع فيديو للمقابلات التي أجراها المشاركون مع خبراء رفيعي المستوى في مجال العدالة الانتقالية (و الذين يشكلون جزءًا من شبكات المشاركين داخل البلد) حول العمليات في بلدانهم. و مع الوقت، ستعمل هذه المكتبة على حفظ المعارف المكتسبة و نشرها من خلال ورشات عمل الأكاديمية و مشاريع المشاركين.

كما يستكشف المشاركون إمكانية إنشاء شبكة إقليمية بصورة أكثر رسمية باستخدام خبراتهم من أجل إرساء العدالة االنتقالية و المناصرة من أجلها في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. و نظرًا لنجاحها المتصور من

”لقد كانت المعلومات التفصيلية و المحددة [عن التجارب الإقليمية] هامة جدًا لفهم أبعاد و خلفيات أنماط الانتهاكات السائدة في مختلف البلدان. هذه التجارب و المعلومات ستساعدني [في] تحقيق مشروع الذاكرة في تونس، و الأهم من ذلك أنها ستساعدني في التدريبات المحتملة التي قد أقدمها للجهات الفاعلة الأخرى في تونس و المنطقة.“

– مشارك تونسي

الانتقالية، مثل جنوب آسيا.

إشراك احتياجات أصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية في كل مرحلة من مراحل الورشات التدريبية

قامت الأكاديمية بإشراك المشاركين في كل مرحلة، حتى في مرحلة وضع جدول الأعمال، الأمر الذي ضمِن بأن تكون أهدافها الرئيسية و الفرعية و منهجيتها و منهاجها على صلة وثيقة باحتياجات المشاركين، و التي تم جمعها من طلباتهم المقدمة و خبرات شركاء الاتحاد في المنطقة. فعلى سبيل المثال، دعا الميسرون في نهاية الورشتين الثانية و الثالثة المشاركين إلى اختيار موضوعين فرعيين من قائمة محددة سلفًا مؤلفة من سبعة مواضيع لتطرح في الورشة التدريبية التالية، و ذلك من أجل ضمان أن تكون أولويات المشاركين أساسًا لوضع الأجندة. و هكذا فقد قامت الأكاديمية بتنسيق احتياجات المشاركين مع مجالات خبرات الشركاء، ما أسفر عن إعداد ورشات تدريبية غطت بكفاءة مجموعة واسعة من قضايا العدالة الانتقالية، مع السماح للمشاركين بتكييف المواد حسب سياقاتهم. و قد سهلت العملية التشاورية لإشراك المشاركين في وضع الأجندة إحساسهم العميق بالملكية.

و علاوة على ذلك، تناولت الورشات التدريبية و بشكل صريح المخاوف الأمنية للمشاركين من خلال تزويدهم بفرص منتظمة لتبادل الخبرات و صياغة الاستراتيجيات الأمنية. و قد شكل تبادل الخبرات وسيلة فعالة لتعزيز فهم المشاركين للتهديدات الأمنية و كيفية التحايل عليها. فعلى سبيل المثال، و نظرًا لمحادثات الورشات التدريبية، بدأ بعض المشاركين باستخدام تطبيق (تلغرام – Telegram) و هو تطبيق مراسلات آمن للهواتف المحمولة يسمح بتشفير المعلومات، بدلًا من إرسال رسائل غير مشفرة كما كان الحال سابقًا. و خلال مناقشة منفصلة بشأن تحديات جمع التبرعات في البيئات غير الآمنة، أعرب المشاركون عن إحباطهم من المانحين لسحب دعمهم بسبب انعدام الأمن داخل البلد. و تساءلوا عن الكيفية التي يمكنهم من خلالها إثبات قدرتهم على تكييف البرامج بشكا آمن لإقناع المانحين بعدم التخلي عنهم. و ردًا على ذلك، أوصى أحد المشاركين بإدراج تقييم للمخاطر في جميع مقترحات المنح، حتى و إن لم يكن ذلك مطلوبًا، و ذلك لتوضيح الكيفية التي تسعى من خلالها المنظمة للتخفيف من التهديدات المحتملة و كيف أن التمويل من شأنه أن يحسن الاستجابات الأمنية. و قد وجد مشاركون آخرون هذا الاقتراح مفيدًا جدًا و وثيق الصلة بالموضوع.

تمكين أصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية و تطوير المشاريع الشاملة

قبل المشاركين و المانحين وشركاء الاتحاد، تم تجديد الأكاديمية من خلال مجموعة ثانية من الجهات الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا لتنطلق في أواخر عام 2017. و قد كان الشركاء يتدارسون ما إذا كان سيتم دعوة أقوى المشاركين من الأكاديمية الأولى ليكونوا ضيوفًا ميسرين للأكاديمية الثانية. و أخيرًا، يعتقد الشركاء و المشاركون في الاتحاد أن أجندة الأكاديمية يمكن نقلها إلى مناطق مختلفة و قضايا وثيقة بالعدالة الانتقالية. و كنتيجة لذلك، فقد شجع شركاء الاتحاد و كذلك المجموعة الأولى على إنشاء أكاديمية مماثلة في منطقة أخرى تواجه تحديات العدالة

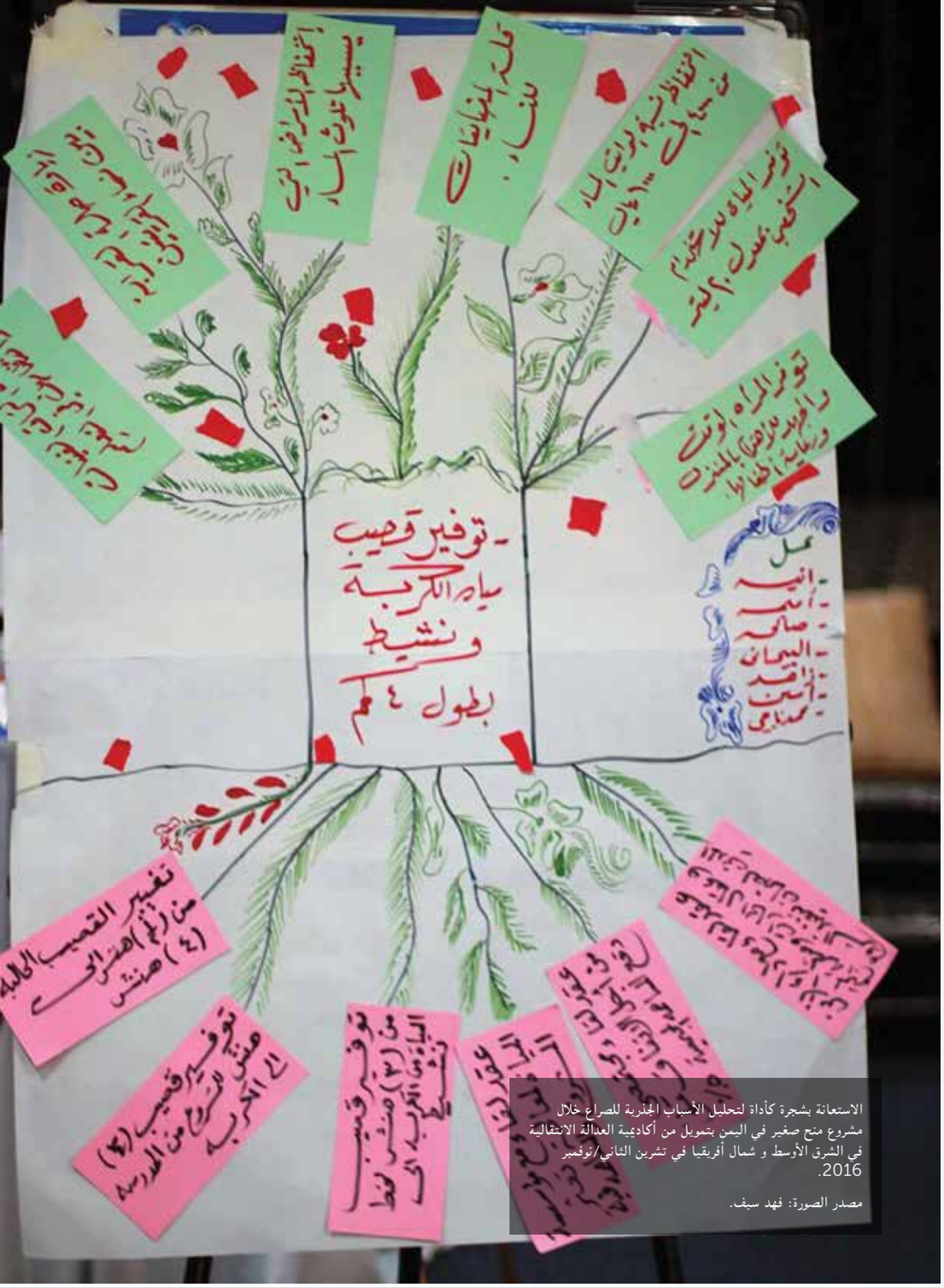

الاستعانة بشجرة كأداة لتحليل الأسباب الجذرية للصراع خلال مشروع منح صغير في اليمن بتمويل من أكاديمية العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

مصدر الصورة: فهد سيف.

”هناك قضايا أخرى [غير مرتبطة بالحرب] يمكن أن تتناولها العدالة الانتقالية ... و لا سيما فيما يتعلق بالدعم الاقتصادي و الاجتماعي للفئات المهمشة و المحرومة. فعلى سبيل المثال، هناك الكثير من المجتمعات المهمشة اقتصاديًا و سياسيًا و اجتماعيًا [حول العالم] و هي بحاجة إلى العدالة من خلال التمكين الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي، على التوالي“

– مشارك يمني

هناك حاجة ماسة إلى العدالة الانتقالية الشاملة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، حيث العديد من الفئات الضعيفة، مثل النساء و الأطفال و اللاجئين، التي تتضرر و بشكل كبير من النزاع و انعدام الأمن. و قد شجعت الأكاديمية بالفعل على التحليل و التفكير بين شركاء الاتحاد و المشاركين في الأكاديمية حول كيفية قيام المجتمعات المحلية و الجهات الفاعلة غير التقليدية بتعزيز العدالة الانتقالية الشاملة على أساس الاحتياجات و التفاهمات المحلية. و من خلال بناء القدرات و الدعم المالي و الافتراضي للأنشطة التي تقودها المجتمعات المحلية، زادت الأكاديمية من قدرة المشاركين على إجراء تقييمات للاحتياجات و وضع برامج العدالة الانتقالية باستخدام نهج تشاركية، مما يدل على فعالية الأكاديمية في توعية المشاركين بشأن الممارسات الشاملة. و من المرجح أن يؤثر تدريب المشاركين على الحاجة إلى الشمولية على مشاركة الفئات الأكثر ضعفًا في المشاورات و العمليات، مما يؤدي إلى المزيد من نتائج العدالة الانتقالية الخاصة بالسياق.

إشراك النساء في العدالة الانتقالية

ساهمت الأكاديمية فيما يتعلق بموضوع الشمولية في تشكيل استجابة إقليمية لتحديات العدالة الانتقالية التي تواجهها المرأة. و قد أكدت مناقشات الورشات التدريبية أن العنف القائم على النوع الاجتماعي على نطاق المنطقة ضد المرأة، و انعدام الأمن الاقتصادي للمرأة بسبب النزاع يتطلبان اهتمامًا خاصًا. و قدم الميسرون أمثلة مقارنة كشفت عن التجارب المعقدة و المتنوعة للنساء و الفتيات أثناء النزاع، و أوضحت كيف أنه يمكن للعدالة الانتقالية أن تعالج وضعهن. فعلى سبيل المثال، يمكن لمبادرات تقصي الحقيقة أن تضمن حماية الشهادات المعنية بالنوع الاجتماعي.

كما أن الاتحاد يلتزم بالمساواة بين الجنسين، و قد سعى الشركاء إلى تحقيق التكافؤ في النوع الاجتماعي بين المشاركين المختارين منذ بداية المشروع خلال مرحلة استعراض الطلبات. و نتيجة لذلك، كان ثمانية من المشاركين التسعة عشر الذين أكملوا دورات الأكاديمية بنجاح من النساء. كما أتاحت الأكاديمية للمشاركين فرصًا لوضع استراتيجيات بشأن كيفية زيادة مشاركة المرأة في جهود العدالة الانتقالية في المنطقة، و هو موضوع متقاطع حدد المشاركون بأنه هام و وثيق الصلة بكل سياق من سياقاتهم. و لتعزيز مشاركة المرأة و دعمها، قامت الأكاديمية بتمويل بعض المشاريع التي تركز على مشاركة المرأة من خلال المنح الفرعية. فعلى سبيل المثال، عقدت مشاركة من العراق برنامجًا لتدريب المدربين ضم مجموعة من ثلاثين امرأة و عشرة رجال على توثيق حقوق الإنسان و مهارات القيادة العامة و كيفية تدريب الآخرين على التوثيق، الأمور التي ساعدت بمجملها المتدربين على جمع شهادات الضحايا لاستخدامها في عملية المصالحة الوطنية في المستقبل. و من شأن هذه المشاريع التي تم تمويلها بواسطة منح فرعين أن تساهم بشكل مثالي في رفع مستوى مشاركة المرأة في مشاريع العدالة الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، الأمر الذي سيؤثر بدوره على احتمالية إنشاء برامج لتعويض الضرر القائم على النوع الاجتماعي.

دعم المشاريع التي تقودها المجتمعات المحلية من خلال حضانة المشاريع و المنح الفرعية

مشاركون من أبين يناقشون تحليل النزاع و المخاوف الأمنية بعد انسحاب تنظيم القاعدة من المحافظة في ورشة عمل في اليمن بتمويل من أكاديمية العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2016. مصدر الصورة: فهد سيف.

مشاركون في مشروع ممول من خلال برنامج المنح الصغيرة للاتحاد في اليمن في تشرين الثاني/نوفمبر 2016. مصدر الصورة: فهد سيف.

تلقى المشاركون عبر مكون المنح الفرعية الفريد الذي توفره الأكاديمية رواتب صغيرة لتصميم و إجراء مشاورات مجتمعية و تقييمات للاحتياجات و التدخلات الأخرى. وقد مكن هذا التمويل، إلى جانب تحديد أولوياته للنهج التشاركية، مكن المشاركين من تكييف مشاريعهم لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، بما في ذلك احتياجات الضحايا و الشباب و النساء و الناشطين. و بهذه الطريقة، سهلت المنح الفرعية إنشاء و تنفيذ أنشطة العدالة الانتقالية ذات الصلة بالمجتمعات المتضررة، بما في ذلك أضعف الفئات، و تمكنت من تلبية احتياجاتهم و رغباتهم بفعالية. و قد مولت المنح الفرعية، على سبيل المثال، توثيقات حقوق الإنسان في سوريا و تونس، و المشاورات المجتمعية بشأن التعويضات في العراق، و تخليد الذكرى في المغرب. و قد تم تنفيذ ما مجموعه تسعة عشر مشروعًا في سبعة بلدان، هي الجزائر و مصر و العراق و المغرب و سوريا و تونس و اليمن، ما أثر على مشهد العدالة الانتقالية في المنطقة، و لا سيما فيما يتعلق بتوثيق حقوق الإنسان، و برامج التعويضات و تخليد الذكرى.

أما بالنسبة لبعض المشاركين، فقد كانت فترة حضانة المشروع المصدر الأكثر قيمة للدعم من الأكاديمية. و قد وفرت مناقشات المشروع و الردود و الآراء الشخصية من الميسرين و فيما بين المشاركين، وفرت جوًا نادرًا من الحرية لتطوير مشاريع مستلهمة من صميم واقعهم بدلًا من الأولويات المحددة خارجيًا، مثل الأولويات المحددة من قبل المانحين. و رأى المشاركون أيضًا أنهم اكتسبوا المعارف و الأدوات اللازمة لتنفيذ مشاريعهم المختارة بأمان. كما فهموا من خلال التدريبات على إجراء تقييمات الاحتياجات و المشاورات المجتمعية أهمية وضع جميع جوانب تصميم المشروع في تصورات و احتياجات أفراد المجتمع. و إضافة إلى ذلك، أبدى شركاء الاتحاد قيمة عالية لجزئية المنح الفرعية التي قامت بعرض و تطبيق الدروس المتراكمة أثناء عمل الأكاديمية.

> "[الأكاديمية] غيرت قناعاتي. [قبل الأكاديمية]، كنت متحمسًا لتنفيذ العدالة الانتقالية و آلياتها... في اليمن دون مراعاة الخصوصيات الثقافية و الاجتماعية فيها"
>
> – مشارك يمني

تدريب السكان المحليين على إدارة احتياجاتهم النفسية و الاجتماعية و احتياجات أولئك الذين تمت مقابلتهم

إن تدخلات العدالة الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا لم تبرز تدريبًا عمليًا على معالجة الصدمة النفسية. إلا أن الأكاديمية تضمنت مثل هذا التدريب، مما أدى إلى تحسين قدرة المشاركين على مواكبة تجاربهم الأولية و الثانوية في انتهاكات حقوق الإنسان، و الصدمات المتعلقة بالنزاعات، و المضايقة المستمرة. و من خلال بعض جلسات الرعاية الذاتية بقيادة مركز دراسة العنف و المصالحة تعلم المشاركون تقنيات لرصد أعراض الصدمة و إجراء المقابلات مع الضحايا دون تعريض أنفسهم أو الضحايا للصدمة مرة أخرى. و بسبب الظروف الخطيرة التي يعمل في ظلها المشاركون في الأكاديمية و تعرضهم لمستويات عالية من العنف، وجد الكثيرون أن جلسة الرعاية الذاتية كانت ذات صلة وثيقة باحتياجاتهم النفسية و الاجتماعية. و بالإضافة إلى ذلك، رأى العديد من المشاركين أن التركيز المتكرر لأهمية أداء الرعاية الذاتية كان مفيدًا جدًا، حيث أن البرامج الأخرى التي حضروها لم تعط الأولوية لاحتياجاتهم الشخصية للدعم النفسي و الاجتماعي. و من خلال دمج مناقشات الصدمة في جدول أعمالها، علّمت الأكاديمية المشاركين النظر إلى العدالة الانتقالية من منظور يركز على الضحية، مما يدل على فعالية نهجها المتعدد التخصصات.

الدروس المستفادة و التوصيات

ينبغي أن تأخذ التدريبات نهجًا شاملًا إزاء العدالة الانتقالية. فقد كانت إحدى الطرق التي تميزت بها الأكاديمية عن التدريبات الأخرى في مجال العدالة الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، و التي كانت خاصة بكل بلد و ركزت على التدابير التقليدية مثل الملاحقات الجنائية و لجان الحقيقة، هي نهجها الشامل. و بهذه الطريقة، تعلم المشاركون قيمة جميع تدابير العدالة الانتقالية، بما في ذلك تخليد الذكرى، على أساس السياق و الاحتياجات المحلية. و سواء أكانت الدورات التدريبية إقليمية أو قطرية، فهي ينبغي أن تتصدى للتحديات من زوايا متعددة من أجل تحقيق المساءلة و تعويض الضحايا على نحو سليم على الصعيدين الحكومي و المحلي.

و ينبغي أن تركز التدريبات على الأشكال التشاركية للعدالة الانتقالية. فقد أبرزت تدريبات الأكاديمية استخدام المبادرات التشاركية المحلية ردًا على ندرة جهود العدالة الانتقالية التي تعمل على إشراك المجتمعات المحلية. و بما أن السكان المحليين هم المستفيدون الرئيسيون، يجب على الناس و المنظمات العاملة في مجال العدالة الانتقالية أن يدركوا أهمية النهج التشاركية و كيفية تصميم تدخلاتهم لتتناسب مع الاحتياجات التي أفصح عنها المجتمع.

كما ينبغي أن يتعاون المدربون لمعالجة قضايا العدالة الانتقالية المختلفة من منظور متعدد التخصصات. فقد كانت فكرة إشراك العديد من المنظمات فكرة فريدة من نوعها بالنسبة للأكاديمية، حيث سمحت لها بمعالجة الاحتياجات المتنوعة للمشاركين، و التي تراوحت بين الحاجة إلى الدراية القانونية و التدريب النفسي و الاجتماعي. و قد أدت مجالات الخبرة المتنوعة التي يمتع بها الشركاء إلى تمكين المشاركين من إنشاء و تنفيذ مشاريع ملائمة لسياقاتهم المحلية أثناء تلقيهم الدعم من الخبراء. و بما أن النزاع و انعدام الأمن ينطويان على العديد من القضايا و الحواجز أمام المساءلة، ينبغي أن تغطي التدريبات مجموعة واسعة من المواضيع و المهارات و الأدوات. لذلك فإن تمكين منظمات متعددة من التعاون كمدربين هو وسيلة فعالة لزيادة كمية و تنوع المواد المقدمة إلى المشاركين.

و ينبغي أن تتضمن التدريبات أمثلة مقارنة لنجاحات العدالة الانتقالية و تحدياتها. فقد رأى العديد من المشاركين في الأكاديمية أنهم استفادوا بشكل أكبر من خلال دراسات الحالة المقارنة لبلدان أخرى. و قد سمح المعرفة المكتسبة حول العدالة الانتقالية للمشاركين بتطبيق دروس من جميع أنحاء العالم على ظروف بلدانهم. و في حين أنه لا توجد "وصفة سحرية" للعدالة الانتقالية، يجب على الناس و المنظمات العاملين في مجال العدالة الانتقالية أن يدركوا و يميزوا الخطوات الناجحة و تلك الأقل نجاحًا ضمن حالات مختلفة و عبر الوقت. كما ينبغي تدريبهم على تحديد و تكييف الدروس الملائمة مع سياقهم المحدد.

و ينبغي أيضًا للتدريبات، و لا سيما تلك التي لا يقودها السكان المحليون، أن تعطي الأولوية لبناء القدرات على حساب وصف و تقديم التوصيات. فقد ركزت الأكاديمية على التثقيف و بناء القدرات لدعم المشاركين في وضع و تنفيذ استراتيجيات و أنشطة العدالة الانتقالية المحلية. و قد سعت هذه المنهجية إلى مخاطبة احترافية مجال العدالة الانتقالية و تدويله، و الذي كثيرًا ما يتعرض لانتقادات بسبب فرض آراء الخبراء الخارجيين على المجتمعات المحلية. و من شأن اتباع نهج غير إلزامي، مثل النهج الذي تستخدمه الأكاديمية، أن يخفف من ترسيخ الأفكار الدولية و يسهل التفكير و الخطاب المحلي بشأن سبل المضي قدمًا على المستوى المجتمعي و القطري و الإقليمي.

و ينبغي أن تركز المشاريع على الشمولية، و لا سيما باستخدام أشكال العدالة الانتقالية القائمة على

المشاركة. فقد تعلم المشاركون في الأكاديمية أن الشمولية ترتبط باستدامة و نجاح التدخلات. و مع الوقت، يجب أن تعالج العدالة الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا الاحتياجات المحددة للعديد من الفئات الضعيفة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، النساء و الأطفال و اللاجئين. و تساعد النهج التشاركية التي تشرك المجتمعات المحلية بشكل مباشر في تحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحًا، و تمكن تلك المجتمعات من التأثير على مسار العدالة الانتقالية. و لذلك ينبغي أن تؤكد مشاريع العدالة الانتقالية على أهمية مسألة الشمولية و المشاورات المجتمعية من أجل المساعدة في سماع أصوات الفئات الأكثر ضعفًا.

كما ينبغي أن تشمل التدريبات على مكون حضانة المشاريع و الذي يتضمن تقديم منح فرعية. فقد مكن هذا الجانب المتعلق بحضانة المشاريع في الأكاديمية المشاركين من وضع و تنفيذ المشاريع التي يختارونها بتوجيه من الشركاء في الاتحاد. و بما أن أصحاب المصلحة في المجتمع يدركون بالفعل السياق المحلي و الاحتياجات و العقبات، رغم أنهم غالبًا ما يكافحون للحصول على التمويل، و خاصة في سياقات النزاع أو انعدام الأمن، فقد تكون المنح الفرعية ضرورية لتحقيق المشاريع المحلية. و لكي تكون برامج التدريب فعالة، ينبغي أن توفر التمويل الذي يمكن المشاركين من تحمل المخاطر، و تطبيق معارفهم و مهاراتهم الجديدة، و تحقيق تطلعاتهم في مجال العدالة الانتقالية. كما أن المنح التي تشكل جزءًا من البرامج غير الإلزامية تسمح أيضًا للمانحين بإنشاء مشاريع تركز على احتياجات المجتمع المحلي بدلًا من تلبية مصالح المانحين.

و ينبغي للمدربين أن يقيموا علاقة قوية مع المشاركين و أن يكونوا ملتزمين التزامًا تامًا بإشراك احتياجاتهم و مشاركتهم. فقد أعرب المشاركون عن تقديرهم لتوظيف شركاء الاتحاد لأهدافهم منذ بداية أعمال الأكاديمية. و بالإضافة إلى ذلك، بنى الشركاء علاقة متينة مع المشاركين باستخدام اللغة العربية قدر الإمكان و ضمان أقصى مشاركة لجميع الحضور. فالعلاقة المبنية على الثقة هي أمر جوهري لتمكين المناقشات الصريحة بشأن المواضيع الحساسة، و التي تعتبر شرطًا أساسيًا لتقييم الاحتياجات و التحديات. و بما أن العديد من الانتهاكات المرتبطة بالنزاع، مثل العنف الجنسي أو التعذيب، تنطوي على روايات شخصية عميقة، ينبغي للمدربين أن يكسبوا ثقة المشاركين من أجل تحقيق القدر الأكبر من نتائج التدريب.

كما ينبغي أن تتم الدورات التدريبية بلغة المشاركين الأم. فقد تم إجراء الورشات التدريبية و الاتصالات الرئيسية في الأكاديمية باللغة العربية أو من خلال الترجمة الفورية من اللغة الإنكليزية. أما التدريبات الأخرى في مجال العدالة الانتقالية للمشاركين في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا فلم تشمل عادة استخدام اللغة العربية أو خدمة الترجمة الفورية، مما حال دون حضور المتحدثين باللغة العربية فقط. و نظرًا لأن الأكاديمية صممت لتكون متاحة للمتحدثين باللغة العربية فقط، فقد شملت عددًا أكبر من الجهات الفاعلة الشعبية مقارنة مع التدريبات الغير مخصصة للناطقين بالعربية. كما رأى المشاركون بأن استخدام لغتهم الأم سهل للغاية تعاملهم مع الميسرين و مع بعضهم البعض. و للإشارة إلى مستوى المدربين لتوظيف اللغة المحلية و الرغبة في استخدامها، يجب إجراء التدريبات بلغة المشاركين الأم أو على الأقل من خلال الترجمة الفورية.

و ينبغي أيضًا أن تعقد التدريبات في بلد عايش أو مر بمرحلة انتقالية، إن أمكن. فقد رأى بعض المشاركين أن الأكاديمية كانت ستكون أكثر فعالية لو أنها عقدت في بلد مر بتجربة العدالة الانتقالية، حيث كان من

الممكن للزيارات الميدانية و الاجتماعات مع أصحاب المصلحة الرفيعي المستوى، و لا سيما أولئك الذين مروا بتجارب حديثة في مجال العدالة الانتقالية، أن تضيف إلى المنهاج و تكمّله. غير أن المخاوف الأمنية و قيود التأشيرات استلزمت عقد الورشات التدريبية في ماليزيا، و هي بلد مستقر لا يشكل تحديات أمام منح التأشيرات بالنسبة للمشاركين. و إذا لم يكن بالإمكان عقد التدريبات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ينبغي أن يسعى منظمو التدريبات جاهدين إلى دعوة الجهات الفاعلة التقليدية و غير التقليدية المعنية بالعدالة الانتقالية و التي خاضت تجارب النزاع و المساءلة و المصالحة.

و كذلك ينبغي أن تسلط التدريبات الضوء على المخاوف الأمنية و استراتيجيات التحايل. فقد أعرب المشاركون عن اعتقادهم بأن إدراج التدريب العملي و الموارد و المنابر لتبادل الأفكار، و لا سيما بشأن الأمن، هو أمر حاسم لنجاح مشاريعهم. إذ أن تقييمات المخاطر و استراتيجياتها تشكل جزءًا لا يتجزأ من أي نشاط في حالات النزاع أو انعدام الأمن، و يجب إدراجها في التدريبات. و لذلك ينبغي للجهات المانحة التي تمول المشاريع في سياقات شديدة الخطورة أن توفر أو تمول تدريبات حول الأمن المادي و الافتراضي بغية زيادة فعالية المشاريع و كفاءتها إلى أقصى حد ممكن.

تأليف سارة برادشو و فتحي زبار بالنيابة عن التحالف الدولي لمواقع الضمير.

[1] تعتبر الجزائر و البحرين و مصر و إيران و العراق و إسرائيل و الأردن و الكويت و لبنان و ليبيا و المغرب و عمان و فلسطين و قطر و السعودية و السودان و سوريا و تونس و الإمارات العربية المتحدة و اليمن، و دول آخرى، جزءًا من منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

[2] لأغراض المشروع، عادة ما تشير الجهات الفاعلة التقليدية إلى صانعي السياسات و المحامين و غيرهم من الممارسين الذين يرتكز عملهم على فكرة أن الدولة هي الوكيل الرئيسي في الجهود الانتقالية. وع ادة ما تشمل الجهات الفاعلة غير التقليدية الناشطين و المربين التعليميين و منظمات المجتمع المدني و المجموعات النسائية و جماعات الضحايا و الزعماء التقليديين و الدينيين.

[3] تشمل العدالة الانتقالية التشاركية العمليات التي تشارك فيها المجتمعات المحلية كصناع قرار في كل مرحلة. في حين تتضمن أشكال المشاركة الأقل المشاورات و توفير المعلومات لصانعي السياسات.

[4] يحلول نهاية ورشة العمل الثانية، طلب الاتحاد من خمسة من المشاركين الأصليين الأربعة و العشرين الانسحاب بسبب عدم استجابتهم أو عدم قدرتهم على الوفاء بالالتزامات المطلوبة من قبل الأكاديمية.

بعض الطلاب أثناء القيام بافتتاح نصب تذكاري للإبادة الجماعية في مقاطعة تاكيو.
مصدر الصورة: مركز التوثيق في كمبوديا (Makara Ouch).

الفصل الخامس: توثيق المجتمع المدني و المساءلة الجنائية

توثيق حقوق الإنسان من قبل المجتمع المدني

إن من شأن توثيقات حقوق الإنسان أن تجعل صوت الضحايا مسموعًا، و أن تصوغ فهم الجمهور للتاريخ، و أن تسهم في المساءلة الجنائية و غير الجنائية. و غالبًا ما تكون منظمات المجتمع المدني أول المستجيبين خلال النزاعات المسلحة و الأزمات الإنسانية، حيث تجمع الأدلة التوثيقية و المادية و الشهادات التي لا تقدر بثمن. و في مناطق الحرب، تكون منظمات المجتمع المدني في الغالب المصدر الوحيد الموثوق للمعلومات الدقيقة، و خاصة في غياب تعاون الدولة. و بناء على ذلك، تتمتع منظمات المجتمع المدني بإمكانية كبيرة لجمع الأدلة و حفظها و رفع مستوى الوعي بها بغية تحقيق المساءلة الجنائية. و قد أدت جهود التوثيق من قبل منظمات المجتمع المدني إلى استحداث و إكمال الإجراءات الحكومية و إجراءات ما بين الحكومات و الإجراءات غير الحكومية دعمًا للمساءلة الجنائية و التوعية العامة و التعليم و تخليد الذكرى.

تاريخ و دور توثيقات المجتمع المدني في المساءلة الجنائية

لقد عملت منظمات المجتمع المدني على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان بفعالية لمدة قرنين على الأقل، و ذلك منذ نشر منظمات المجتمع المدني لشهادات من العبيد السابقين و مناصري حركة إلغاء العبودية حول تجارة العبيد عبر الأطلسي من أجل تغيير المشاعر المتعلقة بالعبودية. و على الرغم من ظهور الحركة الدولية الحديثة لحقوق الإنسان في الستينيات، إلا أن منظمات المجتمع المدني لم تستخدم التوثيق لإلهام المساءلة الجنائية حتى التسعينات. و يعزى هذا التأخير جزئيًا إلى عهد الحصانة السيادية و التسويات التي كانت في صالح النظام السياسي و السلام و الأمن، و التي حلت بطبيعة الحال محل العدالة الجنائية. و بناء على ذلك، فقد ركز العمل في مجال حقوق الإنسان خلال هذه الفترة على التوثيق من أجل زيادة الوعي و منع انتهاكات حقوق الإنسان و التخفيف منها بدلًا من المساهمة في الملاحقات الجنائية. و قد قللت نهاية الحرب الباردة، إن لم تكن قد أزالت، العوائق السياسية أمام المسؤولية الجنائية الفردية على الصعيد الدولي. و عندما تحققت آليات الإنفاذ الدولية من قبيل المحاكم المخصصة في التسعينيات، بدأت منظمات المجتمع المدني بدعم المساءلة الجنائية من خلال جهودها في مجال التوثيق.

نظرة عامة على دراسات الحالة: كمبوديا، و يوغوسلافيا السابقة، و غواتيمالا

يعرض هذا الفصل ثلاث دراسات حالة لمنظمات المجتمع المدني التي ساهم عملها التوثيقي منذ التسعينات في المساءلة الجنائية في بلدانها و الممارسات الجيدة لتوثيق حقوق الإنسان.

تصف دراسة الحالة الأولى أعمال مركز التوثيق في كمبوديا الذي أنشئ رسميًا في عام 1997، و الذي دعم الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. و يحوي مركز التوثيق في كمبوديا على أضخم أرشيف لتاريخ الخمير الحمر، بما في ذلك 900.000 صفحة من الوثائق، و 11.000 صورة، و أكثر من 8.000 مقابلة. و بالإضافة إلى استخدام توثيقات مركز التوثيق في كمبوديا كمبرر لإنشاء الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، فقد تم استخدامها أيضًا لدعم التحقيقات و المحاكمات، و توفير المعلومات الدالة و تثقيف العامة

حول أهمية المساءلة الجنائية. و تغطي الدروس المستفادة من مركز التوثيق في كمبوديا أهمية التوثيق المنهجي و المؤسسي، و شفافية التمويل، و تحقيق التوازن بين التوثيق الموضوعي و الرغبة في إحداث التغيير الاجتماعي.

و تغطي دراسة الحالة الثانية عمل مركز القانون الإنساني، و الذي يعد أكبر مركز توثيق في يوغوسلافيا السابقة و يحوي على أكثر من 30.000 تصريح من الضحايا و الشهود على جرائم فترة الحرب. و بدأت توثيقات المركز في عام 1992 و استخدمت كدليل في المحكمة و كذلك لتحسين فهم المدعين العامين السياقي للجرائم و تقديم المعلومات الدالة في التحقيقات. و يشارك مركز القانون الإنساني دروسًا حول الموضوعية في التوثيق لمكافحة اتهامات التحيز و مبدأ "عدم الإضرار" في إجراء المقابلات مع الضحايا و الشهود.

أما دراسة الحالة الثالثة و النهائية فهي تورد تفاصيل عمل مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا لإثبات جرائم الفظائع المرتكبة خلال النزاع المسلح الداخلي هناك. فمنذ عام 1997، تقوم المؤسسة بإجراء تحقيقات الطب الشرعي المتعددة التخصصات للمساهمة في إثبات الأدلة على الجرائم المرتكبة خلال هذه الفترة. و قد استخدامت أدلة الطب الشرعي من مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا لتأكيد شهادة الشهود، و ربط مرتكبي الجرائم بجرائمهم، و توفير جدول زمني للأحداث، و إثبات النية. كما يقوم هذا القسم بتقديم التوصيات بشأن الحاجة إلى الاستفادة من أوجه التآزر بين أدلة الطب الشرعي و الشهادات، و كذلك كيفية منح أدلة الطب الشرعي الفرصة للضحايا لإسماع أصواتهم في عملية العدالة الجنائية.

نظرة على خلفية عهد الخمير الحمر في كمبوديا

BACKGROUND ON THE KHMER ROUGE ERA IN CAMBODIA

سيطرت القوات الشيوعية المعروفة باسم الخمير الحمر في 17 نيسان/أبريل 1975 على كمبوديا و أنشأت دولة كمبوتشيا الديمقراطية. و قد تسببت سياسات و ممارسات الخمير الحمر على مدى ما يقرب من أربع سنوات في وفاة 1.4 إلى 2.2 مليون شخص. و استمرت حملة الارهاب و التعذيب و الإعدام التي قام بها النظام إلى أن غزت القوات الفيتنامية العاصمة في 7 كانون الثاني/يناير 1979، علمًا بأن الخمير الحمر نجوا رغم ذلك و لكن كعصابة حتى عام 1998.

و في تشرين الثاني/نوفمبر 1998، أوفدت الأمم المتحدة فريقًا من الخبراء حول كمبوديا إلى كل من كمبوديا و تايلند لتحديد طبيعة الجرائم التي وقعت في عهد الخمير الحمر. و قد وجد فريق الخبراء أدلة مادية كافية و شهادات لشهود من شأنها تبرير الإجراءات الجنائية ضد قيادة الخمير الحمر. و تحقيقًا لهذه الغاية، أوصوا بأن تكلف الأمم المتحدة محكمة دولية مخصصة للتحقيق في مزاعم الإبادة الجماعية و الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية و ملاحقاتها. بيد أن حكومة كمبوديا أعربت عن اعتقادها بأن محكمة محلية تستطيع بمساعدة من الأمم المتحدة أن تتعامل مع هذه الجرائم. و في عام 2003، أبرمت الأمم المتحدة و حكومة كمبوديا اتفاقًا يحكم بإنشاء و تشغيل الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا لحل هذه المسألة. و بموجب هذا الاتفاق، ستنشئ كمبوديا الدوائر الاستثنائية في إطار القانون المحلي، غير أن المحكمة ستحمل طابعًا دوليًا و تشرك كلًا من الكمبوديين و الأجانب. و سيتم تكليف هذه الدوائر الاستثنائية بمقاضاة كبار قادة كمبوتشيا الديمقراطية و أولئك المسؤولين بشكل أكبر عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي و المحلي، و التي وقعت بين 17 نيسان/ابريل 1975 و 6 كانون الثاني/يناير 1979.

حول مركز التوثيق في كمبوديا

مركز التوثيق في كمبوديا هو منظمة محلية غير حكومية معنية بتسجيل و حفظ تاريخ الخمير الحمر بغية

أحد الناجين يقود مناقشة مع أعضاء من مبادرة توثيق حقوق الإنسان في جنوب السودان في منظمة "شباب من أجل السلام" في كمبوديا في كانون الأول/ديسمبر 2016.

المساعدة في تعزيز سيادة القانون و المصالحة في كمبوديا. و تنبع أصول المركز من قانون العدالة للإبادة الجماعية في كمبوديا، و هو قانون أمريكي صدر في نيسان/أبريل 1994. و قد فرض هذا القانون إنشاء مكتب أمريكي للتحقيق في الإبادة الجماعية في كمبوديا، و الذي قام بتقديم منحة إلى جامعة ييل (Yale University) للبحث في الإبادة الجماعية و الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في كمبوديا. و قد أسست جامعة ييل مركز التوثيق في كمبوديا كمكتب ميداني لتمكين أبحاثها منذ عام 1995 و حتى نهاية عام 1996، عندما انتهى تمويل المنحة. و في عام 1997، أصبح مركز التوثيق في كمبوديا الكيان المستقل الذي نعرفه اليوم.

و يعتبر مركز التوثيق في كمبوديا و على نطاق واسع أول جهد موثوق به لتجميع و تحليل و حفظ و نشر تاريخ الخمير الحمر. و هو يحوي أكبر مجموعة من الوثائق الأولية عن الخمير الحمر في العالم، و قد لعب دورًا محوريًا في مكافحة الإفلات من العقاب في كمبوديا. و حتى حزيران/ يونيو 2017، جمع المركز أكثر من 900.000 صفحة من وثائق الخمير الحمر؛ و 11.000 صورة فوتوغرافية و 8.000 مقابلة مع الناجين؛ و غيرها من المواد، مثل وثائق من حكومات أجنبية و لقطات أفلام فيديو معاصرة، توضح التاريخ المحيط بالخمير الحمر. كما أنشأ المركز مجموعة واسعة من المواد الإعلامية، كالأفلام الوثائقية، و المنشورات العلمية، و السيناريوهات المسرحية، و الأغاني التذكارية.

ساعدت توثيقات مركز التوثيق في كمبوديا على تبرير الحاجة إلى إنشاء الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، و التي استخدمت منذ ذلك الحين توثيقات المركز للدلالة على الشهادات أو الأدلة المحتملة، و لفهم دور بعض الأفراد في الجرائم. و قد استجاب المركز لاحتياجات الضحايا و أسرهم من خلال تنفيذ مشاريع لمعالجة طلبات الضحايا القانونية للحصول على التعويضات، و لا سيما تلك المتعلقة بتخليد الذكرى و الثقافة العامة. و أخيرًا، عمل المركز على رفع الوعي المحلي و الدولي حول الحاجة إلى المساءلة الجنائية في كمبوديا.

التوثيقات المستخدمة لمساعدة الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا بشكل مباشر

ساعدت الشهادات و الأدلة التوثيقية التي جمعها مركز التوثيق في كمبوديا على تبرير إنشاء الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا من خلال التأكيد على ارتكاب جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي و الكمبودي من خلال توثيقاته الواسعة. و عندما زار فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة كمبوديا في عام 1998، قام مركز التوثيق بتزويدهم بمواقع الآلاف من مراكز الإعدام و المقابر الجماعية، فضلًا عن شهادات الشهود التي تؤكد أسباب الوفاة. و كان هذا التوثيق المشترك مفيدًا أيضًا لأنه أعطى خلفية عن دور أفراد معينين بوصفهم إما جناة مباشرين أو من بين أولئك الذين اضطلعوا بأدوار قيادية أو إشرافية.

و منذ تأسيس الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، قام مركز التوثيق في كمبوديا بدعم تحقيقاتها و محاكماتها، و ذلك من خلال توفير مجموعة واسعة من التوثيقات و الشهادات و الأفلام و الصور، كل ذلك في ظل غياب اتفاق رسمي مع المحكمة. و قد أعطت أبحاث المركز الدوائر الاستثنائية أدلة على الشهود المحتملين و أدلة توثيقية ذات صلة، كما أوضحت دور أفراد معينين في الجرائم. و قد طلب المحققون و المدعون العامون و محامو الدفاع التابعون للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا من مركز التوثيق و بشكل منتظم، طلبوا الحصول على وثائق تساعدهم في تأكيد أو تحسين أو ضبط عملهم. و في الواقع، اعترفت الدوائر الاستثنائية بشكل صريح بأن المواد التوثيقية من مركز التوثيق قد دعمت عمل المحكمة بشكل كبير، و خاصة في ضوء التحديات المستمرة التي تواجهها الدوائر الاستثنائية. و منذ حزيران/يونيو 2017، ساهم مركز التوثيق في كمبوديا بما يقدر بـ 3.5 مليون دولار من الدعم العيني، معظمه في شكل أدلة.

التوثيقات المستخدمة لإقامة حق الضحايا في الحصول على التعويضات

تعترف الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا في أحكامها بمشاريع محددة بوصفها قادرة على الوفاء بالتعويضات الجماعية أو المعنوية التي يسعى إليها الضحايا المشاركون في المحاكمة كأطراف مدنية. و بناء على ذلك، فقد اعترفت الدوائر الاستثنائية بعمل مركز التوثيق في التعليم و بناء الذاكرة على أنه جبر أو تعويض. و على سبيل المثال، تضمنت طلبات الأحزاب المدنية في قضية (002/01) ثلاثة عشر مشروعًا، ميزت المحكمة أحد عشر مشروعًا منها بأنها تعويضات، و تم تنفيذ مشروعين من قبل مركز التوثيق. و كان الهدف من أحد المشاريع إنشاء مساحات دائمة للمعارض في خمس ولايات لتثقيف الجمهور بشأن الخمير الحمر. فيما اقترح المشروع الثاني إدراج فصل عن التحركات السكانية القسرية و عمليات الإعدام في "تول بو شري" في دليل للمعلمين الكمبوديين، و هو ما سيتم توزيعه (و قد تم توزيعه بالفعل) في دليل محدث بعد إصدار الحكم في القضية (002/01). و في القضية (002/01)، و من أصل ثلاثة و عشرين مشروعًا يجري النظر فيها من قبل الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا بوصفها تعويضات محتملة، تم طرح ثلاثة مشاريع من قبل مركز التوثيق في كمبوديا. أما مشاريع مركز التوثيق فهي ستركز على تدريب المعلمين و الثقافة العامة، بما في ذلك من خلال إقامة معارض أكثر استدامة؛ و النشر الدولي و المحلي الأوسع نطاقًا للمعلومات حول تاريخ كمبوتشيا الديمقراطية.

التوثيقات المستخدمة لرفع الوعي حول المساءلة الجنائية

يدرك مركز التوثيق في كمبوديا كيف يمكن استخدام السجلات لتثقيف و دعم المساءلة الجنائية، و دفع التغيير السياسي و الاجتماعي. و فيما يتعلق بالتعليم النظامي، فقد عمل مركز التوثيق في كمبوديا بشكل وثيق مع وزارة التعليم و الشباب و الرياضة في كمبوديا، و التي تستخدم المناهج الدراسية المزودة من

مركز التوثيق لتعليم تاريخ الخمير الحمر في جميع المدارس الثانوية. و يتضمن دليل المعلم المرتبط بالمنهج الدراسي أنشطة تتعلق بتعريفات الإبادة الجماعية و التحويل القسري فضلًا عن المناقشة الإضافية للجرائم في "تول بو شري". و فيما يتعلق بالطبعات اللاحقة من دليل المعلم، يعتزم مركز التوثيق في كمبوديا إدراج فصول إضافية عن الاستنتاجات و الأحكام القانونية الصادرة عن الدوائر الاستثنائية.

و من أجل تعزيز التعافي و التوعية بأهمية المساءلة الجنائية، ألهم أرشيف مركز التوثيق في كمبوديا مجموعة متنوعة من الأعمال الفنية و الأدبية و الأكاديمية. و على الصعيد الدولي الأوسع، دعم مركز التوثيق صناع السينما في استكشاف الجرائم الفظيعة للخمير الحمر، و الدوائر الاستثنائية و المصالحة. كما حافظ المركز على العديد من المواقع الإلكترونية التي توفر إمكانية الوصول إلى التقارير و الأخبار و غيرها من القصص عن تاريخ الخمير الحمر و عمل الدوائر الاستثنائية. و من أبرز هذه المواقع هو الموقع الذي يدار بصورة مشتركة، و هو "مراقب المحكمة في كمبوديا" الذي يغطي الشؤون اليومية للدوائر الاستثنائية، حيث يقوم بتلخيص جلسات الاستماع العامة، بما في ذلك شهادة الشهود؛ و يحلل القضايا التي تواجه الدوائر الاستثنائية.

و أخيرًا، أجرى مركز التوثيق في كمبوديا توعية عامة حول تاريخ الخمير الحمر و الدوائر الاستثنائية معًا. و يعقد مركز التوثيق كل ثلاثة أشهر منتديات قروية في المجتمعات النائية و يشجع أفراد المجتمع على مناقشة تجاربهم و مشاهدة أفلام و عروض مركز التوثيق حول تاريخ الخمير الحمر و عمل الدوائر الاستثنائية. و بالإضافة إلى ذلك، و خلال جلسات الاستماع العامة الهامة، كتلك التي يتم فيها إصدار الأحكام، يستضيف مركز التوثيق عروضًا حية للجلسات في جميع أنحاء البلاد. و فيما يتعلق بتمكين مشاركة الناجين، فقد يسر مركز التوثيق حضورهم في جلسات الاستماع العلنية التي عقدتها الدوائر الاستثنائية من خلال نقل الناجين إلى المحكمة في "بنوم بنه".

الدروس المستفادة و التوصيات

يجب أن تعتمد منظمات التوثيق منهجية بحثية موضوعية و رسمية. فقد كان الدفاع في القضية (002) مشككًا في حيادية مركز التوثيق في كمبوديا و حاول استكشاف سبب قيام المركز بخيارات معينة، مثل تحديد أولويات مصادر محددة. و قد أراد الدفاع أن يحدد ما إذا كان الموثق متحيزًا إلى جمع أدلة إدانة (تصب في مصلحة الادعاء) على حساب أدلة براءة (تصب في مصلحة الدفاع). و قد أدرك مركز التوثيق من خلال تجاربه بأن منهجية رسمية لكل مرحلة من مراحل عمل التوثيق، كجزء من تنظيم و مأسسة العمل التوثيقي، من شأنها أن تساعد في الإجابة عن الأسئلة حول سبب اتخاذ بعض الخيارات أثناء مكافحة المخاوف المتعلقة بالموضوعية.

ينبغي أن توجه أعمال التوثيق عن طريق قواعد منهجية و مؤسسية. فلكي يصبح التوثيق مقبولًا في المحكمة، يجب أن يكون وثيق الصلة، و أن يكون له قوة إثباتية، كما ينبغي أن يكون موثوقًا و حقيقيًا. فعلى سبيل المثال، طلب الدفاع في القضية 002/01 فيما إذا كان لدى مركز التوثيق في كمبوديا أي بروتوكولات محددة لتحديد صحة السجلات و سلسلة العهدة الخاصة بها، و كان الرد من مدير المركز بأنه تم الاعتماد على بروتوكولات مكتوبة رسمية. و قد وجد مركز التوثيق أن تنظيم عمل التوثيق، بما في ذلك البروتوكولات المكتوبة لتحديد صحة السجلات و سلسلة العهدة و عوامل أخرى تساعد على قبولها، هو أمر ضروري لتحقيق المصداقية الحقيقية. كما أنه من شأن المأسسة أن تمكن أي موظف من الإدلاء بشهادته حول منهجية التوثيق في حال تم اعتبار الشخص الذي تلقى الوثائق غير متاح للإدلاء بالشهادة.

مشاركون من الشباب أثناء تأملهم في منظمة شباب من أجل السلام، و هي مبادرة مجتمعية للذاكرة في كمبوديا تدعم مراكز تعلم السلام المجتمعية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحويل مواقع القتل الجماعي إلى مراكز للحوار و التذكر و بناء السلام.

ينبغي أن تسعى منظمات التوثيق جاهدة إلى تحقيق الشفافية حول مانحيها و علاقاتها مع الشركاء. فمصادر التمويل و العلاقات تؤثر على الاستقلالية المتصورة لجهود التوثيق. و على سبيل المثال، تساءل الدفاع في القضية 002 عن كيفية تمكن مركز التوثيق في كمبوديا من تلقي وثائق من مصادر مختلفة، و لا سيما حكومة كمبوديا، و كيف أثرت المساهمات المالية على اتجاه التوثيق. و قد شهد نائب مدير مركز التوثيق بأن حكومة كمبوديا قد أعطت المركز الإذن بجمع الوثائق المتعلقة بالخمير الحمر من أي شخص و في أي مكان، كما أوضح مدير المركز النطاق الواسع للبحث الذي تقوم به المنظمة عن السجلات. و لقد ساعدت شفافية مركز التوثيق فيما يتعلق بالعمل المحدد الذي خصصت له أموال معينة، ساعدت في التغلب على الادعاءات بأن تمويله كان مشروطًا بوجود تحقيقات معينة أو كان نتيجة لها.

كما ينبغي لجهود التوثيق أن توازن بين الحاجة إلى كونها غير منحازة و دورها كأدوات للتغيير السياسي و الاجتماعي. فمن متطلبات التوثيق الحقيقي أن يكون مستقلًا عن جداول الأعمال السياسية و القانونية؛ إلا أن ذلك يتعارض مع وظيفته كأداة تعليمية للتغيير السياسي و الاجتماعي. و يدرك مركز التوثيق في كمبوديا هذا التوتر تمامًا لأنه يقوم بأدور مزدوجة في تقديم أدلة الطب الشرعي إلى الدوائر الاستثنائية في المحاكم من ناحية و تثقيف العامة من ناحية أخرى. و قد وجدت المنظمة بأن التوثيق لا يمتلك القدرة على دفع النتائج المباشرة مثل أدلة الطب الشرعي فحسب، بل يمكنه أيضًا أن يدفع النتائج غير المباشرة مثل التعليم و تخليد الذكرى. و لا يرى مركز التوثيق بأن هذه المخرجات هي تنافسية بالضرورة طالما أن المنظمة تؤكد بوضوح استقلاليتها و حيادها و تعبر بصراحة عن وجهة نظرها في التوثيق كمسعى متعدد الأغراض.

توثيق مركز القانون الإنساني في يوغوسلافيا السابقة [12]

نظرة على خلفية الصراعات المسلحة في يوغوسلافيا السابقة

اتسمت الصراعات المسلحة في يوغوسلافيا السابقة في التسعينات بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق

شباب أثناء تعلمهم ماضي كمبوديا العنيف من خلال برنامج مسرحي.
مصدر الصورة: معهد السلام في كمبوديا – شباب من أجل السلام

يقوم مركز و مقبرة سريبرينيتسا-بوتوكاري التذكاري، و هو عضو في التحالف الدولي لمواقع الضمير، في كل عام و في ذكرى الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا في عام 1995، يقوم بدفن رفات من تم تحديد هويتهم حديثًا من ضحايا الإبادة الجماعية التي أودت بحياة أكثر من 8000 مسلم بوسني من الرجال و الفتيان.

مصدر الصورة: مركز و مقبرة سريبرينيتسا-بوتوكاري التذكاري.

الإنسان و انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. فمعظم الذين فقدوا أرواحهم من بين 130.000 شخص كانوا من المدنيين الذين قتلوا جراء جرائم فظيعة. و لأن المؤسسات المحلية لم تكن قادرة أو غير راغبة في توفير حلول قانونية لهذه الحالة، أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام 1993 لمقاضاة الجناة. و في عام 2004، أعلن مجلس الأمن إكمال عمل تلك المحكمة و دعا المحاكم المحلية إلى تحمل عبء عملها بوصفها المحافل القضائية للمحاكمات.

حول مركز القانون الإنساني

مركز القانون الإنساني هو مبادرة محلية أنشأها ناشط صربي في عام 1992، في بداية النزاعات المسلحة، من أجل رصد و توثيق الانتهاكات. و على مر السنين، أصبح هذا المركز أهم مركز للتوثيق في يوغوسلافيا السابقة يضم أرشفة مهنية للجرائم الفظيعة منذ التسعينات. و يتضمن أرشيف مركز القانون الإنساني أكثر من 95% من التسجيلات الصوتية و المرئية لمحاكمات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، و التي لا تتوفر في مكان آخر على الإنترنت، و حوالي 30.000 تصريحًا من الضحايا و الشهود، و أرشيفًا إعلاميًا لأعداد و إصدارات الصحف في زمن الحرب، و توثيقات المحاكم، و أنواع أخرى من الوثائق. و منذ عام 2005، و بالتعاون مع مركز القانون الإنساني في كوسوفو و دوكومنتا (و الذي مقره في كرواتيا)، أجرى المركز أبحاثًا عن حالات الوفاة و الاختفاء ذات الصلة بالنزاع في سياق مشاريعه حول الخسائر البشرية التي تهدف إلى إنشاء سجل شامل و دقيق لضحايا النزاعات المسلحة في التسعينات، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو العمر أو الإعاقة أو فيما إذا كان الشخص الضحية مقاتلًا أو مدنيًا.

و نظرًا للسمعة الممتازة التي يتمتع بها هذا المركز، فإن العديد من الضحايا و الشهود و حتى الجناة السابقين في البوسنة و كرواتيا و كوسوفو قد برزوا من خلال المنظمة، مما قاد المدعين العامين إلى الضحايا و الشهود و الأدلة. فعلى سبيل المثال، قام أحد أفراد وحدة شرطة سكوربيونز في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بتسليم مركز القانون الإنساني الفيديو الوحيد المعروف عن إعدام مجموعة من الشبان و الصبية من سريبرينيتسا. و قد كان الفيديو دليلًا محوريًا في صربيا ضد أربعة من أعضاء سكوربيونز؛ و ضد عضو آخر من سكوربيونز في كرواتيا؛ و في ست قضايا ضمن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ضد مسؤولين سياسيين و عسكريين و رجال شرطة رفيعي المستوى. كما تم بث الفيديو أكثر من 500 مرة خلال شهرين، سواء في صربيا أو على الصعيد الدولي، بغرض رفع التوعية.

و قد استعان المدعون العامون بتوثيقات مركز القانون الإنساني لتحسين فهمهم السياقي للجرائم؛ كدلالات للتحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة و مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا، و كذلك من خلال تحديد الضحايا المحتملين أو الشهود أو الأدلة؛ و كدليل أمام المحاكم المحلية. و قام مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في عشرات الحالات بالتواصل مع مركز القانون الإنساني للمساعدة في جمع المعلومات ذات الصلة.

كما استعان مركز القانون الإنساني بالتوثيق لرفع التوعية حول الجرائم الفظيعة و للمناصرة من أجل المساءلة. أما فيما يتعلق بالمساءلة الجنائية، فقد قام المركز بتمثيل الضحايا و أسرهم و استخدم توثيقاته لدعم المطالبات القانونية أثناء إجراءات التعويض. كما قامت المنظمة بنشر تقارير و أفلام و أطلقت موقعًا تفاعليًا على شبكة الإنترنت يتضمن معلومات عن الجرائم الفظيعة التي لم يحاسب عليها أي جناة، و ذلك على أمل زيادة الإرادة السياسية اللازمة للقيام بالمحاكمات. أما بخصوص بمبادرات تخليد الذكرى، فقد دعا المركز إلى إنشاء نصب تذكاري في موقع أحد المقابر الجماعية.

التوثيقات المستخدمة لمساعدة المحاكمات بشكل مباشر

يقوم فريق البحث التابع لمركز القانون الإنساني بمعالجة و تحليل العديد من المواد المتعلقة بالجرائم الفظيعة، بما في ذلك الوثائق و المواد السمعية البصرية من قسم أرشيف المركز، و أرشيفات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة و محاكم جرائم الحرب المحلية في المنطقة، و تقارير وسائل الإعلام الإخبارية، و وثائق من مجموعات المجتمع المدني أو مجموعات الضحايا الأخرى، و الكتب و المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت. كما يحدد الفريق الضحايا و الشهود و الجناة و يقوم بأخذ أقوالهم.

و بعد تحليل البيانات و كذلك الوثائق العسكرية و الوثائق التابعة للشرطة و غيرها من الوثائق، يعيد المركز بناء الجرائم و يحدد الجناة. كما يقوم المركز بإعلان هذه التحليلات و تقديمها إلى مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا على شكل شكاوى جنائية و ملفات تحليلية تهدف إلى توجيه انتباه الادعاء إلى الجرائم و الجناة. و لقد ساعدت المقابلات التي أجراها مركز القانون الإنساني المنظمة على تحديد الضحايا و الشهود الرئيسيين من أجل الملاحقة القضائية.

> "العظام خير دليل ... فهي لا تكذب و لا تنس"
>
> – كلايد سنو*

و قدم الفريق القانوني التابع لمركز القانون الإنساني منذ عام 2008 خمسة عشر شكوى جنائية إلى مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا، و التي احتوت على أدلة كافية لدفع المدعين العامين إلى بدء الإجراءات الجنائية. و منذ نيسان/أبريل 2017، وجدت خمس شكاوى جنائية طريقها إلى المحاكمة، فيما تزال ست شكاوى أخرى في مرحلة ما قبل التحقيق أو التحقيق.

و منذ عام 2011، قام مركز القانون الإنساني بتجميع ملفات حول الوحدات الخاضعة للسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لصربيا، و التي ارتكبت جرائم و أفلتت من العقاب في البوسنة و كرواتيا و كوسوفو. و تحلل هذه الملفات عمليات الوحدات العسكرية و وحدات الشرطة التي كانت نشطة في مكان وقوع الجرائم الفظيعة خلال الصراعات المسلحة في التسعينات. كما تتضمن الملفات معلومات حول الجناة منذ تاريخ ارتكاب جرائمهم، كمناصبهم الحالية؛ مع التركيز على الأفراد الذين يشغلون مناصب عامة حاليًا؛ و وصفًا حقيقيًا للأحداث؛ و الأدوار الجنائية للوحدات و الجناة المعنيين؛ و قائمة بالأدلة و المصادر؛ و

اقتراحات للإجراءات الجنائية التي ينبغي الشروع فيها، مثل كيفية تصنيف الجريمة و كيفية جمع أدلة إضافية.

و حتى هذا التاريخ، قام مركز القانون الإنساني بنشر سبعة ملفات لدفع التحقيقات و المحاكمات من جانب مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا. و في الحقيقة، أدى أحد هذه الملفات إلى الشروع في محاكمة مستمرة حاليًا من قبل المكتب، أما الجرائم الموصوفة في ملفين آخرين فهي الآن في مرحلة ما قبل التحقيق. و بالإضافة إلى ذلك، و في أعقاب نشر الملف المتعلق بلواء العربات الـ 125 التابع للجيش اليوغوسلافي، أمر مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا بإجراء تحقيقاته الأولى مع صربي رفيع المستوى.

تمثيل الضحايا و رفع القضايا أمام المحاكم الصربية

يوفر مركز القانون الإنساني تمثيلًا قانونيًا للضحايا، و قد مثل بالفعل أكثر من 1200 ضحية مع أسرهم أمام المحاكم الصربية حول جرائم حرب مختلفة. و في عام 2016 وحده، رفع المركز دعاوى قضائية نيابة عن الضحايا و أسرهم في ثماني قضايا أمام قسم جرائم الحرب في المحكمة العليا في بلغراد. و قد أثرت التدخلات القانونية للمركز على مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا للتحقيق مع مرتكبي الجرائم الفظيعة و مقاضاتهم. فعلى سبيل المثال، أدى فحص محامي مركز القانون الإنساني في قضية زفورنيك خلال جلسة الاستماع الرئيسية إلى دفع مكتب المدعي العام لجرائم الحرب للتحقيق في جريمة حرب، و وعد بإنصاف أكثر من 700 قتيل.

و علاوة على ذلك، و منذ عام 2014، مثل مركز القانون الإنساني الضحايا و أسرهم أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتزام الدولة بإجراء تحقيقات فعالة و مستقلة في جرائم الحرب. و بالنسبة لجميع قضايا جرائم الحرب المعروضة على المحاكم الصربية، بما في ذلك القضايا التي لا يمثل فيها مركز القانون الإنساني الضحايا، يستمر المركز برصد تلك المحاكمات و إطلاع العامة عليها.

أشكال الدعم الأخرى لمكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا

بالإضافة إلى حث مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا مباشرة على التحقيق في الجرائم و محاكمة مرتكبيها، يدعم مركز القانون الإنساني القضايا الموجودة لدى مكتب المدعي العام من خلال توفير التوثيق المتعلق بالأحداث المعنية و تحديد و تشجيع الشهود ذوي الصلة على الإدلاء بشهاداتهم، و ترتيب السفر و الأمور اللوجستية الأخرى للشهود الذين لا يثقون في المؤسسات الصربية أو يخشون السفر إلى صربيا. إن التعاقدات الاستباقية و التفاعلية لمركز القانون الإنساني مع مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا هي هامة و حاسمة نظرًا للتحديات التي يواجهها مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالقدرات و الإرادة السياسية.

الدروس المستفادة و التوصيات

ليس هناك وصفة سحرية للتوثيق الناجح. لقد وجد مركز القانون الإنساني أن المرونة و القدرة على التكيف في البحث و التوثيق أمر ضروري. و لمعالجة الظروف و الاحتياجات المتغيرة لعملنا، تطورت منهجية المنظمة باستمرار، و هي ترتكز على مبدأي الموضوعية و "عدم الإضرار".

يجب على الموثقين أن يتحققوا جيدًا من المعلومات و يسجلوها بدون تحيز. لقد اتخذ مركز

القانون الإنساني نهجًا شاملًا للتوثيق، متضمنًا أوسع نطاق ممكن للمعلومات من أجل معالجة مسائل التحيز التي كثيرًا ما تنشأ في حالات متأثرة بالنزاع. فعلى سبيل المثال، تهدف مشاريع الخسائر البشرية إلى تسجيل جميع حالات الوفاة و الاختفاء المتصلة بالنزاعات. و بالإضافة إلى ذلك، يستخدم المركز نهجًا صارمًا للتحقق، يقتضي توثيق كل ضحية من قبل مصدرين مستقلين؛ و في المتوسط، لدى المنظمة ثمانية مصادر لكل ضحية. و قد ساعدت كلتا الاستراتيجيتين على زيادة شرعية مركز القانون الدولي كجهة توثيق موضوعية.

يجب أن يحصل الموثقون على الموافقة المستنيرة من الضحايا و الشهود تحقيقًا لمبدأ "عدم الإضرار". فمركز القانون الإنساني لا يوفر جهدًا في سبيل ضمان سلامة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في جميع مراحل عملية جمع المعلومات و استخدامها. و يتحدث محاورو المركز مع الضحايا أو الشهود عن المخاطر المحتملة التي قد تنجم عن تعاونهم و كذلك عن خطة المركز في استخدام بياناتهم قبل الحصول على الموافقة المستنيرة. و يرى المركز أن اتخاذ خطوات لضمان طوعية المخبرين لهو ممارسة جيدة بموجب مبدأ "عدم الإضرار".

ينبغي أن يتخذ الموثقون نهجًا يستند إلى الظروف المتعلقة بالموافقة المستنيرة، و يجب السماح للأفراد بالتراجع عن إذنهم لاستخدام بياناتهم. فعندما يتخذ مركز القانون الإنساني أو يشرع في أي إجراءات جنائية، يجب عليه إبلاغ المستجوبين و إعادة التأكيد على موافقتهم المستنيرة إدراكًا منه بأن الظروف الشخصية قد تتغير. فعلى سبيل المثال، عندما يحصل المركز على شهادة أحد الشهود، يوافق هذا الأخير على السماح للمركز باستخدام الشهادة في الإجراءات الجنائية. و عندما تبدأ الإجراءات الجنائية بالفعل، يعيد المركز التأكيد على الموافقة المستنيرة للشاهد قبل تقديم أي شهادة إلى الادعاء. و من خلال هذا التركيز على احتياجات و رغبات الضحايا و الشهود، حافظ مركز القانون الإنساني على ثقة المستجوبين السابقين و الحاليين، إضافة إلى اكتساب ثقة الآخرين غيرهم في المستقبل.

و ينبغي أن يعي المانحون أن الوقت و المال الأساسيين ضروريان للتوثيق الناجح. فقد عمل مركز القانون الإنساني على توثيق جرائم فظيعة على مدى خمسة و عشرين عامًا، و يتوقع لهذا العمل أن يستمر. و قد أوضحت الجودة العالية لتوثيقات المركز النتائج الإيجابية لاستثمار الوقت، و ما يترتب على

أجرت المؤسسة الغواتيمالية لأنثروبولوجيا الطب الشرعي حتى حزيران/يونيو 2017 أكثر من 1850 تحقيقًا جنائيًا، و قد شمل ذلك استعادة و تحليل رفات أكثر من 8000 ضحية.

مصدر الصورة: المؤسسة الغواتيمالية لأنثروبولوجيا الطب الشرعي.

ذلك من دعم مالي، في جهود التوثيق. و ينبغي أن يكون المانحون على مستوى من الوعي و الدراية بطبيعة أعمال التوثيق الطويلة و الممتدة.

توثيقات مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا[23]

نظرة على خلفية النزاع المسلح الداخلي في غواتيمالا

عانت غواتيمالا في الفترة ما بين عامي 1960 و 1996 من نزاع مسلح داخلي خلف أكثر من 200.000 ضحية، بمن فيهم 40.000 من ضحايا الاختفاء القسري، و أدى إلى نزوح نحو مليون آخرين. و في عام 1996، توسطت الأمم المتحدة في التوصل إلى اتفاق سلام بين الحكومة و حركة عصابة الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية، و أسست بموجبه لجنة الإيضاح التاريخي، من بين تدابير أخرى. و قد وثقت اللجنة 626 مجزرة و حددت بأنه تم تدمير ما لا يقل عن 400 قرية. و بحسب اللجنة، ارتكبت القوات الحكومية 93% من الانتهاكات، في حين كان 80% من الضحايا من إحدى مجموعات المايا العرقية المهمشة تاريخيًا في غواتيمالا، و الذين تم إزهاق أرواحهم و تدمير أراضيهم جراء حملة "الأرض المحروقة" التي قام بها العسكر في المرتفعات. و خلصت اللجنة إلى أن الحكومة ارتكبت في الفترة ما بين عامي 1981 و 1983 "أعمال إبادة جماعية" ضد جماعات المايا العرقية في أربع مناطق من البلد. ولم يبدأ عهد الإفلات من العقاب إلا في الآونة الأخيرة، ويرجع ذلك جزئيا إلى زيادة تمكين واستقلالية أجزاء من قطاع العدالة فضلا عن دعم التحقيقات الجنائية. و لم يبدأ عهد الإفلات من العقاب بالاقتراب من نهايته إلا في الآونة الأخيرة، و يرجع ذلك بشكل جزئي إلى زيادة تمكين و استقلالية بعض أقسام قطاع العدالة فضلًا عن دعم تحقيقات الطب الشرعي.

حول مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا

أجرت مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا منذ عام 1997 تحقيقات جنائية متعددة التخصصات بناء على طلب الناجين و أسر الضحايا لدعم حقهم في الانصاف و التعويض، بما في ذلك حقهم في معرفة الحقيقة و العدالة، و لكي يقوموا بدفن أحبائهم و ذويهم بكرامة. و يستند النهج الذي تتبعه المؤسسة إلى تقنيات مستمدة من مجالات مثل التحقيق مع الضحايا، و علم آثار الطب الشرعي، و أنثروبولوجيا الطب الشرعي و علم الطب الشرعي الوراثي لاسترداد و توثيق و تحليل الأدلة المادية على انتهاكات حقوق الإنسان أثناء النزاع المسلح، بما في ذلك المجازر و عمليات الإعدام خارج نطاق القانون، و القتل غير المشروع، و الاختفاء القسري. كما تتبع المؤسسة في تحقيقاتها بروتوكولًا صارمًا وفقًا للمعايير الدولية.

و تدعم المؤسسة أيضًا عمليات العدالة الجنائية الوطنية من خلال تقديم تقارير خبراء الطب الشرعي، بما في ذلك تقارير الأنماط، في كل من تحقيقات الطب الشرعي التي تقوم بها. و تجدر الإشارة إلى أن رئيس المحكمة أو المدعي العام يعين خبراء الطب الشرعي التابعين لمؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا في القضايا المتعلقة بالنزاع المسلح. و لقد أجرت المؤسسة منذ حزيران/يونيو 2017 أكثر من 1850 تحقيقًا للطب الشرعي شملت كشف و تحليل رفات أكثر من 8000 شخص، و قدمت أكثر من 1500 تقرير خبير إلى مكتب النائب العام. و مع التقدم الذي أحرز مؤخرًا في مجال العدالة الانتقالية، استخدمت تقارير الخبراء هذه بصورة متزايدة في قضايا المحاكم كدليل على انتهاكات حقوق الإنسان و أيدت شهادات الشهود، و ربطت الجناة بالجرائم، و قدمت جدولًا زمنيًا للأحداث، و أثبتت النية.

أدلة الطب الشرعي المستخدمة للمساعدة في إثبات جرائم الإبادة الجماعية

أدانت محكمة المخاطر العليا الغواتيمالية، المحكمة A، في 10 أيار/مايو 2013 الرئيس الفعلي السابق، الجنرال افرائين ريوس مونت على جرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت ضد جماعة مايا اكسيل الإثنية. و قد كانت هذه القضية التاريخية، المعروفة باسم قضية جريمة إبادة الاكسيل، هي المرة الأولى التي تعترف فيها محكمة غواتيمالية بجريمة إبادة. كما تمثل القضية أول إدانة لمسؤول عسكري رفيع و رئيس دولة سابق بجرائم حرب.

فقد قدم الادعاء وثائق رسمية و شهادة شهود و أدلة في الطب الشرعي و تقارير خبراء لإثبات جرائم الإبادة و الجرائم ضد الإنسانية. و قد ضمت الأدلة الحاسمة في إدانة ريوس مونت ستة و ستين تقريرًا خبيرًا من تحقيقات الطب الشرعي الفردية التي أجرتها مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي و تقرير أنماط واحد تناول تحليل معلومات من 128 تحقيق في الطب الشرعي في منطقة اكسيل حول الأحداث التي وقعت خلال حكم ريوس مونت، (من آذار/مارس 1982 و حتى آب/أغسطس 1983).

ساعدت أدلة الطب الشرعي على إثبات شهادات الشهود و إثبات عناصر جرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية في منطقة اكسيل. و كشف تحليل الأنماط عن الخصائص الديموغرافية للضحية فضلًا عن الطبيعة المنهجية للاستراتيجيات و أنواع العنف التي يستخدمها الجناة. فعلى سبيل المثال، أبرزت الأدلة المادية الاستخدام المنتظم لعصابات العينين، و الكمامات، و الحبل حول الكاحلين و المعصمين، إضافة إلى القتل المستهدف للنساء و الأطفال و كبار السن. و قد أثبتت الأدلة التوثيقية، بما في ذلك الخطط العسكرية التي حددت شعب اكسيل كعدو للدولة، أثبتت النتائج التي توصلت إليها مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي. و في نهاية المطاف، اعتمدت المحكمة على أدلة الطب الشرعي التي قدمتها المؤسسة و الأدلة التوثيقية كدليل على أن "أعمال العنف التي ارتكبت ضد سكان اكسيل لم تكن عفوية، بل هي تنفيذ لخطط موضوعة مسبقًا [و] كانت جزءًا من سياسة الدولة الرامية إلى القضاء على مجموعة عرقية معينة". و لكن بسبب الضغط السياسي المكثف، و بعد عشرة أيام من صدور الحكم، أمرت المحكمة الدستورية بإعادة جزء من المحاكمة و أخلت الحكم الصادر في 10 أيار/مايو. و مع ذلك،

تعتمد المؤسسة الغواتيمالية لأنثروبولوجيا الطب الشرعي بالإضافة إلى الأدلة الجنائية في الغالب على معلومات من الشهود و ذوي الضحايا لتحديد أماكن القبور و الضحايا و فهم ظروف موتهم.

مصدر الصورة: المؤسسة الغواتيمالية لأنثروبولوجيا الطب الشرعي.

ظلت قضية جريمة إبادة الاكسيل مثالًا قويًا على التقدم الذي أحرزته المحاكم المحلية و مساهمات أدلة الطب الشرعي في الملاحقات القضائية في مجال حقوق الإنسان.

أدلة الطب الشرعي المستخدمة لتمثيل الضحايا و تأكيد الشهادات

في ظل هذه الخلفية، أدرك مكتب المدعي العام و منظمات حقوق الإنسان و مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا الحاجة إلى مزيد من القدرات و الفهم لأدلة الطب الشرعي، و لا سيما كأداة للادعاء العام. و نتيجة لذلك، أنشأت مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي مجموعة العمل المشتركة بين المؤسسات المعنية بأدلة الطب الشرعي المادية في عام 2015. و قد دربت مجموعة العمل هذه المدعين العامين و محامي حقوق الإنسان على كيفية إدماج أدلة الطب الشرعي في القضايا و على العلاقة بين شهادات الشهود و الطب الشرعي و الأدلة التوثيقية. و تبين قضيتا سيبور زاركو و كريومباث الأثر الإيجابي لمجموعة العمل على قدرة الادعاء في استخدام أدلة الطب الشرعي.

قضية سيبور زاركو (*Sepur Zarco*). أدانت محكمة المخاطر العليا في غواتيمالا، المحكمة *A*، في *26* شباط/فبراير *2016*، في قضية سيبور زاركو اثنين من كبار المسؤولين العسكريين لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية شملت العنف الجنسي و الاستعباد الجنسي و المنزلي ضد خمس عشرة امرأة من (مايا كيكتشي) فضلًا عن جرائم القتل العائلية و الاختفاء القسري لأقاربهم. و من الجدير بالملاحظة أن هذه هي أول محاكمة محلية على الاستعباد الجنسي و المنزلي في العالم، و أول محاكمة على جرائم العنف الجنسي في غواتيمالا.

و قد قدمت مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا مجموعة من أدلة الطب الشرعي الحاسمة في هذه القضية. كما قامت المؤسسة بالاستناد إلى شهادات من الناجين و أسر الضحايا بتحديد و استخراج الجثث من أكثر من عشر مقابر جماعية و ما لا يقل عن واحد و خمسين ضحية من قاعدتي سيبور زاركو و تيناخاس العسكريتين. و لأول مرة في غواتيمالا، تم تقديم رفات بشري في محكمة علنية، ما سمح للقضاة و الإدعاء و الدفاع بفحص الأدلة المادية. و قد كان عرض الرفات أيضًا بمثابة صورة حية دبت الروح في أدلة الطب الشرعي. كما اتضح بأن أحد الشخصين الذين حددتهما المؤسسة كان زوج إحدى نساء (كيكتشي)، و قد أثبتت أدلة الطب الشرعي شهادتها حول اختفائه القسري.

قضية كريومباث (*CREOMPAZ*). تم في *6* كانون الثاني/ يناير *2016* اعتقال أربعة عشر مسؤولًا عسكريًا رفيعًا سابقًا بسبب تورطهم المزعوم في ما وصفه المدعي العام في غواتيمالا بأكبر حالة اختفاء قسري في أمريكا اللاتينية. و تستند هذه القضية في المقام الأول إلى أدلة من التحقيق الذي أجرته مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في المنطقة العسكرية رقم *21*، و الذي كشف عن *85* مقبرة فردية و جماعية تضم *565* شخصًا على الأقل، كان *94* منهم من الأطفال. و حتى حزيران/يونيو *2017*، حددت المؤسسة، من خلال مقارنة الملامح الجينية لرفات الموتى بملامح أقاربهم، حددت *145* من الضحايا الذين استخرجوا من منطقة كريومباث. و قد أكد تحليل المؤسسة لمواقع و أوقات الاختفاء التي قدمها الشهود و الأسر الاستخدام الاستراتيجي للإرهاب ضد السكان و الجدول الزمني للجرائم، فيما كانت هذه المعلومات حاسمة في توجيه الاتهام إلى ثمانية من المعتقلين لإصدارهم الأوامر أو التخطيط لارتكاب المجازر و ممارسة التعذيب و الاختفاء القسري في المنطقة العسكرية رقم *21* بين عامي *1981* و *1987*.

أدلة الطب الشرعي المستخدمة لتمكين مشاركة الضحايا

هناك علاقة قوية و متبادلة بين شهادة الشهود و أدلة الطب الشرعي. فعلى سبيل المثال، أكدت أدلة

الطب الشرعي شهادات الشهود المتعلقة بحالات الاختفاء القسري و غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، و التي يتم الإدلاء بها داخل المحكمة و خارجها. و في الوقت نفسه، اعتمدت مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا في الغالب على معلومات من الشهود و أسر الضحايا لتحديد أماكن القبور و هوية الضحايا و فهم ظروف وفاتهم. و توثق المؤسسة ذلك و تقدمه كجزء من تقارير المؤسسة الخبيرة، حيث مكنت أدلة الطب الشرعي إلى جانب شهادات الشهود الادعاء من الوفاء بعبء إيجاد الدليل في عدد من القضايا الهامة.

الدروس المستفادة و التوصيات

ينبغي أن تدعم تحقيقات الطب الشرعي الناجين و أسر الضحايا في بحثهم عن الحقيقة و العدالة و الكرامة. و تربط أدلة الطب الشرعي مباشرة الناجين و الأسر بنظام العدالة الجنائية عن طريق إثبات شهاداتهم و تقديم أدلة مادية على الجرائم. و قد أثبتت تحقيقات الطب الشرعي أنها وسيلة هامة لتمكين أسر الضحايا من السعي إلى تحقيق العدالة و التعويض عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من خلال إتاحة إمكانية أكبر للوصول إلى المحاكمات الجنائية. و سواء من خلال تحديد رفات الضحايا أو من خلال تأكيد الشهادات و بث الروح في الضحايا، فإن تحقيقات الطب الشرعي قادرة على تمكين الناجين و الأسر، بل ينبغي أن تمكنهم من المطالبة بحقهم في الانصاف و التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم.

و ينبغي للمحاكمات الجنائية، و لا سيما على الصعيد الوطني، أن تستخدم أدلة الطب الشرعي لتمكين مشاركة الناجين و أسر الضحايا. ففي غواتيمالا، كانت أدلة الطب الشرعي وسيلة لا تقدر بثمن لدعم أصوات الناجين و الأسر في قاعة المحكمة و تيسير مشاركتهم في الإجراءات الجنائية. أما القدرة على تأكيد هذا الحق فهي حاسمة للغاية بالنسبة للمجتمعات المهمشة تاريخيًا، مثل جماعات المايا العرقية في غواتيمالا، لأنها تسهم في إعادة الاعتبار لهم و تمكينهم كمواطنين لديهم حقوق.

و ينبغي كذلك أن يقوم خبراء الطب الشرعي بتدريب المحامين في المحاكمات على العلاقة بين شهادة الشهود و أدلة الطب الشرعي. و تعكس التطورات التي تحققت مؤخرًا في غواتيمالا تغييرًا كبيرًا في معالجة الجهات القضائية و الادعاء العام لأدلة الطب الشرعي و في كيفية اعتماد المدعين العامين و محامي حقوق الإنسان عليها أثناء المحاكمات الجنائية. و قد ساعد فهم أدلة الطب الشرعي و علاقتها ببقية القضية في تحديد موقع القبور و كذلك أنماط و أسباب الوفاة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يحدد تحليل الأنماط المتعلقة بالخصائص الديمغرافية للضحية، كتلك التي أعدتها مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في قضية جريمة إبادة الإيكسيل، فيما إذا كان الضحايا من المدنيين أو من المقاتلين، و بالتالي دحض مبررات الجناة القانونية.

تأليف كريستوفر ديرينغ و يوك تشانغ بالنيابة عن مركز التوثيق في كمبوديا.

[1] المنظمة الدولية المناهضة للعبودية، و التي تأسست في عام 1839، هي أقدم منظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان في العالم. https://www.antislavery.org/about-us/

[2] حركة حقوق الإنسان – المناصرة لتغيير السياسات، المناصرة لحقوق الإنسان و تاريخ المعايير الدولية لحقوق الإنسان، http://humanrightshistory.umich.edu/policy-decisions/the-human-rights-movement/

[3] تتمتع الحكومات و المسؤولون الحكوميون وفق المبدأ القانوني للحصانة السيادية بالحصانة من الإجراءات القانونية بشكل نسبي. راجع بصورة عامة كاثرين سيكينك، شلال العدالة: كيف تغير محاكمات حقوق الإنسان السياسة العالمية (2011).

[4] تم تشكيل منظمتين دوليتين رئيسيتين لتوثيق حقوق الإنسان خلال الحرب الباردة: منظمة العفو الدولية (1961) و هيومان رايتس ووتش، المعروفة سابقًا باسم هلسنكي واتش (1978).

[5] في حين سعى مركز التوثيق في كمبوديا إلى اتفاق رسمي مع الدوائر الاستثنائية بشأن استخدام الوثائق، إلا أنه لم يتم التوصل إلى هكذا اتفاق أبدًا. و على الرغم من عدم وجود مثل هذا الاتفاق، أتاح مركز التوثيق مواده الأرشيفية و محفوظاته لجميع الأطراف و موظفي المحاكم، في أيام محددة و منتظمة من كل أسبوع، و فتح أبوابه أمام الادعاء و الدفاع و الأطراف المدنية.

[6] انظر رسالة من تونى كران، القائم بأعمال مدير مكتب الإدارة و كنوت روزاندوغ، نائب مدير مكتب الإدارة في الدوائر الاستثنائية (21 أيار/مايو 2010) (مسجل مع المؤلف) (مع الاعتراف بمركز التوثيق بوصفه "أحد الجهات المانحة للمنح العينية الرئيسية للمواد الوثائقية للمحكمة ".).

[7] حسب الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا: :
يدل المصطلح "أخلاقي" على السعي إلى جبر الأضرار المعنوية بدلًا من الأضرار المادية. و في حين أن الطابع "الجماعي" المطلوب للتدابير يؤكد عدم توفر منح مالية فردية، فلا المتطلبات الأخلاقية و لا الجماعية تمنع تدابير المحاكم الأساسية التي يحتاج تنفيذها إلى التمويل. و طالما أن الجائزة متاحة للضحايا كجبر جماعي، فإن التعويضات الأخلاقية قد تنطوي أيضًا على منفعة فردية لأعضاء الجماعة.
المدعي العام في مواجهة كينغ غويك إيف (المعروف باسم "*Dutch*"). القضية رقم (*001/18-07-2007-ECCC/SC, ECCC*) ، حكم الاستئناف، ¶ *658* (*3* شباط/فبراير *2012*)، https://www.eccc.gov.kh/sites/default/files/documents/courtdoc/Case%20001AppealJudgementEn.pdf

[8] انظر فالا تشيا و كريستوفر ديرينغ، مركز التوثيق في كمبوديا، دليل المعلم: تعليم "تاريخ كامبوشيا الديمقراطية (1975-1979)"، (الطبعة الثانية، 2014)، http://www.d.dccam.org/Projects/Genocide/pdf/DC-Cam__Teacher__Guidebook__EN__2014.pdf

[9] جون سيورسياري و يوك تشانغ، توثيق جرائم كمبوتشيا الديمقراطية، في القصاص من الخمير الحمر: محاكمة العنف الجماعي أمام المحاكم الكامبودية 221، 235 (جابا رامجي و بيث فان شاك، طبعات 2005)، http://www.d.dccam.org/Archives/Documenting__the__Crimes__of__DK__by__John&Youk.pdf.

[10] في أحد الأمثلة التي ذكرها مدير مركز التوثيق في كمبوديا، يصف محاولات المركز للحصول على السجلات الواردة في أرشيف شخصي غير عام للملك الراحل نوروديم سيهانوك، و التي استندت إلى تجاربه الشخصية و تفاعلاته مع الخمير الحمر.

[11] تأليف ميليتسا كوستيتش نيابة عن مركز القانون الإنساني.

[12] الجرائم الفظيعة هي الجرائم الدولية التي تشمل جرائم الحرب و الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية و الإبادة الجماعية.

[13] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم *1534* (*2004*)، http://www.icty.org/x/file/Legal%20Library/Statute/statute_1534_2004_en.pdf

[14] http://www.hlc-rdc.org/?page__id=17468&lang=de تشمل مشاريع الخسائر البشرية التابعة لمركز القانون الإنساني ما يلي: الخسائر البشرية في كوسوفو (1998-2000)؛ و الخسائر البشرية في قصف الناتو لصربيا و الجبل الأسود (1999)؛ و الخسائر البشرية في صربيا و الجبل الأسود جراء النزاعات المسلحة في سلوفينيا و كرواتيا و البوسنة و الهرسك (1991-1995)؛ و سجل المواطنين الكروات من أصل صربي، و الذين قتلوا في النزاع المسلح في كرواتيا (1991-1995)؛ و الخسائر البشرية في النزاع المسلح في مقدونيا (2001). الخسائر البشرية: قاعدة البيانات، مركز القانون الإنساني، http://

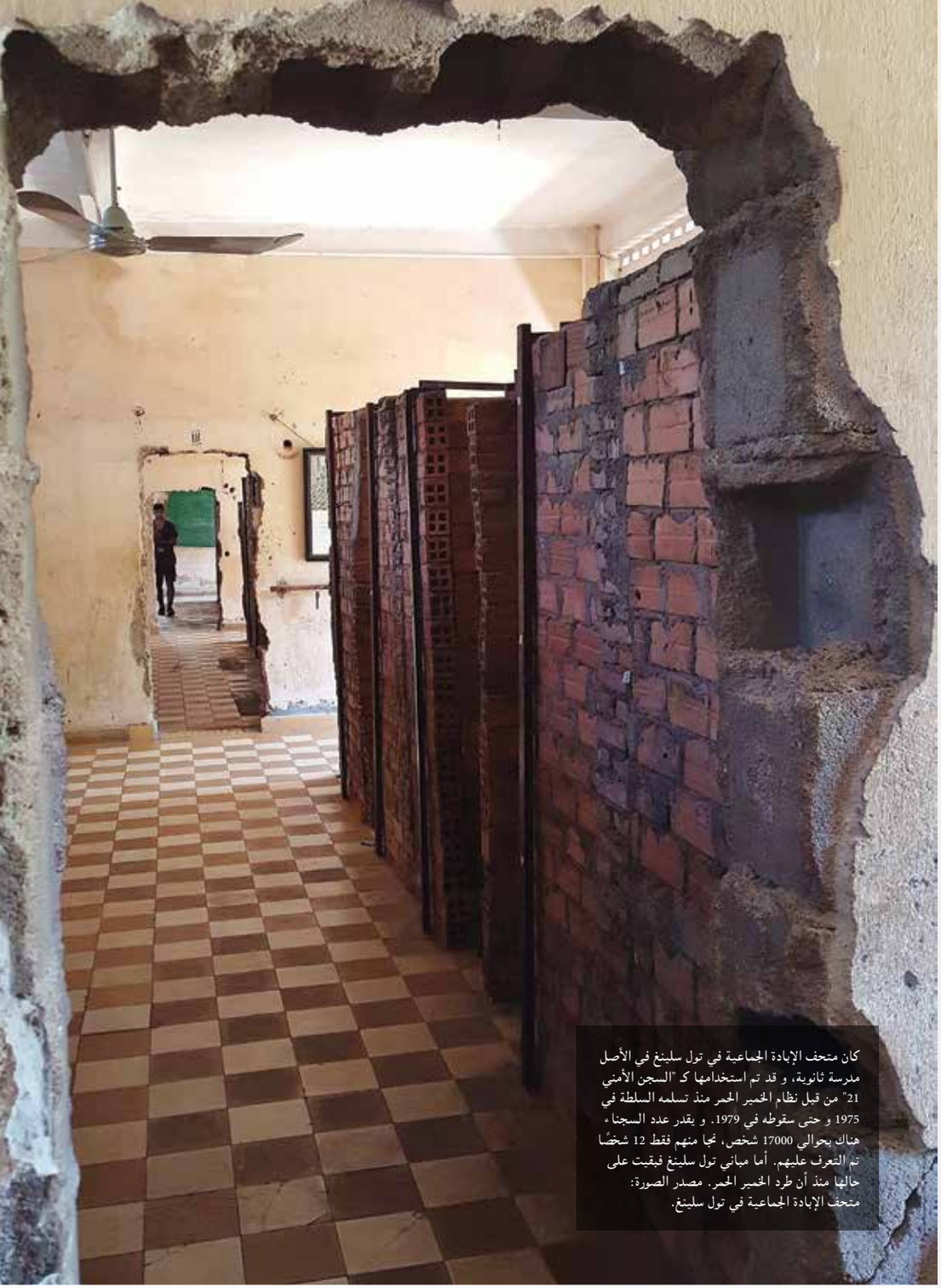

كان متحف الإبادة الجماعية في تول سلينغ في الأصل مدرسة ثانوية، و قد تم استخدامها كـ "السجن الأمني 21" من قبل نظام الخمير الحمر منذ تسلمه السلطة في 1975 و حتى سقوطه في 1979. و يقدر عدد السجناء هناك بحوالي 17000 شخص، نجا منهم فقط 12 شخصًا تم التعرف عليهم. أما مباني تول سلينغ فبقيت على حالها منذ أن طرد الخمير الحمر. مصدر الصورة: متحف الإبادة الجماعية في تول سلينغ.

.www.hlc-rdc.org/?cat=281&lang=de

[15] تشمل مشاريع الخسائر البشرية التابعة لمركز القانون الإنساني ما يلي: الخسائر البشرية في كوسوفو (2000-1998)؛ و الخسائر البشرية في قصف الناتو لصربيا و الجبل الأسود (1999)؛ و الخسائر البشرية في صربيا و الجبل الأسود جراء النزاعات المسلحة في سلوفينيا و كرواتيا و البوسنة و الهرسك (1995-1991)؛ و سجل المواطنين الكروات من أصل صربي، و الذين قتلوا في النزاع المسلح في كرواتيا (1995-1991)؛ و الخسائر البشرية في النزاع المسلح في مقدونيا (2001). الخسائر البشرية: قاعدة البيانات، مركز القانون الإنساني،

[16] قضايا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة هي: رادوفان كارادیتش، القضية رقم IT-95-5/18؛ راتكو ملاديتش، القضية رقم IT-09-92؛ بوبوفيتش و آخرون، القضية رقم IT-05-88؛ ستانيشيتش و سيماتوفيتش، القضية رقم IT-03-69؛ ستانيشيتش و جوبليانين؛ القضية رقم IT-08-91؛ زدرافكو توليمير، القضية رقم IT-05-88/2.

[17] الدعاوى الجنائية، مركز القانون الإنساني، http://www.hlc-rdc.org/?cat=289&lang=de

[18] الدعاوى الجنائية الخمسة التي قدمت للمحاكمة هي: سكوتشيتش (البوسنة و الهرسك)؛ تينيا (كرواتيا)؛ و زاهاتش، و بافليان، و ترنيه (كوسوفو).

[19] الصربي الرفيع كان الجنرال دراغان جيفانوفيتش، القائد السابق لهذا اللواء.

[20] رفع مركز القانون الإنساني قضايا تتعلق بالقتل الجماعي للمدنيين و أسرى الحرب، و التعذيب و المعاملة اللا إنسانية، و الاغتصاب و غير ذلك من أشكال العنف الجنسي، و التشريد القسري، و التدمير الواسع للممتلكات و نهبها.

[21] تأليف مارتي ميري تونهايم، فريدي بيتشيريللي، و جوماري بيرت نيابة عن مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا.

[22]** الدكتور كلايد س. سنو (2014-1928)، الأب المؤسس و الموجه لمؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا، يعرف بأنه أحد أبرز علماء الأنثروبولوجيا في العالم. كان له أثر استثنائي على أنثروبولوجيا الطب الشرعي و تطبيقها على التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان و البحث عن الأشخاص المختفين على نطاق عالمي. قام بتدريب مجموعات من علماء أنثروبولوجيا الطب الشرعي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك غواتيمالا و الأرجنتين و تشيلي.

[23] تعرّف مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا "حالات الاختفاء القسري" وفقًا لتعريفها بموجب ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية و القانون الدولي لحقوق الإنسان.

[24] بالنسخة الإسبانية: http://www.undp.org/content/dam/guatemala/docs/publications/UNDP_gt_PrevyRecu_MemoriadelSilencio.pdf بالنسخة الإنكليزية: https://assets.documentcloud.org/documents/357870/guatemala-memory-of-silence-the-commission-for.pdf

[25] يشمل التحقيق مع الضحايا جمع الشهادات و المعلومات عنهم قبل الوفاة، و عن أنسابهم، و عينات من الحمض النووي لأسرهم. بينما يشمل علم آثار اطب الشرعي تحديد و استعادة و توثيق الرفات البشري و الظروف التي وجد فيها. و تركز أنثروبولوجيا الطب الشرعي على تحليل رفات الهيكل العظمي البشري لتحديد الملف البيولوجي و الصدمة و الهوية و سبب الوفاة. أما علم الطب الشرعي الوراثي فيشمل استخراج و معالجة الحمض النووي من العينات البيولوجية؛ و مقارنة التشكيلات الوراثية، بما في ذلك تحليل القرابة و بناء قواعد البيانات الوراثية.

[26] المختبر الوراثي التابع للمؤسسة معتمد دوليًا بموجب معيار ISO 17025:2005، الذي يحدد متطلبات كفاءة المختبر لإجراء الاختبارات و المعايرة. و تتبع المؤسسة بروتوكول مينيسوتا المنقح حول التحقيق في احتمالية الموت غير المشروع (2016) كمرجع لاستخراج الجثث و التحليل الأنثروبولوجي و إجراءات سلسلة العهدة. يمكن الوصول إلى بروتوكول مينيسوتا هنا: http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Executions/MinnesotaProtocolInvestigationPotentiallyUnlawfulDeath2016.pdf

[27] لعب الضحايا و الجمعيات القانونية و منظمات المجتمع المدني على مدى عقود دورًا حاسمًا من خلال دفع التحقيقات إلى الأمام و المطالبة بإدراج خبراء جنائيين مستقلين، مثل محققي مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي، عندما يطلبون من مكتب المدعي العام فتح تحقيق.

[28] انظر جو-ماري بيرت، من الجنة إلى الجحيم في عشرة أيام: محاكمة جرائم الإبادة في غواتيمالا، مجلة أبحاث جرائم الإبادة 18، 143 (2016).

[29] كانت الخطط العسكرية هي "خطة فيكتوريا 82"، و "خطة فيرميزا 83" و "خطة عملية صوفيا".

[30] للحصول على ترجمة إنجليزية لأجزاء رئيسية من الحكم في قضية إبادة الإيكسيل (الورقة 697)، بما في ذلك اللغة المقتبسة، انظر ص. 83 من https://www.opensocietyfoundations.org/sites/default/files/rios-montt-judgment-full-version-11072013__2.pdf

[31] الإتحاد الدولي لحقوق الإنسان، جرائم الإبادة في غواتيمالا: "ريوس مونت" مذنب (آب/أغسطس 2013)، ص. 26-25، https://www.fidh.org/IMG/pdf/rapguatemala613uk2013.pdf

[32] انظر جو-ماري بيرت، رفات بشري يقدم كدليل في محاكمة سيبور زاركو، منظمة رصد العدالة الدولية (11 شباط/فبراير 2016)، https://www.ijmonitor.org/2016/02/human-remains-presented-as-evidence-in-sepur-zarco-trial/.

[33] تعرف المنطقة العسكرية رقم 21 الآن بـ "مركز تدريب القيادة الإقليمية لعمليات حفظ السلام"، و الاسم الكامل بالإسبانية: Comando Regional de Entrenamiento de Operactiones de Mantenimiento de Paz – CREOMPAZ).

[34] جو ماري بورت، ثمانية ضباط عسكريين يمثلون أمام المحكمة في قضية الجرائم الجسيمة في (CREOMPAZ)، منظمة رصد العدالة الدولية (17 حزيران/يونيو 2016)، https://www.ijmonitor.org/2016/06/eight-military-officers-to-stand-trial-in-creompaz-grave-crimes-case/

[35] يتم مقارنة معلومات الضحية قبل الوفاة، بما في ذلك الطول و العمر و الجنس، و أي صدمة أو أمراض يمكن أن تكون واضحة في العظام، مع نتائج فحص و تحليل العظام و الهيكل العظمي للضحية لتحديد هوية الرفات.

بعض الأقارب أثناء قيامهم بتكريم أحبائهم المفقودين في يوم المفقودين و المختفين في الساحة الرئيسية في بوغوتا في آب/ أغسطس 2010. مصدر الصورة: مركز بوغوتا للذاكرة و السلام و المصالحة.

الفصل السادس: المفقودون و المختفون في كولومبيا: ملخص تقرير التقييم

الوضع في كولومبيا

شهد النزاع المسلح الداخلي الذي يعود تاريخه إلى الأربعينيات في كولومبيا بين الحكومة و الجماعات المتمردة المختلفة في المناطق الريفية عدة محاولات فاشلة لإنهاء الصراع. و في نهاية عام 2016، نجحت القوات الثورية الكولومبية المسلحة، و التي كانت أكبر المجموعات المتمردة، في التوصل إلى اتفاق سلام مع الحكومة. و قد تناول الاتفاق بصورة أساسية سياسة شاملة للتنمية الزراعية، و المشاركة السياسية، و مشكلة المخدرات غير المشروعة، و آليات العدالة الانتقالية لتلبية حقوق الضحايا و مطالبهم. و يأمل الكولومبيون بأن عملية العدالة الانتقالية الجديدة لن تكرر أخطاء العملية السابقة في عام 2005، و التي أطلقت، على سبيل المثال، أحكامًا بعقوبات مخفضة على المقاتلين شبه العسكريين المسرحين مقابل شهادات و تصريحات لا تكاد تكون حقيقية و لا تزال غير متاحة للعامة.

و منذ السبعينيات، سيطر العديد من الجناة على المجتمعات المحلية و أسكتوا المعارضة من خلال الاختفاء القسري. و قد شمل الأشخاص المفقودون أو المختفون قادة المجتمع المحلي و الصحفيين و أنصار حقوق الإنسان و المواطنين العاديين المناهضين للأحزاب المسلحة. و عادة ما تصاحب حالات الاختفاء القسري أو تكون مصحوبة بانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، مثل المجازر و عمليات القتل خارج نطاق القانون و العنف الجنسي و التشريد القسري. و بحسب المركز الوطني للذاكرة التاريخية، فقد ارتكبت الجماعات اليمينية شبه العسكرية معظم حالات الاختفاء القسري (غالبًا بمشاركة الدولة أو بقبولها)، في حين ارتكبت القوات الثورية المسلحة و الجماعات المتمردة اليسارية الأخرى العديد من عمليات الاختطاف، و التي طالما ما تم تصنيفها كحالات اختفاء قسري. كما ارتكبت القوى العسكرية عددًا كبيرًا من حالات الاختفاء القسري.

و في تشرين الأول/أكتوبر 2016، أفادت الحكومة الكولومبية بوجود ما يقرب من 47.000 مفقود أو مختف، و 120.000 من أقارب المختفين أو المفقودين في السجل الموحد للضحايا التابع لها. لكن مجموعات الضحايا و منظمات المجتمع المدني تزعم بأن هناك العديد من الحالات الأخرى التي لم يتم تسجيلها في السجل الموحد للضحايا. فعلى سبيل المثال، لا تزال هناك تحديات في جمع البيانات عن حالات الاختفاء القسري التي وقعت قبل أن يتم تجريمها في عام 2000. كما أن تقارير السجلات الحكومية المختلفة تحتوي على أرقام غير متناسقة. و الحقيقة أنه حتى تموز/ يوليو 2017، لا توجد سجلات رسمية موحدة حول المفقودين و المختفين، مما يحد من الجهود المبذولة لتحديد مدى انتشار حالات الاختفاء القسري و أنماطها و أثرها. و بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة لم تتبنى نهجًا قويًا لإصدار تحليل منهجي قائم على البيانات لأنماط و ممارسات الاختفاء القسري.

و قد تسببت حالات الاختفاء القسري في معاناة شديدة و مستمرة لأسر الضحايا، الأمر الذي يزداد تعقيدًا بسبب فشل الحكومة المستمر في إجراء تحقيقات ذات مغزى و تقديم معلومات عن ذويهم. و قد واجهت أسر المفقودين و المختفين عقبات أخرى، بما في ذلك التهديدات التي تشكلها العصابات الإجرامية المنظمة، (و خاصة كلان ديل غولفو، راستروخوس، آغيلاس نيغراس، و اوتوديفينداس غايتاناس) و الجماعات المتمردة اليسارية (و خاصة جيش التحرير الوطني) التي لا تزال نشطة في بعض المناطق. و إضافة إلى ذلك، فقد تسببت القوى العسكرية و الجماعات المسلحة على حد سواء بتهجير العوائل من بيوتهم قسرًا. و نظرًا لهذه العوامل و غيرها،

بما في ذلك انعدام الثقة في نظام العدالة، و الوصم بالعار، و الخوف من الانتقام، كانت الأسر مترددة في تسجيل الشكاوى الرسمية لدى السلطات المحلية. و هذا من شأنه أن يؤثر على الجهود الرامية إلى فهم مدى و أنماط حالات الاختفاء القسري.

نظرة عامة حول تقييم الاتحاد للأشخاص المفقودين و المختفين

توصلت الحكومة و القوات الثورية الكولومبية المسلحة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 إلى اتفاق سلام نهائي، واضعين حدًا للنزاع المسلح بعد أكثر من خمسين عامًا. و بعد أسبوع واحد، صادق الكونغرس على الاتفاق. و كنتيجة لذلك، تم إنشاء النظام الشامل للحقيقة و العدالة و التعويض و عدم التكرار بصفة دستورية في نيسان/أبريل 2017. كما أنشأ هذا النظام آليات انتقالية جديدة، كلجنة توضيح الحقيقة و التعايش و عدم التكرار، أو لجنة توضيح الحقيقة؛ و الوحدة المعنية بالبحث عن الأشخاص الذين هم في اعتبار المختفين في سياق النزاع المسلح أو بسببه، أو وحدة البحث، و الآليات القضائية الخاصة بالسلم. و بعد ذلك مباشرة، أصدرت الحكومة قواعد الإجراءات لتنفيذ لجنة توضيح الحقيقة (من خلال المرسوم 588 لعام 2017) و وحدة البحث (من خلال المرسوم 589 لعام 2017). و أثناء كتابة هذا التقرير في تموز/يوليو 2017، كانت المحكمة الدستورية ما تزال تدرس دستورية قواعد إجراءات تنفيذ الآليات الجديدة. و بالإضافة إلى ذلك، كانت لجنة خاصة في صدد تعيين مفوضين للحقيقة، و قضاة مختصين في الآليات القضائية الخاصة، و مدير وحدة البحث.

إن معالجة حالات الاختفاء القسري و تحديد المسؤولية عن عمليات القتل من قبل كلا المجموعتين، و التي راح ضحيتها عدة أشخاص في حادثة واحدة، و الاغتيال المنهجي لقادة المجتمع المحلي و الناشطين هي من بين أهم المسائل المتعلقة بالعدالة الانتقالية و المصالحة في كولومبيا. فالآليات الجديدة للعدالة الانتقالية تكمل الآليات الموجودة و القائمة منذ البدايات الأولى للقرن الواحد و العشرين. و في هذا السياق، قام الاتحاد ببعثة تقييم تهدف إلى فهم التوقعات و الفرص المتاحة أمام العدالة الانتقالية كنتيجة لتسوية السلام في آب/أغسطس 2016، و التي نقحت قبل الاتفاق النهائي في تشرين الثاني/نوفمبر 2016. و قد أجرى الفريق المتعدد التخصصات، و الذي يمثل أعضائه التحالف الدولي لمواقع الضمير و مؤسسة الإجراءات القانونية المستحقة و مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا، أجرى التقييم بين حزيران/يونيو و آب/أغسطس 2016. و أمضى الفريق عشرة أيام في كولومبيا حيث زار بوغوتا و مدينتين أخريين متضررتين للغاية: ميديلين، عاصمة إدارة أنتيوكيا، حيث أعلى معدلات حالات الاختفاء القسري في البلد، و فيلافيسينسيو، و هي مدينة مركزية في منطقة لوس يانوس، حيث قامت الحكومة مؤخرًا بتنفيذ برامج بحث مكثفة عن الرفات في المقابر. و قد أجرى الفريق أكثر من ثمانين مقابلة مع مسؤولين حكوميين و مجموعات ضحايا و منظمات مجتمع مدني و ممثلين عن المجتمع الدولي. كما عقد أربع مجموعات مركزة مع عائلات المفقودين و المختفين حول التطورات و التحديات التي تواجهها جهود البحث عن الرفات و تحديده و تسليمه. و أخيرًا، قام الفريق بتقييم جهود تخليد الذكرى و قدرتها على رفع الوعي حول مسالة المفقودين و المختفين. و استنادًا إلى النتائج التي توصل إليها، قدم الاتحاد توصيات إلى مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك حكومة كولومبيا و البلدان المانحة مثل الولايات المتحدة و المجتمع المدني.

التحديات التي تواجه الآليات القضائية العادية القائمة و آليات العدالة الانتقالية في معالجة قضايا الأشخاص المفقودين و المختفين

وضعت كولومبيا على مدى العقدين الماضيين مجموعة قوية من التشريعات لمعالجة مسألة المفقودين و المختفين، إلا أن حجم حالات الاختفاء القسري و الاستقطاب داخل البلد قد فرضا كلاهما صعوبات شديدة على تنفيذ القوانين. و بالإضافة إلى ذلك، و على الرغم من أن معدل حالات الاختفاء قد انخفض بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، إلا أن عدد الحالات الجديدة لا يزال يسير بوتيرة أسرع مقارنة مع الحلول البطيئة للحالات القائمة. كما أن الافتقار إلى التنسيق فيما بين المؤسسات الحكومية و الأعداد الكبيرة من القضايا، و ترجيح التعامل مع القضايا الجنائية الراهنة على حساب حالات المفقودين و المختفين هي عقبات أخرى. فعلى سبيل المثال، 2% فقط من القضايا التي تشمل حالات اختفاء قسري، و التي فتحت على مدى السنوات الخمس الماضية، وجدت طريقها إلى المحاكم في إطار الآليات القضائية العادية.

التحديات أمام الآليات القضائية العادية القائمة

أنشأ القانون 589 لعام 2000 اللجنة الوطنية للبحث عن المفقودين، أو لجنة البحث، و التي لا ينبغي الخلط بينها و بين وحدة البحث المنشأة حديثًا لدعم و تشجيع التحقيق في الاختفاء القسري، فضلًا عن تصميم و تقييم و تنفيذ الخطط المتعلقة بالبحث عن المفقودين و المختفين. و لكن نظرًا لميزانيتها و هيكلها المحدودين، فقد عجزت عن الشروع في إجراءات بحث فعالة، مما أدى إلى إحباط عائلات المفقودين و المختفين و مجموعات الضحايا و منظمات المجتمع المدني. و عوضًا عن ذلك، ركزت لجنة البحث على اقتراح الأدوات و الإجراءات القانونية لأي مؤسسة حكومية تتعامل مع قضايا المفقودين و المختفين، كمكتب النائب العام و مكتب أمين المظالم و مكتب المحامي الوطني و القوات المسلحة و الشرطة، و لكنها لا تضطلع بأي دور في رصد الخطط. و بالإضافة إلى ذلك، و من الناحية العملية، لا يبادر مكتب النائب العام بإجراء التحقيقات استجابة للطلبات المباشرة المقدمة من لجنة البحث، على الرغم من التزامه القانوني بذلك. كما أنه يتبع إجراءاته الخاصة و المتغيرة باستمرار لتحديد أولويات الحالات، و ليس تلك الإجراءات الموصى بها من قبل لجنة البحث.

معرض خلال الاحتفال بيوم المفقودين و المختفين في ساحة بوليفار في بوغوتا في آب/أغسطس 2013.
مصدر الصورة: مركز بوغوتا للذاكرة و السلام و المصالحة.

و من الأدوات الحكومية المفيدة على وجه الخصوص، و لو أنها من الأدوات المحتملة فقط، السجل الوطني للأشخاص المختفين، و الذي أنشئ في عام 2005. أما قاعدة بيانات البحث الرئيسية الخاصة به، المعروفة بمنظومة المعلومات الشبكية المعنية بالأشخاص المختفين و الجثث المختفية، و التي بدأ العمل بها في عام 2007، فقد أشارت إلى معلومات عن حالات اختفاء مبلغ عنها تتضمن بيانات لجثث مجهولة الهوية جمعها المعهد الوطني للطب القانوني و الطب الشرعي، أو معهد الطب الشرعي. و للأسف، و على الرغم من الالتزام القانوني بموجب القانون 1408 لعام 2010، فإن عددًا قليلا من المؤسسات الحكومية تقوم بتحديث سجلاتها في منظومة المعلومات الشبكية المعنية بالأشخاص المختفين و الجثث المختفية. و يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها المنظومة في عدم وجود موارد بشرية و مالية كافية لتحديث المعلومات و التحقق منها بصورة منتظمة، و القيام بإدخال المعلومات حول حالات المفقودين و المختفين إلى المنظومة بشكل مناسب، و توسيع بنك البيانات الجينية للمفقودين و المختفين من خلال جمع و تحليل عينات بيولوجية من أقاربهم.

عدم تحقق الحكومة من صحة المعلومات من عملية التسريح شبه العسكرية

جاء القانون 975 لعام 2005 (قانون العدالة و السلام) لدعم تسريح المقاتلين شبه العسكريين. و بموجب هذا القانون، يستفيد الجناة من الحصول على أحكام مخفضة إلى حد كبير مقابل تحديد أماكن القبور و دفع التعويضات لأسر الضحايا. و نظرًا للعدد الكبير من الشهادات و الموارد المحدودة، استمع المدعون العامون إلى الشهادات و صدقوها دون التحقق منها، ما أدى إلى نبش القبور بوتيرة مرتفعة دون الكشف عن الجثث. كما أدى فشل مكتب النائب العام في التحقق من صحة المعلومات إلى إعتقاد أسر المفقودين و المختفين، و المجتمعات المحلية، و منظمات المجتمع المدني بأن الحكومة تفتقر إلى الإرادة السياسية لمعالجة حالات الاختفاء القسري.

بطء تحقيقات الطب الشرعي في الكشف عن البقايا البشرية و تحديد هويتها

قبل إنشاء آليات جديدة للعدالة الانتقالية بموجب اتفاق السلام، كان كل من معهد الطب الشرعي، و وحدة التحقيقات التقنية التابعة لمكتب المدعي العام و مديرية الشرطة القضائية و التحقيق التابعة للشرطة الوطنية الكيانات الوحيدة المخولة قانونيًا باستخراج البقايا البشرية. و للمساعدة في تحديد تلك البقايا، أنشأ معهد الطب الشرعي في عام 2010 بنكًا للبيانات الجينية لمقاطعة و مقارنة معلومات الحمض النووي من جثث مجهولة الهوية مع الحمض النووي من أقارب المفقودين و المختفين. و بدعم من المانحين الدوليين، أنشأ معهد الطب الشرعي و مكتب المدعي العام عدة مختبرات متخصصة، تمكنت من تحديد 107 من المفقودين و المختفين حتى تموز/يوليو 2016. كما نفذ معهد الطب الشرعي في عام 2015 خطة للكشف عن البقايا البشرية و تحديد هويتها في المقابر التي اعتاد الجناة على التخلص من الجثث فيها. و حتى تشرين الأول/أكتوبر 2016، لم يتم تحديد هوية سوى بقايا 14 جثة من أصل 311 استخرجت من تلك المقابر.

عدم تجانس و استقلالية جهود الرصد و التقييم

تنفرد كل مؤسسة حكومية بتعريف "المفقودين و المختفين" بشكل مختلف، كما تتبع إجراءات و مؤشرات المتابعة الخاصة بها، الأمر الذي أسفر عن إصدار إحصاءات مضللة و زاد من صعوبة رصد و تقييم الجهود الرامية إلى تحديد مصير المفقودين و المختفين بدقة. و بحسب القانون، فإن لجنة البحث مسؤولة عن تقييم مدى التقدم في قضية المفقودين و المختفين، غير أنها تعتمد إداريًا و ماليًا على المؤسسات التي تضطلع هي نفسها (لجنة البحث) أصلًا برصدها و تقييمها. كما أن المؤسسات الحكومية تصنف طرائق الاختفاء المختلفة بنفس الطريقة بسبب عدم التمييز القانوني بين حالات الاختفاء سواء بمشاركة أو بدون مشاركة الدولة أو قبولها. أما التعريف الكولومبي القانوني المعيب لـ "الاختفاء القسري" فهو يشكل تحديًا آخرًا لمراقبة مسؤولية الدولة، و قد تم انتقاده

من قبل اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري.

تناقض القوانين المتعلقة بالوصول إلى المعلومات السرية

هناك قانونان حاليان بشأن الوصول إلى المعلومات، و لكنهما متناقضان إلى حد ما. فبحسب القانون 1621 لعام 2013 (قانون الاستخبارات القانونية و مكافحة التجسس)، يتم تصنيف جميع المعلومات الصادرة عن الأجهزة الأمنية و تقيد لمدة ثلاثين سنة على الأقل. و في الوقت نفسه، ينص القانون 1712 لعام 2014 (قانون الشفافية و الحق في الوصول إلى المعلومات العامة الوطنية) على أنه ينبغي إتاحة جميع المعلومات لعامة الناس، باستثناء الملفات التي يتم تحديدها على أنها سرية. كما ينص هذا القانون على أن الوثائق المتعلقة بقضايا تشمل انتهاكات لحقوق الإنسان أو جرائم ضد الإنسانية لا يجوز تصنيفها و اعتبارها سرية.

عدم إشراك الحكومة لمجموعات الضحايا أو منظمات المجتمع المدني

أعربت أسر المفقودين و المختفين و المجموعات الداعمة عن عدم ثقتها في المؤسسات الحكومية، ليس فقط بسبب فشلها في حل قضايا المفقودين و المختفين، بل أيضًا بسبب إساءة معاملتها للأسر. و مما يزيد من تعقيد الجهود التي تبذلها الأسر عبء التنقل بين دهاليز نظام العدالة المعقد في كولومبيا. و بما أن معظم الأسر لا تستطيع تحمل تكاليف التمثيل القانوني، و لا تقوم المؤسسات الحكومية مثل مكتب أمين المظالم بتوفير ذلك مجانًا، فإن الحاجز أمام الوصول إلى العدالة مرتفع.

و نتيجة لذلك، اكتسبت العديد من مجموعات الضحايا و منظمات المجتمع المدني المتخصصة على مر السنين الخبرة في المجالات الحاسمة المتصلة بالبحث عن المفقودين و المختفين و تحديد هويتهم، بما في ذلك الدعم النفسي و الاجتماعي، و تقنيات الطب الشرعي، و المهارات القضائية، و البحث الأرشيفي، و تخليد الذكرى. كما قامت منظمات المجتمع المدني بملء الفجوات من خلال تقديم الخدمات التي لا توفرها الحكومة أو لا توفرها بشكل كاف. و نظرًا لعدم ثقتها في المؤسسات الحكومية، فقد فضّلت بعض الأسر التعامل مع السلطات من خلال منظمات المجتمع المدني المتخصصة. فعلى سبيل المثال، هناك العديد من مجموعات الضحايا الذين هم على دراية بأساليب نفسية و اجتماعية مختلفة، و يمكنهم بسهولة إسداء المشورة إلى وحدة تقديم المساعدة الشاملة إلى الضحايا و تعويضهم، و وزارة الضمان الاجتماعي و الصحة العامة بشأن الأساليب المناسبة. و على الرغم من ذلك، لم يسمح لهم بالتدخل في الإجراءات التي وضعتها تلك المؤسسات.

و بما أن التحقيقات في قضايا المفقودين و المختفين تلقي بعبء الإثبات على الأسر، يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم المساعدة الضرورية للغاية. و لكن بسبب عدم إحراز تقدم من قبل الحكومة، اتخذت الأسر زمام المبادرة لإجراء تحقيقات موازية و تقديم الأدلة إلى المدعين العامين. غير أن المدعين العامين كانوا مترددين في الاعتراف بوجود منظمات المجتمع المدني كخبراء من طرف ثالث، بل إنهم قللوا أو أهملوا معلوماتهم عن مواقع البقايا البشرية، و التي لا يطلب من المدعين العامين النظر فيها قانونًا. و يتفق ذلك مع نتائج التقييم الأخرى التي نادرًا ما يرحب بها المسؤولون الحكوميون عمومًا.

و بالإضافة إلى المساءلة، طالبت جماعات الضحايا و منظمات المجتمع المدني بمزيد من الشفافية فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالمفقودين و المختفين. كما قامت بالمناصرة من أجل إنشاء آلية لتعزيز إشراف المواطنين و رصد الأداء المؤسسي لمعرفة مصير المفقودين و المختفين. و كانت المساعدات الدولية أساسية في بناء قدرات و خبرات جماعات الضحايا و منظمات المجتمع المدني لتوفير إشراف المواطنين، إلا أن هذه المساعدة المالية أخذت بالانخفاض على مدى السنوات الماضية. و قد أعرب ممثلو عدد من هذه المنظمات عن قلقهم إزاء مزيد من التخفيضات، حيث كان المانحون يزيدون من تمويلهم لبناء قدرات الهيئات الحكومية على حساب منظمات المجتمع المدني.

تهديد العصابات الإجرامية و المقاتلين شبه العسكريين المسرحين لسلامة قادة المجتمع و أنصار حقوق الإنسان

اضطرت بعض الأسر إلى التوقف عن البحث بعد أن تلقت تهديدات مباشرة، و لا سيما من العصابات الإجرامية المنظمة. فقد هددت هذه العصابات، و هي جماعات شبه عسكرية ما زالت منتشرة و نشطة في مناطق كثيرة من كولومبيا، هددت أنصار حقوق الإنسان و أسر المفقودين و المختفين الذين يسعون إلى تحقيق العدالة و محاكمة تلك العصابات على جرائمها. كما واصلت أيضًا ارتكاب معظم حالات الاختفاء القسري الجارية. و بالإضافة إلى ذلك، سيكمل معظم المقاتلين شبه العسكريين المسرحين أحكامهم قريبًا. إلا أن إطلاق سراحهم يشكل مصدر قلق كبير للمجتمعات المحلية و الضحايا و أنصار حقوق الإنسان، ففي حين أن هؤلاء المقاتلين السابقين اضطروا إلى الاعتراف بالمسؤولية عن تلقي أحكام مخفضة، إلا أنه لم يطلب منهم تقديم ضمانات بعدم التكرار. و مما يبعث على مزيد من القلق هو أن البعض حاولوا تبرير جرائمهم.

و لمعالجة هذه المخاطر، أنشأت حكومة كولومبيا في عام 2009 مجموعة العمل الوطنية المعنية بضمانات أنصار حقوق الإنسان، و هي مجموعة عمل خاصة لتوفير الحماية المادية لأنصار حقوق الإنسان، و التي تشمل الحكومة و المجتمع المدني معًا. و يستفيد حاليًا ما يقرب من 3500 من أنصار حقوق الإنسان من هذه الحماية. و على الرغم من أن اتفاق السلام ينص على برنامج شامل للأمن و الحماية في المناطق المتضررة من النزاع، لا يزال تنفيذ هذه الجهود يشكل تحديًا بسبب استقطاب أنصار حقوق الإنسان و استمرار وصمهم (بموافقة ضمنية من المسؤولين الحكوميين)، الذين تعتبرهم العصابات الإجرامية المنظمة أنصارًا لجماعات العصابات اليسارية. و في الفترة من كانون الثاني/يناير 2016 إلى تموز/يوليو 2017، قتل أكثر من 180 من قادة المجتمعات المحلية، و لا سيما في المناطق التي انسحبت منها العصابات نتيجة لاتفاق السلام.

معرض للصور مخصص للمفقودين و المختفين في معرض لتعزيز السلام في تشرين الأول/أكتوبر 2010.

مصدر الصورة: مركز بوغوتا للذاكرة و السلام و المصالحة.

تحديات رضا الضحايا و تخليد الذكرى

إن من شأن مفهوم تخليد الذكرى أن يعزز ثقافة حقوق الإنسان بعد انتهاء الصراع من خلال قدرته على ضمان رضا الضحايا و ضمانات عدم التكرار. و بناء على ذلك، أعربت أسر المفقودين و المختفين عن عدم ارتياحها لعدم مطالبة الجناة بضمانات بعدم التكرار لكي يحصلوا على عقوبات مخففة. و بالإضافة إلى جعل تقديم ضمانات بعدم التكرار شرطًا مسبقًا مقابل الحصول على حكم مخفض، تريد الأسر من الحكومة أن تنشر هذه الالتزامات في جميع المجتمعات المحلية المتضررة، و في بعض الحالات، إلى الشريحة الأوسع من عامة الناس.

و في الماضي، كانت جماعات الضحايا و منظمات المجتمع المدني تقوم بجهود تخليد الذكرى بشكل حصري، أما على مدى العقد الماضي، فقد قامت الحكومة بإنشاء عدة مؤسسات تركز على الذاكرة. و على سبيل المثال، قام المركز الوطني للذاكرة التاريخية بلعب دور هام في معرفة الحقيقة من خلال نشر أبحاث قوية عن العنف السياسي، و تطوير الأرشيف الوطني للذاكرة و حقوق الإنسان، و مواصلة دعم جهود تخليد الذكرى على مستوى المجتمع المحلي. و على مستوى البلديات، يؤدي مركز الذاكرة و السلام و المصالحة في بوغوتا و متحف بيت الذاكرة في ميدلين وظيفة مماثلة على نطاق أصغر. و لكن استدامة مبادرات الذاكرة هذه غير واضحة بسبب العديد من التحديات التي تتعدد أسبابها ما بين تخفيضات ميزانية التمثيل المحدود للضحايا في الهيئات الإدارية أو مجالس الإدارة، و هو ما يتناقض بشكل صارخ مع أفضل الممارسات في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية.

و ركزت جهود تخليد الذكرى الأخرى على إنشاء مواد تعليمية تستخدمها المدارس لزيادة الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان و أثرها في كولومبيا. و لكن للأسف، يعتمد تنفيذ هذه البرامج التعليمية بشدة على سياسة كل مدرسة، مما أدى بدوره إلى عدم الاتساق و الضعف في تنفيذ هذه البرامج.

دور المجتمع الدولي في معالجة مسألة المفقودين و المختفين

إن المجتمع الدولي في موقع مناسب يسمح له بالمساعدة في مساءلة الحكومة الكولومبية عن الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، و قد قدم مساهمات قيمة كثيرة لدعم جهود كولومبيا الرامية إلى معرفة مصير المفقودين و المختفين. فعلى سبيل المثال، و بفضل المعونة الدولية، قام معهد الطب الشرعي و مكتب النائب العام بتحسين بنيتهما التحتية تكنولوجيًا. كما استفاد كل من وحدة تقديم المساعدة الشاملة إلى الضحايا و تعويضهم و مكتب أمين المظالم و المركز الوطني للذاكرة التاريخية من برامج التعزيز المؤسسي، مثل برنامج التعزيز المؤسسي للضحايا التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و برامج مشابهة من قبل المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، و الصندوق السويدي النرويجي للتعاون مع منظمات المجتمع المدني الكولومبية، و وفد الاتحاد الأوروبي إلى كولومبيا، و صندوق العدالة الانتقالية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. و أخيرًا، عززت المساعدة المستمرة من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان على المستوى الوطني، و نظام حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية، و لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، و العديد من الحكومات، عززت امتثال كولومبيا للقوانين و المعايير الدولية المتعلقة بالمفقودين و المختفين. كما عزز هذا الدعم الدولي جهود منظمات المجتمع المدني لمساعدة الأسر و تأمين إشراف المواطنين خلال معرفة مصير المفقودين و المختفين.

و سيكفل الاستثمار المالي و اللوجستي الرئيسي بأن يتم تنفيذ الآليات المتعلقة بالبحث عن المفقودين و المختفين و تحديد هويتهم على نحو كاف في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المواقع الريفية. غير أن ممثلي المجتمع الدولي في كولومبيا أحبطوا بسبب فشل الحكومة في إعطاء الأولوية لبرامج حقوق الإنسان. و

على وجه التحديد، أعرب مسؤولون من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و كذلك عدد من السفارات عن أسفهم لإعطاء الوزير-المستشار لشؤون ما بعد النزاع و حقوق الإنسان و الأمن و بصورة ملحة الأولوية للبرامج المتعلقة بنزع السلاح و التسريح و إعادة الإدماج و التنمية الريفية، دون التركيز أيضًا على برامج معرفة مصير المفقودين و المختفين.

إمكانات آليات العدالة الانتقالية الجديدة في اتفاق السلام

أعرب المسؤولون الحكوميون و مجموعات الضحايا و منظمات المجتمع المدني و أعضاء المجتمع الدولي عن آمالهم الكبيرة لآليات العدالة الانتقالية الجديدة، مثل لجنة توضيح الحقيقة و وحدة البحث، و الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. و قد أتاحت العملية الجديدة الفرصة لإنشاء و تنفيذ آليات قوية للبحث و الحقيقة و المساءلة فيما يتعلق بالمفقودين و المختفين و قضايا حقوقية أخرى، و ذلك استنادًا إلى التجارب السابقة لمعالجة أوجه القصور في الآليات الحالية.

و يعتبر تنفيذ لجنة توضيح الحقيقة على رأس الأولويات بالنسبة لأسر المفقودين و المختفين، و ضحايا القتل، و الناجين. و قد يرجع ذلك إلى أن عمل لجنة توضيح الحقيقة سيوفر للضحايا قدرًا مبدئيًا من الارتياح و فرصة مواجهة الجناة المزعومين. كما أنه سيفسر ظاهرة الاختفاء القسري، و القتل، و غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، إضافة إلى تسهيل إجراء المزيد من التحقيقات عن طريق توضيح الحالات الفردية للمفقودين و للمختفين. و من الجدير بالملاحظة أنه و نظرًا لأن لجنة توضيح الحقيقة و وحدة البحث هما بطبيعتهما خارج نطاق القضاء، لا يمكن استخدام النتائج التي توصلتا إليها و المعلومات التي قامتا بجمعها، باستثناء تقارير الطب الشرعي و الأدلة المادية، في الإجراءات القضائية. غير أن أسر المفقودين و المختفين و غيرها من الضحايا يمكنهم الشروع في إجراءات قضائية على أساس النتائج التي توصلت إليها لجنة توضيح الحقيقة و وحدة البحث من خلال الولاية القضائية العادية، ما لم تكن القضية قيد النظر من قبل الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام.

تحديات تنفيذ آليات العدالة الانتقالية الجديدة

وضعت كولومبيا أدوات قانونية متطورة للغاية، إلا أنها نفذت بصورة سيئة. و قد يشكل التطبيق العملي و الترجمة إلى الواقع المزيد من التحديات أمام تنفيذ آليات العدالة الانتقالية الجديدة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي التعريف الغامض لـ "المختفين في سياق و بسبب النزاع المسلح" الوارد في القواعد الإجرائية لوحدة البحث إلى الحد و بشكل كبير من نطاقه نظرًا لعدم وضوح الأفراد و الظروف المشمولة بالتعريف. أما الحالات التي لا تدخل ضمن التعريف فستتم معالجتها في إطار الولاية القضائية العادية للجنة البحث القائمة، و التي من المرجح أن تحتفظ بقدرتها المحدودة على اتخاذ الإجراءات.

و سيعتمد نجاح آليات العدالة الانتقالية الجديدة إلى حد كبير على قدرتها على إجراء أعداد كبيرة من التحقيقات المستقلة. و لكن و بسبب العدد الهائل من الحالات المحتملة، فإن التفويض الواسع للآليات، و مواردها البشرية و المالية المحدودة، و حتى الآليات الجديدة لا تستطيع معالجة جميع الحالات. فالقواعد الإجرائية المحددة حتى الآن توفر الاستقلالية، غير أن التنفيذ الفعال للآليات سيظل متوقفًا على كفاءة مفوضي الحقيقة، و قضاة الولاية القضائية الخاصة، و مدير وحدة البحث إضافة إلى الميزانية المخصصة لمؤسساتهم.

ساحة لورديس في بوغوتا في يوم المفقودين و المختفين في آب/أغسطس 2012.

مصدر الصورة: مركز بوغوتا للذاكرة و السلام و المصالحة.

و من التحديات الرئيسية الأخرى التي تواجه تنفيذ كل من لجنة توضيح الحقيقة و وحدة البحث إعداد المجتمع المدني على وجه السرعة للمشاركة في هذه الآليات، و تقديم التوثيقات اللازمة لضمان إيلاء الأولوية لحالاته و سماعها، و ممارسة رقابة المواطنين. و على الرغم من أن لجنة توضيح الحقيقة و وحدة البحث مفوضتان لمدة كافية من الزمن، ثلاث سنين و عشرين سنة على التوالي، فإن نجاحهما سيتوقف على تخصيص الموارد البشرية و المالية، إلى جانب استقلالية و كفاءة موظفيهما. كما يمكن لمشاركة المجتمع المدني، و لا سيما منظمات المجتمع المدني المتخصصة، أن تدعم المؤسسات و تتحمل التكاليف و تعمل كتدبير لبناء الثقة للسكان المتضررين.

أما بخصوص الوصول إلى المعلومات السرية، فبما أن طلبات لجنة توضيح الحقيقة و وحدة البحث تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، يجب على المؤسسات الحكومية أن تسمح لها بالوصول إلى المعلومات المطلوبة. غير أن لجنة توضيح الحقيقة و وحدة البحث يجب أن تلتزما بقواعد المؤسسة الحكومية التي تم الوصول إليها فيما يتعلق بالمعلومات السرية، و يجب أن تحافظا على سريتها. و بناء على ذلك، لا يمكنهم إصدار نسخ مادية أو افتراضية أو إتاحة المعلومات لعامة الناس.

معرض عن المفقودين و المختفين و حالات القتل خارج نطاق القضاء في مركز بوغوتا للذاكرة و السلام و المصالحة في أيلول/سبتمبر 2015.
مصدر الصورة: مركز بوغوتا للذاكرة و السلام و المصالحة.

التوصيات

ينبغي أن تقوم كولومبيا بتقييم دقيق لتكاليف تنفيذ آليات العدالة الانتقالية الجديدة، و لا سيما لجنة توضيح الحقيقة و وحدة البحث. و ينبغي لها أن تعد و تنفذ تدخلات واسعة النطاق من أجل تعزيز البحث عن رفات المفقودين و المختفين و تحديد هويتهم و تسليم الرفات بصورة كريمة، فضلًا عن التحقيقات الأخرى المتعلقة بالحقيقة. و تحقيقا لهذه الغاية، يجب على الحكومة أن تقيّم بدقة الموارد البشرية و التقنية و المالية المطلوبة، بما في ذلك دعم مشاركة جماعات الضحايا في تجميع و إعداد و تحضير التوثيقات للمشاركة في آليات العدالة الانتقالية الجديدة. و ينبغي أن يشمل هذا الدعم أيضًا الخدمات النفسية و الاجتماعية. كما ينبغي أن يسهم المانحون الدوليون و الخاصون في التقييم و الموارد اللازمة للعمل على قضايا المفقودين و المختفين. و ينبغي لمنظمات المجتمع المدني المتخصصة كذلك المساعدة في وضع التقييم و إجراءه.

و ينبغي أن يمارس المجتمع الدولي الضغط الدبلوماسي على كولومبيا من أجل ضمان أن تكون قضايا المفقودين و المختفين و قضايا حقوق الإنسان الأخرى على رأس الأولويات. فكولومبيا لم تقم بجعل برامج حقوق الإنسان ضمن أولوياتها، بما في ذلك البرامج التي من شأنها معرفة مصير المفقودين و المختفين. غير أن الاستثمار الرئيسي في الدعم اللوجستي ضروري لضمان التنفيذ السليم لآليات العدالة الانتقالية المكلفة بتناول موضوع البحث عن المفقودين و المختفين و تحديد هويتهم. و لما كان التصدي قضية المفقودين و المختفين مسألة حاسمة طال أمدها بالنسبة للعدالة الانتقالية و المصالحة، ينبغي إذًا للمجتمع الدولي أن يحث حكومة كولومبيا على منحها الزخم و الأهمية التي تستحقها.

و ينبغي للمجتمع الدولي، و كذلك منظمات المجتمع المدني المتخصصة، تقديم المساعدة التقنية في البحث عن المفقودين و المختفين و تحديد هويتهم. و ينبغي إنشاء برامج للتعاون الدولي لتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك إلى مكتب النائب العام و وحدة البحث، من أجل تحسين قدرتهم على التحقيق. و ينبغي أيضًا أن تساعد الولايات المتحدة على توسيع بنك البيانات الجينية و تحسين منظومة المعلومات الشبكية المعنية بالأشخاص المختفين و الجثث المختفية. و بناء على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يمول المساعدة التقنية في عمليات البحث و الحقيقة فيما يتعلق بالمفقودين و المختفين.

و ينبغي لكولومبيا أيضًا أن تضع خططًا وطنية و إقليمية للبحث عن المفقودين و المختفين و تحديد هويتهم. فبالنظر إلى حجم حالات المفقودين و المختفين التي يتوجب التعامل معها، يجب على كولومبيا أن تضع خططا على الصعيدين الوطني و الإقليمي لإعطاء الأولوية للحالات. و ينبغي أن تعالج هذه الاستراتيجية الحالات الرمزية و التمثيلية، و أن تطور أيضًا القدرة المحلية على دعم التحقيقات في جميع المناطق، بما في ذلك من خلال الأبحاث و التوثيقات. و من شأن الخطط الإقليمية كذلك أن تساعد على ضمان وجود و تنفيذ برامج معنية بمعرفة مصير المفقودين و المختفين في جميع أنحاء البلد و تلبية الاحتياجات و الديناميكيات الخاصة بكل منطقة في المناطق الريفية. فعلى سبيل المثال، ستراعي الخطط الإقليمية الاختلافات العرقية و الثقافية و سبل العيش بين المناطق الريفية و الحضرية.

و ينبغي للولايات المتحدة أن تضع تقييمًا للاحتياجات بغية إلهام عمل لجنة توضيح الحقيقة. فاستقرار عملية السلام و قدرتها على إعادة بناء الثقة و بناء ثقافة الديمقراطية و المساءلة إنما

يعتمد على نتائج لجنة توضيح الحقيقة. و من أجل إشراك كامل المجتمع و بصورة فعالة، يجب على كولومبيا أن تحدد القدرات و الاحتياجات و التوقعات في جميع أنحاء البلد فيما يتعلق بلجنة توضيح الحقيقة. كما ينبغي للولايات المتحدة أن تسهم في وضع تقييم للاحتياجات من هذا النوع، و الذي يتعين أن تقوم به منظمات دولية متخصصة، مثل الاتحاد، لمساعدة كولومبيا في هذه المسألة.

و يجب أيضًا أن تكون وحدة البحث مستقلة بما يكفي و لديها القدرات و الموارد الكافية للاضطلاع بتحقيقاتها بخصوص المفقودين و المختفين. لذلك فيجب على كولومبيا أن تضمن بأن تكون وحدة البحث قادرة و بشكل مستقل على البدء بإجراء التحقيقات بناء على معلومات من الأسر و منظمات المجتمع المدني، و مصادر أخرى؛ و كذلك طلب حماية الشهود و إشراك خبراء خارجيين. كما ينبغي أن تتمتع وحدة البحث باستقلالية إدارية و مالية عن المؤسسات الحكومية الأخرى. و ينبغي للمجتمع الدولي أن يمول برامج التعزيز المؤسسي لتحقيق هذه الغاية.

كما يجب على كولومبيا إجراء تعديلات فنية على منظومة المعلومات الشبكية المعنية بالأشخاص المختفين و الجثث المختفية، حيث ينبغي أن تتضمن هذه المنظومة معلومات ما قبل الوفاة المقدمة من أسر المفقودين و المختفين. كما ينبغي أن تسمح بإدراج معلومات سياقية أساسية عن المفقودين و المختفين، كوضعهم السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، من أجل تحديد أنماط الاختفاء القسري. و ينبغي للمؤسسات الحكومية أن تقوم داخليًا بإنفاذ التزاماتها القانونية بشأن تحديث منظومة المعلومات بشكل منتظم و دقيق، و تزويدها في الوقت المناسب بالمعلومات المتعلقة بحالاتها و الموظفين الحكوميين المسؤولين عن تلك الحالات. كما ينبغي أن يتاح لوحدة البحث الوصول غير المحدود إلى المعلومات في منظومة المعلومات الشبكية المعنية بالأشخاص المختفين و الجثث المختفية.

و ينبغي على الولايات المتحدة و المجتمع الدولي تدريب المجتمع المدني و دعمه ماليًا حتى يمارس المواطنون دورًا رقابيًا، و لا سيما فيما يتعلق بقضية المفقودين و المختفين. فقد تسبب انعدام الثقة بين الأسر و الحكومة في سعي الأسر إلى الحصول على التمثيل و المساعدة من منظمات المجتمع المدني المتخصصة، و التي ستستفيد من المزيد من التمويل و بناء القدرات لتيسير مشاركتها في عمليات البحث و العمليات القضائية. كما ينبغي لكولومبيا أن ترحب بدعم منظمات المجتمع المدني و مراقبتها كتدبير لبناء الثقة، بدلًا من تجنبها و التهرب منها، و ينبغي أن تسهم في الشفافية من خلال مطالبة وحدة البحث بتقديم تقارير إلى أسر المفقودين و المختفين.

و ينبغي لكولومبيا أن تنشيء، و بدعم دولي، آلية مستقلة للرصد و التقييم، فالمساعدة المالية المقدمة من المجتمع الدولي من شأنها أن تسهم في إيجاد هذه الآلية على وجه السرعة. كما ينبغي أن تضمن كولومبيا تمكين الضحايا و منظمات المجتمع المدني المتخصصة من المشاركة بفعالية في جهود الرصد و توفير إشراف المواطنين على المؤسسات الحكومية، بما في ذلك وحدة البحث.

كما ينبغي أن تمنح كولومبيا إمكانية الوصول الكامل إلى الأرشيفات الحكومية، بما في ذلك المعلومات السرية، إلى لجنة توضيح الحقيقة و وحدة البحث. و كذلك يجب أن يكون المواطنون قادرين على الوصول إلى المعلومات عن المفقودين و المختفين و غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان من أجل ممارسة حقهم في الانصاف و التعويض. و ينبغي لكولومبيا أيضًا إصلاح التشريعات الحالية للحصول على المعلومات وفقًا للمعايير الدولية و إزالة الأحكام المتناقضة. و لتسهيل و تحسين تبادل المعلومات، ينبغي لكولومبيا أن تضع بروتوكولات تنسيق بين لجنة توضيح الحقيقة و وحدة البحث.

أيضًا ينبغي تمكين الضحايا و المجتمع المدني من المشاركة في البحث عن رفات المفقودين و المختفين و تحديد هويتهم و تسليمهم و ينبغي إبلاغهم بالتقدم الذي تم إحرازه. فمنظمات المجتمع المدني المتخصصة هي ذات قيمة لا تقدر بثمن بسبب سمعتها الطيبة في المجتمع و مجالات الخبرة الواسعة التي لديها، و التي تشمل الدعم النفسي و الاجتماعي، و الطب الشرعي، و المهارات القانونية، و الأبحاث الأرشيفية، و تخليد الذكرى، فضلًا عن قدرتها على ملء الثغرات في تقديم الخدمات. كما يجب إشراك منظمات المجتمع المدني التي تمثل أكثر الفئات السكانية ضعفًا، مثل الكولومبيين الأفارقة و السكان الأصليين و النساء. و على وجه التحديد، يمكن للتدريبات الخاصة و الورشات التدريبية لمنظمات المجتمع المدني في مجال المهارات القانونية و الشرعية الأساسية أن تعزز مشاركتها النشطة و قدرتها على دعم المجتمعات المتضررة. أما التمويل من أعضاء المجتمع الدولي، مثل الولايات المتحدة، فهو أمر أساسي من شأنه تيسير المشاركة الكاملة للضحايا و منظمات المجتمع المدني.

كما ينبغي لكولومبيا أن تنشر و على نطاق واسع الاعترافات بالمسؤولية الجنائية و أن ترفع الوعي بمبادئ حقوق الإنسان. فالاعتراف بالذنب من جانب الجناة ينبغي أن يشمل ضمانات بعدم التكرار، و ينبغي أن يكون خاليًا من محاولات التبرير. و ينبغي لكولومبيا أيضًا أن تمول و تنفذ برامج تعليمية و تربوية اجتماعية، بما في ذلك في النظام المدرسي، لزيادة الوعي بحقوق الإنسان و المساعدة في منع تكرار حالات الاختفاء القسري.

و ينبغي لكولومبيا و المجتمع الدولي أن يستثمرا في جهود المجتمع المحلي في مجالي الحقيقة و تخليد الذكرى. و ينبغي أن تساهم كولومبيا في بناء نهج مستدامة لجمع و نشر روايات الضحايا، و لا سيما على صعيد المجتمعات المحلية. كما ينبغي للولايات المتحدة أن تقدم المساعدة المالية الملحة لمبادرات المجتمع المحلي في معرفة الحقيقة و تخليد الذكرى. و علاوة على ذلك، ينبغي أن تكرس كولومبيا الحاجة إلى مشاركة الضحايا و منظمات المجتمع المدني في الأطر التي تحكم الهيئات الإدارية و مجالس إدارة المؤسسات الحكومية التي تركز على الذاكرة.

و ينبغي لكولومبيا، و بدعم دولي، أن تتابع قضايا الحقيقة و الذكرى من خلال الأرشيفات و المحفوظات. و ينبغي للمجتمع الدولي أن يمول دورات تدريبية للمجتمعات المحلية و منظمات المجتمع المدني بشأن تخليد الذكرى، و كذلك تطوير الأرشيفات و المحافظة عليها، و لا سيما على مستوى المجتمع المحلي. و كجزء من هذا النشاط، ينبغي إشراك خبرات الاتحاد في عقد اجتماع لمجموعة عمل حول الأرشيفات. كما ينبغي للولايات المتحدة في الوقت ذاته تقديم الدعم المالي للمنظمات الامريكية و المنظمات الدولية المتخصصة و الخبيرة في مجال الأرشفة، كالاتحاد، و ذلك لمساعدة كولومبيا في هذا الأمر.

تأليف داريو كولمينياريس ميلان نيابة عن التحالف الدولي لمواقع الضمير. يلخص هذا الفصل تقريرًا أطول صادر عن التحالف الدولي لمواقع الضمير، الإجراءات القانونية لمؤسسة القانون و مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا.

[1] غالبًا ما يتم دفع المجتمعات الريفية للاعتقاد بأن اختفاء الناس سببه ارتكابهم خطئًا ما. و كثيرًا ما يعتقدون أيضًا أن العوائل التي تتقدم بشكاوى هي متواطئة مع المختفي في نفس الخطأ. و نتيجة لذلك، تقوم السلطات المحلية بالتحقيق فورًا مع ذوي المفقودين و المختفين عند تقديمهم شكوى.

[2] أجرى الفريق مقابلات مع أناس من المناطق الحضرية و المناطق المحيطة بها، بما في ذلك خارج المدن.

زائر متأمل عند النصب التذكاري للإبادة الجماعية في كيغالي في حزيران/يونيو 2017.

مصدر الصورة: النصب التذكاري للإبادة الجماعية في كيغالي.

الدروس الهامة من تقييم برامج الاتحاد

تقدم الفصول ضمن الدليل ككل دروسًا و توصيات تستند إلى سياقات و منهجيات مختلفة للعدالة الانتقالية. فقد عمل كل مشروع على إشراك السكان المحليين بوصفهم الوكلاء الرئيسيين للعدالة الانتقالية، و مكنهم من تصميم و تنفيذ العدالة الانتقالية الشاملة و المستدامة. و بذلك أصبحت المشاريع مملوكة محليًا، و شاملة، و محددة للسياقات، و بالتالي عالجت بعض أهم العقبات التي تحول دون تحقيق العدالة الانتقالية الناجحة.

و قد رأى شركاء الاتحاد و الشركاء المحليون و المشاركون في المشروع في جميع أنحاء العالم، رأوا إلى حد بعيد أن برمجة الاتحاد، بما في ذلك المضمون و المنهجيات، كانت وثيقة الصلة و فعالة و ناجحة و متسقة. كما أعربوا عن اعتقادهم بأن النهج الفريد و المتعدد التخصصات الذي يتبعه الاتحاد في بناء القدرات، و الذي يقوم بالتنسيق بين عدة شركاء دوليين و محليين، زاد من أثر المشاريع و استدامتها من خلال وضع الرقابة في أيدي المجتمعات المتضررة. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد لم يعمل بصورة متضافرة للتصدي للعنف الهيكلي. و لذلك، و على الرغم من أن المشاورات الشاملة و التدريبات و ورشات العمل و غيرها من الأنشطة التي قد قام بها الاتحاد كشفت عن مجموعة من الاحتياجات التي أدت في بعض الأحيان إلى تفكيك الانتهاكات الهيكلية، مثل الأضرار الاقتصادية و الاجتماعية و الجنسانية، إلا أن المشاريع ركزت حتى الآن على العنف البدني "الاستثنائي". و نتيجة لذلك، فإن أي آثار مترتبة على الحصانة الهيكلية في البلدان المستهدفة هي نتائج غير مباشرة للمشاريع. و يعتبر الاتحاد هذا الطرح كثغرة في عمليته البرمجية، و يسعى لابتكار السبل التي تساعده بشكل أفضل على دمج هدف إنهاء جميع أشكال الإفلات من العقاب.

و من خلال تقييم برامجه في جنوب السودان و سوريا و سريلانكا و منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، تمكن الاتحاد من تقديم اقتراحات مدعمة بالأدلة حول أنواع التدخلات و الاستراتيجيات التي تساعد على ضمان الملكية المحلية، و الشمولية، و الاستجابة للسياق. أما الدروس الهامة فيما يلي فقد تم استخلاصها من العديد من التوصيات المتداخلة التي قدمت في نهاية كل فصل تقييمي و تم اختيارها لإمكانية تكيفها مع مشاريع العدالة الانتقالية على نطاق عالمي. هذه الدروس ليست وصفية أو إلزامية، و لا هي وصفة مضمونة للنجاح، غير أنها توفر إرشادات حول تحسين أهمية و فعالية و أثر و استدامة و كفاءة و اتساق و تنسيق المشاريع، و المساهمة في تفكير و تطوير نماذج جديدة لوضع حد للإفلات من العقاب.

دروس حول نهج العدالة الانتقالية

ينبغي أن تكون برامج العدالة الانتقالية شاملة و تنطوي على تدابير و عمليات و منهجيات مختلفة.

فالعدالة الانتقالية هي حل متعدد الجوانب للإفلات من العقاب و هي تشمل أكثر من مجرد قضايا الملاحقات الجنائية و مبادرات تقصي الحقائق. و قد أكد عمل الاتحاد مع أصحاب المصلحة الجنوب سودانيين و السوريين و السريلانكيين و أصحاب المصلحة من منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا على الطابع الشامل للعدالة الانتقالية. كما أن اتباع نهج متعدد التخصصات، و التعاون بين المنظمات ذات الخبرة في مختلف التخصصات، يناسب و يلائم العدالة الانتقالية الشاملة و المستدامة. و عندما تعي الجهات الفاعلة المحلية بأنه لا يوجد حل انتقالي قياسي واحد، فإنها ستثمن بشكل أفضل الحاجة إلى تدابير و عمليات و نهج مختلفة لتحقيق أهدافها.

ينبغي أن تتخذ مشاريع العدالة الانتقالية نهجًا متعدد التخصصات. فالاتحاد، بحكم طبيعته، كيان متعدد التخصصات، يتألف من تسع منظمات ذات خبرة في مجالات واسعة من التخصصات المتصلة بالعدالة الانتقالية، مثل القانون، و النوع الاجتماعي، و توثيقات حقوق الإنسان، و المناصرة و الدعم النفسي و الاجتماعي للضحايا، و تحليل الطب الشرعي، و مجتمع مدني قادر على بناء القدرات. كما تتمتع هذه المنظمات أيضًا بخبرة في مختلف مبادرات العدالة الانتقالية، كتلك المتعلقة بالحقيقة و الذاكرة و التعويضات و المصالحة. و نظرًا لأن الدورات التدريبية و الأنشطة المتعددة التخصصات تمنح المشاركين المحليين منظورًا شموليا للعدالة الانتقالية، ينبغي للمشاريع أن تنظر في إشراك شركاء متعددين ممن لديهم الخبرة في مجالات متنوعة.

و ينبغي أن تعتمد مشاريع العدالة الانتقالية نهجًا تشاركيًا و أن تشرك الجهات الفاعلة المحلية بصفة صانعي قرار في كل مرحلة. فقد تم تصميم التدريبات و ورشات العمل الخاصة بالموثقين في جنوب السودان بحسب الاحتياجات و الأهداف التي أعربوا عنها خلال المشاورات، و كان للمشاركين الملكية في وضع الأجندة خلال التدريب في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. و من أجل إرساء أسس العدالة الانتقالية الشاملة في سوريا، استعان الاتحاد بتقييمات و مشاورات شاملة للاحتياجات. و في سريلانكا، قام الاتحاد بإعادة النظر في الأفراد الذين شاركوا في تقييم الاحتياجات الأصلية من أجل فهم التطورات الجديدة و تعزيز جهود الأهداف في العملية. و تعتبر النهج التشاركية قيمة بالنسبة لقدرتها على إشراك مختلف المجتمعات المتضررة عن كثب في تحديد احتياجاتها و رغباتها و معالجتها. كما أنها تؤسس الخبرات المحلية بصفتها المورد الرئيسي و تشجع على إنشاء تدخلات مبتكرة، و مملوكة محليًا، و محددة السياق في مجال العدالة الانتقالية.

كما ينبغي أن تكون منهجيات العدالة الانتقالية محددة السياق و متنوعة. فقد شملت برمجة الاتحاد منهجيات تقليدية و تشاركية و غير تقليدية محددة السياق شكلت جزءًا من جميع المشاريع الأربعة. كما استخدمت الورشات التدريبية التقليدية في المشاريع في جنوب السودان و سريلانكا و منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. كما استخدم الاتحاد معرضًا أرشيفيًا لإثارة المناقشات العاطفية في سريلانكا، فضلًا عن استخدام خرائط الجسم و غيرها من التمثيلات البصرية للتجارب مع الصراع في جنوب السودان. و قد صممت جميع النهج وفقًا للاحتياجات و السياق الخاص للحالة و الفترة الانتقالية. و لهذا التكتيك إمكانيات كبيرة في تحديد الخبرات الدقيقة و حتى التدقيق في قضايا العنف الهيكلي طويلة الأمد.

مشاهد من الطريق خلال تقييم للاحتياجات في ساحل العاج في آب/أغسطس 2017.

دروس حول الملكية المحلية للعدالة الانتقالية

ينبغي أن تهدف مشاريع العدالة الانتقالية إلى إقامة مبادرات محلية. فقد ساهم الاتحاد في إنشاء مبادرة لتوثيق حقوق الإنسان بقيادة محلية في جنوب السودان، و شبكة إحالة بين مقدمي الخدمة السوريين و موثقي حقوق الإنسان، و آلية لتنسيق الحقيقة و المصالحة في سريلانكا، و شبكة إقليمية على نطاق منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. و قد أعربت المجتمعات المحلية عن حاجتها إلى هذه المبادرات في ضوء سياقات كل منها. و بما أن هذه المساعي تقوم على الخبرة المحلية، فهي مناسبة تمامًا للاستجابة للتطورات و التحديات الناشئة و التكيف معها.

و ينبغي أن تشمل مشاريع العدالة الانتقالية جميع الفئات. فالشمولية هي ما يميز برامج الاتحاد عبر الخطوط و الاتجاهات الإثنية و الدينية و الجنسانية. و قد استهدفت التقييمات الواسعة للاحتياجات في سريلانكا المجموعات الإثنية و الدينية الرئيسية، و ليس فقط الفئات الأكثر تضررًا. كما عملت التدريبات في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا على توعية المشاركين بالحاجة إلى العدالة الانتقالية الشاملة التي تولي الأولوية للمجموعات الضعيفة. و لدى الأخذ بعين الاعتبار الأضرار و الاحتياجات الجنسانية في جنوب السودان، قامت بعثات التوثيق بإيلاء الأولوية للمساواة بين الجنسين و إشراك موثقات من النساء. كما عقد الاتحاد مجموعات مركزة منفصلة مع محتجزين سوريين سابقين من الذكور و الإناث، و تحدث إلى منظمات نسائية. فالشمولية أمر حيوي في الحالات التي كانت فيها التوترات بين المجموعات محفزات للنزاعات، و حيث يسود الاستهداف القائم على المجموعات و النوع الاجتماعي.

كما ينبغي لمشاريع العدالة الانتقالية أن تشرك الشركاء المحليين و تبني الشراكات معهم و تدعمهم. فقد اعتمد الاتحاد على شركاء محليين في سريلانكا و في مشروع سوريا. كما قام ببناء قدرات الشركاء في جنوب السودان في مجال توثيق حقوق الإنسان، و عمل على توجيه الجهات الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في تنفيذ مشاريعهم المحلية. و في كل مشروع، استفاد الاتحاد إلى حد كبير من الخبرة السياقية للشركاء المحليين المتعاونين، حيث أن تعزيز العلاقات القائمة على الثقة مع الشركاء المحليين من شأنه أن يتيح إمكانية أكبر للوصول إلى المجتمعات المتضررة و الاستجابة للتحديات على أرض الواقع. و في الوقت نفسه، يطور الشركاء المحليون معارفهم و مهاراتهم التقنية لزيادة مشاركتهم في جهود العدالة الانتقالية.

الدروس حول نهج التدريب و المخرجات

ينبغي أن تتضمن تدريبات العدالة الانتقالية نواتج ملموسة تتراوح بين تقديم منح فرعية و إقامة مبادرات محلية. و يشتهر الاتحاد بمشاريعه التي تركز على الأفعال و المخرجات الواضحة، على عكس البرامج الأخرى القائمة على الأرض. فقد قام الاتحاد في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بتقديم منح فرعية لتمكين الجهات الفاعلة المحلية من تصميم و تنفيذ المشاريع على أساس خبراتها السياقية و معارفها و مهاراتها المكتسبة حديثًا في مجال العدالة الانتقالية. و كمثال آخر، استجاب الاتحاد للإرهاق الناجم عن ورشات العمل التدريبية في سريلانكا بتيسير إنشاء آلية للتنسيق. فالمخرجات الملموسة التي تمكن و تعزز المشاركة تساعد في الحفاظ على فوائد مشروع العدالة الانتقالية الأصلي. أما المنح الفرعية فهي تعتبر ذات قيمة خاصة في الحالات التي تواجه فيها الجهات الفاعلة المحلية صعوبة في الحصول على تمويل من المانحين، حيث يمكن للمشاريع الممولة بهذه المنح أن تركز على احتياجات المجتمع المحلي دون أن تقيدها مصالح الجهات المانحة.

لا ينبغي أن تكون تدريبات العدالة الانتقالية وصفية أو إلزامية. فقد شجع الاتحاد على تبادل المعارف بشأن آليات و عمليات العدالة الانتقالية المختلفة دون فرض آراءه الخارجية. و يرجع ذلك إلى أن ورشات العمل و التدريبات، و لا سيما تلك التي يقودها خبراء دوليون، كثيرًا ما تعيق الابتكار المحلي. و نتيجة لذلك، كان الاتحاد مترددًا في تقديم توصيات حازمة بشأن التنسيق بين مقدمي الخدمة السوريين. و في سريلانكا، أتاح النهج غير الإلزامي المجال للابتكارات المحلية. فالنهج غير الإلزامي يمنح الفاعلين المحليين المعارف و المهارات اللازمة لإنشاء المشاريع دون الشعور بضرورة التقيد بآراء "الخبراء". و تحقيقًا لهذه الغاية، تعمل البرامج التي تهدف إلى تثقيف و تنمية القدرات المحلية على معالجة مشكلة تدويل مجال العدالة الانتقالية.

كما ينبغي لتدريبات العدالة الانتقالية أن تتضمن دراسات حالة مقارنة و إمكانية تطبيقها على الحالة الراهنة. فقد تمت مشاركة أمثلة من بلدان أخرى في ورشات عمل بناء القدرات في سريلانكا، كما اتخذ التدريب في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا نهجًا مقارنًا لمساعدة الجهات الفاعلة المحلية على فهم مدى قابلية تطبيق تجربة العدالة الانتقالية في بلد آخر على بلدانها. و قد شارك موثقون مختارون من جنوب السودان في برنامج لتبادل المعارف للتعلم من منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم. لذلك فإن مشاركة الدروس المستخلصة من البلدان الأخرى تعود بالفائدة على الجهات الفاعلة المحلية في البلدان التي تكون فيها العدالة الانتقالية ناشئة أو في مراحلها المبكرة. كما تبني عمليات تبادل المعارف على الصعيد العالمي مجتمعًا متعلمًا، و توفر إمكانية التواصل عبر شبكات و تجمعات تتجاوز المستويات المحلية و الوطنية.

و ينبغي أن تقوم تدريبات العدالة الانتقالية ببناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية في مجموعة متنوعة من المهارات. فقد اكتسب الموثقون في جنوب السودان و الجهات الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا من خلال برامج الاتحاد مهارات إجراء المقابلات و إدارة الصدمات النفسية. و في سريلانكا، نظم الاتحاد تدريبات عملية بشأن العدالة الانتقالية للمجتمعات المحلية و المجتمع المدني و الجهات الحكومية الفاعلة المتضررة، في حين تعلم المشاركون في المشروع في جنوب السودان و منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا كيفية الحد و التخفيف من التهديدات الأمنية. و ينبغي أن تشمل برامج بناء القدرات، على سبيل المثال، تدريبًا عمليًا حول الدعم النفسي و الاجتماعي و إدارة الصدمات النفسية و تقييم المخاطر الأمنية و الحد منها، و كذلك الطب الشرعي. كما أن برامج تدريب المدربين تعتبر أيضًا وسيلة مستدامة لتوسيع نطاق برامج بناء القدرات مع إفساح المجال للملكية المحلية.

المضي نحو تحقيق العدالة الانتقالية الشاملة والمستدامة

لا يزال مجال تقييم العدالة الانتقالية صغيرًا نسبيًا و يتطلب الابتكار إضافة إلى نمو الأبحاث التجريبية. و حاول الاتحاد من خلال استخدام نظام الرصد و التقييم القائم على النتائج فهم أسباب و كيفية عمل بعض التدابير و العمليات و النهج، بما في ذلك عن طريق تحديد العناصر التي ساهمت في نجاح الأنشطة و المشاريع. و تكشف تقييماته كيف أن جهود العدالة الانتقالية تستطيع تحسين أثر البرامج على صعيد المجتمع المحلي و المستوى الوطني و تزيد المساءلة في جميع أنحاء العالم. و بالإضافة إلى استكشاف العديد من الدروس، يوضح الدليل الحاجة إلى تقييم مشاريع العدالة الانتقالية و الصعوبات التي تتضمنها.

و لأن عملية تقييم العدالة الانتقالية طويلة الأجل، و لأن الاتحاد يشكل محاولة جديدة نسبيًا، لم تتمكن التقييمات إلا من تحديد الآثار القصيرة الأجل لنهج الاتحاد المتعددة المعارف و مدى تحقيقها للأهداف و الغايات قصيرة الأجل. و مع ذلك، فحتى هذه التقييمات للمشاريع التي أنجزت مؤخرًا بدأت بتقديم الأدلة

مشاركون في ورشة عمل لمنع العنف نظمها الاتحاد في غينيا في أيار/ مايو 2017.

لدعم نظرية الاتحاد في التغيير بينما قامت بتحديد التحديات للتعامل معها في المستقبل. و عقب عمليات التقييم، اكتسب الاتحاد ، و كذلك مجال العدالة الانتقالية بصورة أعم، اكتسب فهمًا أكبر للعقبات التي تعترض القضايا الهيكلية الراسخة و مسألة الإفلات من العقاب، الأمر الذي يستلزم قدرًا كبيرًا من الإرادة السياسية. فالنهج الشامل الذي يتبعه الاتحاد في مجال العدالة الانتقالية لا يسلط الضوء على الملاحقات الجنائية أو أية آلية أخرى، و قد حقق نجاحًا في إشراك المجتمع بأسره، حتى في السياقات المقسمة. و مع ذلك، فقد كان بناء الإرادة السياسية بين الجهات الفاعلة الحكومية أمرًا صعبًا. و على المدى البعيد، يجب على الفاعلين في مجال العدالة الانتقالية أن يواصلوا التفكير في الكيفية التي يمكن بها لنهج البرمجة و ملكيتها و مخرجاتها أن تصل إلى صناع القرار و تزيد الإرادة السياسية. و يلزم إجراء تقييمات طويلة الأجل لجمع الأدلة على الآثار المستمرة للعدالة الانتقالية حول الأسباب و الدوافع الجذرية للنزاع، لأنها كثيرًا ما تنطوي على عنف هيكلي.

و من الممكن استخلاص دروس قيمة في جميع مراحل المشاريع، مما يعزز أهمية التقييمات المؤقتة و المستمرة و الطويلة الأجل. و التزامًا منه بالتعلم المستمر، سيقوم الاتحاد بإجراء تقييمات مستقبلية لضمان أن تكون مشاريعه مستدامة و أن تؤثر على المساءلة و المصالحة على نطاق واسع. و يمكن القول بإن التقييمات هي أهم طريقة لاكتشاف العمليات، و ليس فقط أنواع الآليات التي يجب توظيفها من أجل تحقيق أهداف العدالة الانتقالية، بما في ذلك السلام المستدام و المصالحة. كما أن بناء مجتمع تستطيع الجهات الفاعلة في مجال العدالة الانتقالية من خلاله تبادل الدروس هو خطوة أولى في تبادل المعرفة لتحسين أثر و تنسيق مشاريع العدالة الانتقالية. و يولي هذا المجتمع أهمية كبيرة لتطوير الممارسات الجيدة و التوجيهات للمساعدة على ضمان الملكية المحلية و بالتالي التدخلات المستدامة. فالدروس في هذا الدليل، و الدروس المستقبلية التي يمكن استخلاصها من التقييمات الجارية، توفر فرصة للمجتمع المدني و الممارسين و صانعي السياسات و المانحين و أصحاب المصلحة الآخرين للنظر و النقاش حول النماذج الناشئة و ملائمتها لأنها تنطبق على سياقاتهم المحددة. و يأمل الاتحاد كذلك أن تقوم الجهات الفاعلة في مجال العدالة الانتقالية بتقييم مشاريعها بعناية بهدف تنمية المجتمع العالمي المتعلم الموصوف هنا و تعزيز العدالة و الحقيقة و المصالحة.

International Coalition of
SITES *of* CONSCIENCE

1.646.397.ICSC (4272)

www.sitesofconscience.org

Facebook.com/SitesofConscience
@SitesConscience
SitesofConscience